الأمم المتحدة

A/65/PV.15

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والستون

الجلسة العامة **١٥**

الجمعة ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جوزيف ديس . . . . . (سويسرا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

خطاب الرئيسة إيلين جونسون – سيرليف، رئيسة جمهورية ليبريا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب تلقيه رئيسة جمهورية ليبريا.

اصطحبت السيدة إلين جونسون – سيرليف، رئيسة جمهورية ليبريا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة إلين جونسون – سيرليف، رئيسة جمهورية ليبريا، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيسة جونسون – سيرليف (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب هذه الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة بالنيابة عن شعب ليبريا. أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة هذه الجمعية، وأنا مقتنعة بأنكم ستغنون المنصب بخبرتكم الثرية بوصفكم رئيسا ووزير خارجية سابق للاتحاد السويسري.

وأود أن أعرب عن التقدير لسلفكم معالي السيد علي عبد السلام التريكي، على الطريقة المقتدرة التي أدار بها شؤون الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة.

كما أود أن أشيد أيما إشادة بالأمين العام بان كي – مون على التزامه الثابت بالمنظمة وإدارته الكفوءة لشؤونها.

وأود أن أهنئ الرئيس جاكوب زوما وحكومة جنوب أفريقيا وشعبها على الاستضافة الناجحة لنهائيات كأس العالم لعام ٢٠١٠ للمرة الأولى في قارتنا الأفريقية. لقد جعلوا أفريقيا فخورة، ونحن بدورنا فخورون بهم.

قبل حوالي أربعة أعوام، وقفت على هذه المنصة ورويت قصة بلد يعاني من أعراض عقدين من التدمير الذاتي: اقتصاد متداع تسيطر عليه الجريمة، وعبء خانق من الديون الخارجية المتراكمة، ومؤسسات مختلة وظيفيا، وبنية تحتية مدمرة، ودولة منبوذة في حالة تفسخ، وشعب يمر بحالة يأس.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

وكل هذا ترجم إلى مئات الآلاف في مخيمات اللاجئين، وعدد مساو من الموهوبين في الشتات، والآلاف من النساء والشباب والأطفال الذين يكافحون من أجل البقاء.

واليوم، أقف هنا لأبلغ عن التقدم الذي يمكن إحرازه ببذل الجهد الجماعي من شعب صامد وشراكة متجاوبة وقيادة فعالة. وأتينا لنبلغكم وكلنا ثقة بأن ليبريا قد قطعت شوطا بعيدا نحو الانتعاش. ففي أقل من خمس سنوات، شهد اقتصادنا متوسط معدل النمو السنوي قدره ٦,٥ في المائة، على الرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية لعام ٢٠٠٩ التي عرقلت تحقيق نمو محتمل ثنائي الرقم.

ويمكنني أن أقول بكل فخر إنه بعد تنفيذ الإصلاحات المطلوبة بنجاح في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، في ١٧ أيلول/سبتمبر، في نادي باريس، فقد تم شطب الجزء الأخير من الديون الخارجية لليبريا البالغ ٤,٩ بليون دولار. ويمكنني أن أبلغ بأننا قد فتحنا الاقتصاد لنجعل القطاع الخاص محور جهودنا الإنمائية، وبالتالي جذبنا حوالي ١٦ مليار دولار على شكل استثمارات خاصة في تنشيط قطاعات التعدين والزراعة والغابات. بالإضافة إلى ذلك، اكتشفت مؤخرا إمكانات جديدة في التنقيب عن النفط.

وقد عملت نتائج الإصلاح في قطاع الأمن لدينا، المعززة باستمرار نشر قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، على استقرار الحالة الأمنية في البلد، حيث يتنقل الناس بحرية في ربوعه. وتبيّن التجربة في هذا الصدد أن حفظ السلام وبناء السلام يمكن، بل يجب، أن يجريا في وقت واحد، ويسعدنا أن ليبريا قد أدرجت الآن رسميا على جدول أعمال لجنة بناء السلام لنتمكن من رسم الطريق للانتقال السلس من حفظ السلام وبناء السلام إلى الانتعاش.

وعلاوة على ذلك، شجعنا على قيام بيئة نابضة بالحياة يمارس فيها الناس حقوقهم غير القابلة للتصرف في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والدين والوصول إلى الصحافة بدون عائق. ولم يتعرض أي أحد للإيذاء بسبب الآراء التي أعرب عنها. ولا يوجد في ليبريا سجناء ضمير رهن الاعتقال، كما لا يوجد سبب يدعو أي أحد للهرب خوفا على حياته أو سلامته بسبب معتقداته السياسية أو انتماءاته.

وهكذا، بوسعنا إذ نعزز بيئة ليبرالية تمارس فيها الحرية والعدالة والمساواة باعتبارها أفضل ضمانات تحقيق السلام والأمن والاستقرار، أن تتباهى بكوننا في عداد الحكومات التي بيّنت الالتزام بالحكم الرشيد وأثبتت احترام حقوق الإنسان.

أما إقليميا، فما زالت ليبريا تبرهن على التزامها بحسن الجوار والتعايش السلمي واحترام سيادة الدول الأخرى وسلامتها الإقليمية. ونحن نشارك بفعالية في الشؤون الإقليمية ودون الإقليمية من خلال الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، و تجمع الساحل والصحراء، واتحاد نهر مانو. وتتولى ليبريا حاليا رئاسة اتحاد نهر مانو، وقد أتاح لنا هذا البقاء منخرطين مع الدولتين العضويين لدينا، غينيا وكوت ديفوار، إذ تشرعان في انتقالهما السياسي.

ونحن نحيي التقدم الذي أحرزه مؤخرا الرئيس باراك أوباما في إعادة الفلسطينيين والإسرائيليين إلى طاولة المفاوضات وجعل قادتهم يلتزمون بكلامهم عن الوفاء بوعدهم بالاستمرار في المشاركة وإجراء محادثات مباشرة تهدف إلى إنهاء الأزمة التي طال أمدها.

نظرا لأننا نعيش في قرية صغيرة، فإن أي أزمة مستمرة في أي دولة عضو أو منطقة ينبغي أن تستحق

انشغالنا. وعلاوة على ذلك، فإن أي أزمة لا نهاية لها تناقض الهدف الأساسي للأمم المتحدة، وهو تعزيز السلم والأمن الدوليين. وفي ذلك الصدد، نرى أن الأزمة في الصومال تبرر التدخل بموجب الفصل السابع. وفي بلد يعيش منذ سنوات عديدة بدون حكومة دستورية مستقرة، ينبغي أن يدق وجود القراصنة والمتطرفين والعناصر الإرهابية الأخرى هناك ناقوس الخطر. لا بد أن يتصرف العالم بسرعة، إذ لا يسعنا أن نرى الصومال يبقى ملاذا للفوضويين والمتطرفين.

ولذلك السبب تؤيد حكومتنا دور الاتحاد الأفريقي في نشر قوات في الصومال. وندعو إلى نشر مزيد من القوات من بلدان أخرى، ونؤيد بقوة اتخاذ إجراء لوضع نهاية للمأزق الصومالي. ونناشد أيضا الصوماليين أنفسهم قبول الحوار والجلوس إلى طاولة المفاوضات لبحث خلافاتهم وإعادة بلدهم إلى السلام العادل والكرامة. وفي حين نعترف بحق الدول في الدفاع عن النفس وتعزيز البرامج دعما للمصالح الوطنية، فإننا نناشدها عمل ذلك بشكل مسؤول، مع احترام الرأي العام العالمي والبروتوكولات والاتفاقيات المحيطة بتلك التطورات.

وخلال اجتماع قمة الأهداف الإنمائية للألفية هذا الأسبوع، أكدنا مجددا على التزام ليبريا بمواصلة العمل من أجل تحقيق كل الأهداف الثمانية، رغم أننا ننفذ تلك الأهداف في ظل سياق أكثر صعوبة. إن جدول أعمالنا الإنمائي الوطني من أجل كفالة المصالحة الوطنية والحكم الرشيد وسيادة القانون والأمن القومي والأمن الغذائي وتنفيذ استراتيجيتنا لتخفيض حدة الفقر يتفق مع غايات الأهداف الإنمائية للألفية. سيجني التقدم الذي نحققه ثمار هذا الالتزام.

ويسرنا أن نلاحظ التقدم الذي حققه العالم في النهوض بالمرأة. اليوم، يوجد تمثيل أكبر للمرأة في الحكومة وفي الحياة السياسية والأعمال التجارية والمجتمع المدني. وجرى الاعتراف بجهودنا الذاتية يوم الأحد عندما تسلمنا جائزة للتقدم المحرز بشأن الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية، المتعلق بتمكين المرأة، ونشيد أيضا بهذه الهيئة وبالأمين العام على عملهما المتعلق بإنشاء كيان الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ونشيد بتعيين الرئيسة السابقة لشيلي، السيدة ميشيل باشيليت، لتولي هذه المسؤولية.

أمامنا خمس سنوات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. بالنسبة لنا، ليس الموعد المستهدف هو المهم، وإنما، المهم هو الالتزام بتحقيق الأهداف المهمة. ولذلك نناشد شركاءنا من البلدان دعم تحقيق الأهداف من خلال شراكة عالمية قوية على نحو ما جرت التوصية به في الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية. نحن نؤمن بالشراكات التي حظينا بها مع المؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف وجعلت تقدمنا ممكنا. ونناشد الجميع في هذه القاعة تأمين قوة هذه الشراكة، التي تفيد جميع بلداننا، عن طريق دعم تغذية موارد البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي.

إن التقدم الذي أحرزته ليبريا لا يخلو من التحديات. لا تزال البيئة الأمنية المرضية التي أتحدث عنها هشة، وزاد من هشاشتها عدم اليقين بشأن الحالة السياسية في منطقتنا دون الإقليمية. وما فتئنا أيضا نواجه التوترات المرتبطة بالآلاف من شبابنا الذي، نتيجة الافتقار للمهارات، لا يزال عاطلا عن العمل. وعلاوة على ذلك، نواصل إدارة التوقعات العالية التي أعرب عنها في طلب القرى والمجتمعات في أنحاء البلد للبينة التحتية الأساسية مثل الطرق والمدارس والمستوصفات. وربما يكون أكبر تحدي نواجهه هو تجاوز التدابير التي اتخذناها إلى صياغة مدونة قواعد سلوك للخدمات العامة واتباع نظامين جديدين للمشتروات والإدارة المالية ولإقامة دعائم النزاهة وتعزيزها – التي تهدف جميعا إلى مكافحة

الفساد الذي طال أمده. إن إصلاح النظام القضائي وجهود تغيير نظام قيمي موروث إجراءان إضافيان جاريان.

والتحدي الآخر هو تعرض ليبريا لخطر الجريمة المنظمة العابرة للحدود، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر، نتيجة الحدود السهلة الاختراق والقدرة المحدودة على إنفاذ القانون وضعف المؤسسات الأمنية الوطنية. وإزاء هذه الخلفية، وقعنا مؤخرا التزام فريتاون بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في غرب أفريقيا، مما ينبغي أن يساعدنا في تعزيز بناء القدرة في المنطقة على مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية.

كان السبب الجذري للأزمة الأهلية في ليبريا هو الإخفاق المستمر في التحول الديمقراطي الذي يبشر بحكومات ينتخبها الشعب. وبمساعدة الأمم المتحدة، أجريت انتخابات ديمقراطية متعددة الأحزاب في عام ٢٠٠٥، في أعقاب انتهاء الحروب الأهلية. وتمشيا مع دستورنا، سيمارس الشعب الليبري مرة أخرى الحق في الاختيار عندما نجري الانتخابات في عام ٢٠١١.

ستكون انتخابات عام ٢٠١١ نقطة تحول مهمة. إنها ستكمل انتقال ليبريا إلى الحكم الدستوري الكامل والديمقراطية القائمة على المشاركة الكاملة. سيكون هذا هو الاختبار الحقيقي لتقدم ليبريا على الطريق نحو التنمية ويومها التاريخي، الذي، إذا كان ناجحا سيكون دليلا على أنه يمكننا حقا البقاء على مسار لا رجعة فيه صوب السلام والتنمية. ومن المهم للغاية بذل كل جهد لكفالة عملية سلمية وشرعية وشفافة. أود أن أقول بشكل قاطع إن حكومتي ملتزمة تماما وبالكامل بهذا الهدف، ونناشد المجتمع الدولي البقاء مع ليبريا في هذا الشوط الأخير. لقد بدأت بالفعل العملية المؤدية إلى إجراء انتخابات عام ٢٠١١ بإصدار الجدول الزمني للانتخابات.

وتبقى ليبريا، بصفتها عضوا مؤسسا لهذه المنظمة، ملهمة بالأهداف السامية للأمم المتحدة في مواجهة التحديات العالمية الهائلة. نحن نؤمن بقدرة المنظمة على وضع البرامج وتنفيذها، ولا سيما تلك التي تهدف إلى تحسين مستويات معيشة الناس وتحقيق التعاون والتضامن العالميين وتشجيع الحوار لتخفيف حدة التوتر والصراعات.

وفي الختام، نقول مرة أخرى إن ليبريا في طريق نحو التعافي. لقد تخلصنا من صفة دولة منبوذة. وأعدنا الأمل إلى شعبنا ونلنا الجدارة بالثناء والاحترام الدوليين. ثقتنا في مستقبل بلدنا ثابتة. إن رؤيتنا الجديدة لليبريا صاعدة تسعى إلى الانتقال بنا إلى بلد متوسط الدخل بحلول عام ٢٠٣٠. هذا هدف جريئ، لكننا عازمون، وسنحقق النجاح من خلال الكفاءة في تخصيص مواردنا الطبيعية واستخدامها. أشكركم، سيدي، وجميع أعضاء هذه المؤسسة النبيلة على الدعم الذي انتقل بليبريا إلى هذه المرحلة من إحراز التقدم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية ليبريا على البيان الذي أدلت به من فورها.

اصطحبت السيدة إلين جونسون – سيرليف، رئيسة جمهورية ليبريا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد خوان مانويل سانتوس كالديرون، رئيس جمهورية كولومبيا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية كولومبيا.

اصطحب السيد خوان مانويل سانتوس كالديرون، رئيس جمهورية كولومبيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد خوان مانويل سانتوس كالديرون، رئيس جمهورية كولومبيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد سانتوس كالديرون (تكلم بالإسبانية): بكل آيات التقدير والشعور العظيم بالمسؤولية، يسرني أن أحضر إلى هذا المنتدى التاريخي للمرة الأولى لكي أعيد تأكيد التزام بلدي والتزام أكثر من ٤٥ مليون كولومبي بالوفاء بالمبادئ التي قامت على أساسها الأمم المتحدة، وضمان نجاحها. وفي حين تمضي هذه المنظمة قدما في عملية إصلاحها، فإننا نؤيد اعتمادها لمعايير الحكم الرشيد والكفاءة والشفافية من أجل إعمال تلك المبادئ وتحقيق نظام للتعاون الدولي أكثر فعالية.

ونعتقد أنه ينبغي أن تركز الأمم المتحدة على تحقيق نتائج ملموسة تعمل على تحويل الحقائق بدلا من تعميق ظروف الاعتماد على الغير أو إدامة برامج المساعدة التي غالبا ما تضر البلدان النامية أكثر مما تنفعها. واعتقادا مني بمستقبل هذه المنظمة وإيمانا به أعرب اليوم أمام هذه الجمعية عن أمل بلدي في أن يصبح عضوا في مجلس الأمن للفترة ٢٠١١-٢٠١٢. إننا نسعى للحصول على هذا المنصب على أساس احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبالالتزام بتقديم تعاوننا الكامل للحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

ولدى كولومبيا - التي تحتفل مع دول أمريكا اللاتينية الأخرى بمرور مائتي عام على استقلالها هذا العام - تقليد ديمقراطي ومؤسسي طويل وناجح. وتعاني جمهوريتنا من الهجمات الإرهابية ومن ويلات الجريمة الدولية، ولكننا نواجهها دائما في إطار دستورنا وقوانيننا، باتباع أكثر الإجراءات الديمقراطية صرامة. وإننا على ثقة بأن تجربتنا الطويلة والأليمة يمكن أن تصبح مفيدة جدا لجميع الدول الأعضاء في المنظمة في المسائل التي قمنا فيها بتطوير قدرة تقنية وتشغيلية قوية من قبيل تحقيق الأمن، ومكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات، ومكافحة التجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والقضاء التدريجي على الألغام المضادة للأفراد، والمساعدة الإنسانية، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للجماعات المسلحة غير الشرعية، والأهم من كل هذا كيف نفعل ذلك في الوقت الذي نحمي فيه دائما حقوق الإنسان.

وبصفتنا من المناصرين للتعايش السلمي فإننا نفخر في كولومبيا بالمشاركة في عمليات حفظ السلام وبناء السلام من قبيل بعثة الأمم المتحدة لتثبيت الاستقرار في هايتي، والقوة والمراقبين المتعددي الجنسية في سيناء، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون. وتبين تلك المشاركة التزامنا بتحقيق السلام في أي مكان في العالم، ونعيد التأكيد اليوم على ذلك.

ولذلك السبب فإننا نريد أن نصبح صوت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي ينطلق في مجلس الأمن في هذه اللحظة الشديدة الخصوصية لمنطقتنا. وتمثل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي تأوي ما يقرب من ٦٠٠ مليون نسمة، مجالنا للتفاعل الطبيعي. وتشمل المنطقة بلدانا ذات رؤى سياسية متعددة ومواقف متنوعة فيما يتعلق بالعديد من المواضيع المحددة. ولكننا متحدون في التغلب على الفقر وتحسين مستويات معيشة شعبنا والاندماج بنجاح في السوق العالمية وحماية بيئتنا.

وتشرع دول أمريكا اللاتينية في الاضطلاع بدور ريادي على الصعيد العالمي بشأن المسائل الاقتصادية والبيئية والأمنية والإنمائية. وفي خطابي عندما توليت مهام الحكم في ٧ آب/أغسطس، قلت إنه بالنظر إلى التقدم الكبير الذي أحرزته بلادي، فقد جاء وقت كولومبيا. واليوم، وفي هذا

المنتدى العالمي، أود أن أذهب إلى أبعد من ذلك وأذكر بقناعة مطلقة أنه قد جاء وقت أمريكا اللاتينية.

لقد اضطلعنا، نحن شعوب أمريكا اللاتينية، بإدارة اقتصاداتنا بشعور بالمسؤولية. ونتيجة لذلك، كنا أقل المناطق تأثرا بالأزمة الاقتصادية العالمية. واليوم، تنمو بلداننا على أساس الركائز الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي تتسم بالقوة أكثر من أي وقت مضى وتجتذب المستثمرين من جميع أنحاء العالم. إننا نقطن شبه قارة يتكون معظم سكانها من الشباب، وتزخر بمواهب هائلة وقدرة على العمل، وبها مدن وعجائب طبيعية تجتذب السائحين والمستثمرين من جميع أرجاء العالم، وتتمتع بثروات بيئية لا تُضاهى.

وفي هذه الأوقات، عندما يطالب العالم بتوفير الغذاء والماء والوقود الأحيائي والرئة الطبيعية للأرض مثل الغابات الاستوائية، يوجد في أمريكا اللاتينية ملايين الهكتارات الجاهزة للزراعة دون التأثير في التوازن الإيكولوجي، وهي على استعداد تام لأن تصبح موردّا لجميع السلع التي تحتاجها الإنسانية لبقائها ذاته.

ويمثل أكثر من ٩٢٥ مليونا من الناس، الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية، تحديا لا يمكن تأجيل مواجهته. وتستطيع أمريكا اللاتينية أن تكون جزءا من الحل بل وترغب في ذلك. إن منطقتنا من أغنى المناطق الموجودة على سطح كوكبنا من حيث التنوع البيولوجي، حيث يوجد بها بلد من أضخم البلدان تنوعا في العالم، ألا وهو البرازيل، وبلد آخر يزخر بأكبر تنوع بيولوجي في كل كيلومتر مربع، ألا وهو بلدي، كولومبيا. ويوجد في منطقة الأمازون وحدها ٢٠ في المائة من موارد المياه العذبة في العالم و ٥٠ في المائة من التنوع البيولوجي الموجود على سطح كوكبنا.

وبالرغم من أن كولومبيا ليست بلدا لديه مستويات عالية من الانبعاثات الملوِّثة، فإننا نريد أن نضطلع بمسؤوليتنا تجاه الكوكب ومستقبله. لذلك نحن ندعم المبادرة الدولية المعروفة باسم خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها، التي تسعى لإيجاد وتخصيص الموارد اللازمة لخفض فاقد الغابات المدارية والانبعاثات المرتبطة لذلك. ونريد، نحن الكولومبيون، أن نكون بلداً نموذجياً للعالم من حيث رصد الغابات وانبعاثات الكربون وحالة التنوع البيولوجي.

ويجب أن تكون أمريكا اللاتينية كلها منطقة رئيسية لإنقاذ الكوكب. ونحن ندعو إلى اتفاقية جديدة لتحل محل بروتوكول كيوتو، الذي ستنتهي صلاحيته في عام ٢٠١٢، لتكفل التزام الجميع – بدءاً بالدول الصناعية الكبيرة – بخفض الانبعاثات. ولدينا قدرة هائلة، من خلال التعويض الاقتصادي الملائم، على تقليص معدل إزالة الغابات وزراعة غابات جديدة، وبذلك لا نغيّر تاريخ المنطقة فحسب بل تاريخ العالم بأسره.

عندما بدأ القرن الحادي والعشرون، كانت دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد بدأت للتو مسيرتها نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي. واليوم، بعد مضي ١٠ سنوات، أود، في ضوء استقرارنا السياسي والاقتصادي، وإمكاناتنا الزراعية والبيئية وفي مجال الطاقة، أن أبعث برسالة إلى الدول الأخرى في منطقتنا. إن عيون العالم مركزة علينا. والآن حان الوقت لنفتح أعيننا، ولأن نتغلب على أي اختلافات لا تزال باقية بيننا، ولأن نفكر فيما هو أكبر. إذا فعلنا ذلك، مع وضع كل ما ذكرته موضع الاعتبار، فإنه يمكننا أن نعلن بصوت واحد، كما أفعل أنا اليوم في فجر العقد الثالث من الألفية الثالثة. إن هذا العقد هو عقد أمريكا اللاتينية. سيكون عقداً نستطيع أن ننمو فيه وأن نحرز التقدم،

وأولاً وفي المقام الأول، سيكون عقداً نخدم فيه شعوبنا ونعمل فيه لتحقيق رفاهية البشرية.

قبل يومين، أتيحت لي الفرصة لأقدم نتائج كولومبيا في إحراز تقدمها نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. لن أكرر ذكر إنجازاتنا، وهي عديدة، أو التحديات المتبقية، وهي عديدة أيضاً. أود مجرد أن أشير إلى أن الفقر، أكثر من أي مشكلة أخرى، وبكل تداعياته، هو المعضلة الكبرى التي تواجه عالمنا.

أريد أن ألفت الانتباه بشكل خاص إلى المأساة المضاعفة التي تعرض لها بلد كاريبي شقيق، فهو يحاول أن يتكيف مع آثار كارثة طبيعية مدمرة، إلى جانب الفقر المتوطن فيه. كنت في هايتي قبل نحو شهرين، ويجب أن أقول، بقلب حزين، أمام هذه الجمعية التي تجمع أمم العالم، إن الواقع الذي لا يطاق في ذلك البلد هو أسوأ من أي كابوس. فالمساعدات الدولية المتعهد بها لم تصل بكاملها بعد، أو إنها غير مرئية على الأقل. وسكان هايتي لا يزالون يكافحون، ويحاولون البقاء بكرامة وشجاعة، لكن بدون الاهتمام الذي يجب أن نوليه لحالتهم، وهو أمر لا يحتمل أي تأخير. وأنا أدعو مجلس الأمن إلى النظر في تحويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى عملية إنمائية حقيقية تستجيب لاحتياجات هايتي وتحقق أهدافاً ملموسة.

وفي هذه الأوقات الاقتصادية العصيبة، وبخاصة بالنسبة للدول الصناعية، حيث ارتفعت معدلات البطالة والركود، فإن التضامن العالمي يميل إلى الاختفاء من بين أولوياتنا. وهذا خطأ. فإدارة الظهر للتعاون والتجارة الدوليين ليس في مصلحة أحد، ونحن مقتنعون بأن الأنانية تضر بالجميع، وتضر بالدول الصناعية أكثر من أي أحد آخر. فمِن أين سيأتي المستهلكون إن لم يأتوا من بين ملايين الفقراء الذين تُركوا حتى الآن على هامش التقدم المحرز؟ مَن غير المجتمعات التي تعج بالشباب المتحمس يمكن أن يسهم في الديناميكية التي تحتاج إليها الدول الناضجة؟ أي حيز اقتصادي متاح غير العالم النامي يمكن أن يلبي احتياجات البشرية في العقود المقبلة؟ لقد تقدَّم الازدهار الجماعي على وجه التحديد حين شارك الملايين في التنمية؛ وكانت أحلك فترات اقتصاد كوكبنا هي فترات الإقصاء والحواجز.

ولا أستطيع أن أختم كلمتي من دون الإشارة إلى اثنتين من المصائب العالمية، هما الإرهاب والاتجار بالمخدرات، اللتان تغذي كل واحدة منهما الأخرى، إذ إن المال الناتج عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات يستخدم في الغالب في تمويل الأعمال والجماعات الإرهابية. ولقد كانت كولومبيا، ربما أكثر من أي بلد آخر، ضحية لهاتين الظاهرتين، لكنها كانت أيضاً نموذجاً لمكافحتهما، ودافعت عن الحاجة إلى العمل بالتضافر مع المجتمع الدولي في إطار مبدأ المسؤولية المشتركة.

إن سياستنا الأمنية الديمقراطية – وهي سياسة تُعنى بتحقيق الأمن للجميع مع احترام القانون – هي أيضاً سياسة لحقوق الإنسان، لأننا استطعنا أن نقلص بشكل كبير معدلات الجرائم والسلوكيات التي تهدد حياة الناس وحقوقهم الأساسية، مثل القتل والاختطاف والتشريد الداخلي. لقد كنا أول بلد يطبق مبادئ الحقيقة والعدالة وجبر الأضرار في عملية تسريح الجماعات المسلحة غير القانونية. وتلتزم الدولة والمجتمع في كولومبيا بالدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها. ونفعل ذلك عن اقتناع – اقتناع راسخ، وليس خضوعاً لأمر مفروض علينا.

لقد حققنا نتائج باهرة في مكافحة الاتجار بالمخدرات. وحدث انخفاض كبير في عدد الهكتارات المزروعة بالكوكا، ونحن ملتزمون بمواصلة هذا العمل حتى القضاء التام على تلك المحاصيل. وقد وجهنا ضربات موجعة

للمافيات التي تسيطر على هذه التجارة، بما في ذلك جماعات حرب العصابات التي تحولت إلى تكتلات احتكارية حقيقية لتجارة المخدرات. وسنستمر في محاربتها بلا هوادة وبلا رحمة. ولن ندخر جهداً في ذلك. فبالأمس القريب، أعلنت للعالم من هذه المدينة نفسها، نبأ مقتل أرفع قائد عسكري في القوات المسلحة الثورية الكولومبية في عملية متقنة نفذتها قواتنا المسلحة. لقد كانت هذه أشد الضربات الحاسمة التي تلقتها هذه الجماعة الإرهابية في تاريخها، وآمل أن تقربنا أكثر من إحلال السلام.

إننا نريد أن ننجز السلام سواء بالعقل أو بالقوة، وسوف ننجزه حتى نستطيع أن نوجه كل طاقاتنا ونركزها لتحقيق التنمية والرفاهية لشعبنا. ولقد فقدنا خلال مكافحتنا لتجارة المخدرات الكثيرين من أفضل جنودنا ورجال شرطتنا وقادتنا وقضاتنا وصحفيينا. لكن دماءهم لم تُرَق سُدىً. فمن دولة فاشلة شوهت فيها ديمقراطيتنا جماعات العنف، التي تمولها تجارة المخدرات، ها نحن ننظر اليوم إلى العالم من خلال ديمقراطية مزدهرة بدأت تتحول إلى رخاء ديمقراطي يعم الجميع. وقد هزمنا كبريات عصابات المخدرات، ولكن هذا النشاط لم يتوقف بعد. ولذلك، سنواصل محاربته لأن المسألة بالنسبة لنا هي مسألة أمن قومي.

ونشعر بالقلق والأسى لأن نجاحنا النسبي أدى إلى معاناة بلدان أخرى في المنطقة من تزايد تواجد عصابات الاتجار بالمخدرات وازدياد أنشطتها في أراضيها. ويتعين على العالم أن يقر بهذه المشكلة لأن إنكارها يكون مهلكا. وقد كنا ننكرها ودفعنا ثمنا باهظا لذلك.

ونحن الكولومبيين على أتم الاستعداد للتعاون مع الدول التي تحتاج إلى هذا التعاون، ونتعاون فعلا مع عدة بلدان في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، ومع المكسيك وحتى في أفغانستان، ولكن من المهم جدا أن يكون هناك اتساق بشأن هذه المسألة. وأنا أقول ذلك بصفتي ممثل البلد الذي يملك أعلى سلطة أخلاقية للتكلم بشأن هذه الآفة لأنه لا توجد دولة أخرى عانت مثلما عانينا من العواقب الوخيمة للاتجار بالمخدرات.

ونلاحظ بقلق المواقف المتناقضة لبعض البلدان التي تطالب، من جهة، بخوض معركة مباشرة ضد الاتجار بالمخدرات وتقوم، من جهة أخرى، بإباحة تعاطيها أو دراسة إمكانية إباحة إنتاج أنواع معينة من المخدرات والاتجار بها. فكيف يتأتى لي أو لأي شخص أن يقول لفلاح في بلدي إنه سيُحاكم ويُعاقب على زراعة المحاصيل المستخدمة في إنتاج المخدرات، في حين تجري إباحة هذا النشاط في بلدان أخرى؟ وهذه التناقضات تجعل من الملح – وأنا أضم صوتي بشأن هذه المسألة إلى نداء الرئيس ليونيل فرناندیث رينا، رئيس الجمهورية الدومينيكية – أن نتفق على استعراض الاستراتيجية العالمية لمكافحة المخدرات بغية وضع سياسة عالمية واحدة أكثر فعالية تسهم، في إطارها، جميع البلدان على قدم المساواة في هذا الجهد.

وبفضل الإنجازات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية الكبيرة التي تحققت في السنوات الأخيرة بسواعد الكثير من الكولومبيين وتحت قيادة سلفي، الرئيس ألبارو أوريبي، تعيش كولومبيا اليوم مطلع فجر جديد. وعندما توليت المنصب، التزمت بمكافحة الفقر والبطالة وقيادة بلدي على طريق الرخاء، ليس الرخاء الاقتصادي فحسب، ولكن أيضا الرخاء الاجتماعي الذي يستفيد منه الجميع، وفي مقدمتهم أشد الناس فقرا. واقترحت تشكيل حكومة وحدة وطنية، يتحد في ظلها جميع الكولومبيين لإيجاد الوظائف وزيادة الرفاه. وأنا أتنبأ بمستقبلنا كدولة بتفاؤل كبير.

واليوم، أقدم نفسي أمام هذا المحفل العالمي باحترام وتواضع وحس تاريخي وإدراك لمحدودية قدراتنا لكي أقول إنه ليس بوسعنا أن نفعل شيئا بمفردنا، لا في بلدي ولا في العالم. ولن يتأتى للبشرية أن ترى مستقبلا أفضل إلا بالاحترام والتضامن والتسامح.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كولومبيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد خوان مانويل سانتوس كالديرون، رئيس جمهورية كولومبيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد روبرت ج. موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية زمبابوي.

اصطحب السيد روبرت ج موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد روبرت ج. موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس موغابي (تكلم بالإنكليزية): أود مرة أخرى أن أعرب لكم، سيدي، عن تهانينا الحارة على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. وفي الوقت ذاته، أود أن أؤكد لكم دعم زمبابوي وتعاونها أثناء رئاستكم.

نجتمع اليوم لإعادة التأكيد على التزامنا بالأمم المتحدة، وخاصة، ببرنامجها الشامل لتعزيز السلام والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان. غير أننا نشعر بالقلق لأن العالم اليوم مازال يشهد أعمالا عدوانية جامحة وحروبا وصراعات وإرهابا ومستويات مرتفعة من الفقر. ويثير جزعنا أيضا استمرار الدول القوية، التي تلقي مواعظ يومية حول السلام والحكم الرشيد، في انتهاك سيادة الدول الفقيرة والضعيفة دونما عقاب. وتتوق زمبابوي إلى مجتمع دولي يقر بتساوي سيادة جميع الدول، كبيرها وصغيرها، ويحترمها، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ويتعين علينا جميعا القيام بأدوار إيجابية في تعزيز السلام والتنمية لصالح الأجيال الحالية والمقبلة.

وبصفتنا أعضاء في الأمم المتحدة، فإننا نقر بالحاجة الملحة إلى إصلاح منظمتنا لزيادة قدرتها على تنفيذ ولاياتها المتعددة. وزمبابوي على أتم الاستعداد للعمل بصورة وثيقة معكم، سيدي، وكذلك مع الدول الأخرى الأعضاء لكفالة تسريع عملية الإصلاح وتنفيذها على أساس توافق الآراء والمشاركة الديمقراطية.

والأمر الأكثر إلحاحا هو أنه يجب علينا إيجاد سبل لاستعادة الدور البارز للأمم المتحدة في النهوض بالسلام والأمن والتنمية وبلوغ الأهداف المتفق عليها دوليا، لا سيما الأهداف الإنمائية للألفية، والتأكيد على هذا الدور. لماذا تعارض البلدان الغربية المتقدمة النمو، لا سيما الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الذين يملكون حق النقض، إضفاء الطابع الديمقراطي على أجهزة الأمم المتحدة وبخاصة مجلس الأمن؟ أليسوا هم الذين يسترسلون في الكلام عن الديمقراطية بخصوص بلداننا النامية؟ أم هل هم منافقون مراءون تتناقض أفعالهم مع ما يدعوننا إليه؟

وكما نعلم جميعا، فإن الجمعية العامة هي أكثر أجهزة الأمم المتحدة تمثيلا. ومن ثم، ينبغي احترام مركزها باعتبارها الجهاز التداولي الرئيسي لصنع السياسات في

الأمم المتحدة. نحن بحاجة إلى التحرك بسرعة للبحث عن أسس مشتركة بشأن كيفية تنشيط الجمعية لتمكينها من الوفاء بولايتها بوصفها أهم هيئة في المنظمة. والأهم من ذلك، يجب على عملية التنشيط هذه معالجة التدخل المستمر من مجلس الأمن في المسائل التي تقع في نطاق اختصاص الجمعية العامة وصلاحيتها.

وموقفنا إزاء إصلاح مجلس الأمن معروف جدا. ومن غير المقبول إطلاقا أن تظل أفريقيا القارة الوحيدة التي ليس لها تمثيل دائم في مجلس الأمن. ويجب تصحيح هذا الظلم التاريخي. لذلك نحث الدول الأعضاء، بما في ذلك الدول التي لديها مصالح خاصة في الإبقاء على الوضع الراهن، على إيلاء الاعتبار الواجب والتزيه لمطلب أفريقيا المشروع في الحصول على مقعدين دائمين في المجلس، مع كامل صلاحيات حق النقض، بالإضافة إلى مقعدين إضافيين غير دائمين. ولا يمكن الاستمرار في تجاهل نداء أفريقيا من أجل العدالة. ولدينا جميعا التزام بجعل المجلس أكثر تمثيلا وأكثر ديمقراطية وأكثر خضوعا للمساءلة.

ولا تزال زمبابوي تدعو إلى قدر أكبر من المساواة في العلاقات الاقتصادية الدولية وهياكل صنع القرار. ولذلك، نحن ندرك مركزية الأمم المتحدة في وضع جدول أعمال التنمية العالمية، ونعتقد أن منظومة أمم متحدة أكثر تماسكا هي الوحيدة التي ستدعم بصورة أفضل تحقيق جميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

ولا يزال العالم النامي، وبخاصة أفريقيا، يعاني من آثار الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية. ومن المهم أن ندرك أنه لا يمكننا أن نعالج بصورة فعالة المسائل الحرجة التي نواجهها اليوم في الوقت الذي يستبعد فيه الكثير من البلدان والمناطق من عمليات صنع القرار الرئيسية لمؤسسات الحكم العالمي.

نحن بحاجة إلى المشاركة في صنع السياسات والقرارات التي تؤثر على سبل كسب المعيشة الخاصة بنا. ولهذا السبب دعونا، وسنستمر في الدعوة، إلى إصلاح المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز.

ومن الواضح أن تغير المناخ هو الآن أحد المسائل العالمية الأكثر إلحاحا في عصرنا. فمؤتمر كوبنهاجن أخفق في إيجاد خلف لبروتوكول كيوتو، وهي النتيجة التي كان يأمل الكثيرون منا في تحقيقها. ومع ذلك كان ذلك المؤتمر هاما بطريقته الخاصة. وبيّن المؤتمر عدم جدوى المحاولات التي تقوم بها الدول الغنية والقوية لفرض آرائها وسياساتها على الدول الفقيرة والضعيفة.

ما نحتاج إليه ليس فرض الحلول القائمة على المصلحة الذاتية، ولكن توافق الآراء على الحد من الانبعاثات الضارة بالبيئة وإنشاء نظام لتغير المناخ يوازن بين التكيف مع آثاره والتخفيف منها بدعم من نقل التكنولوجيا والموارد.

نحن بحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص بالركائز الثلاث للتنمية المستدامة، وهي النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة. ونحن إذ نقوم بذلك، ينبغي أن ننفذ مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكنها متباينة. ويحدونا الأمل في أنه عندما يجتمع مفاوضونا في كانكون، المكسيك، في كانون الأول/ديسمبر المقبل، سيحققون نتيجة تلبي احتياجات البلدان الأكثر تضررا من آثار تغير المناخ.

ولا يزال الأمن الغذائي العالمي يشكل مصدر قلق كبير، ولا سيما في ضوء زيادة الجفاف والفيضانات. ونكرر تأكيد دعوتنا إلى زيادة عاجلة وكبيرة في الاستثمار في الزراعة في البلدان النامية. ويجب على الجهود العالمية الرامية إلى معالجة أزمة الغذاء وتأثير تغير المناخ، والحملة الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أن تسير جنبا إلى جنب.

ومن المؤسف أن جولة الدوحة الإنمائية قد توقفت، على الرغم من مضي تسع سنوات من المفاوضات، ويرجع ذلك أساسا إلى تعنت بعض البلدان. ويجب ألا يسمح بموت جولة الدوحة للتجارة بل يجب بدلا من ذلك، أن تظل الجولة مركزة على التنمية، كما كان متوقعا في الأصل.

كما ندعو العالم المتقدم النمو إلى إبداء الالتزام بتحقيق الأمن الغذائي العالمي من خلال زيادة التجارة وإمكانية الوصول إلى أسواقه. وتحتاج البلدان النامية إلى الخروج من دوامة المساعدة الإنسانية، ويمكن تحقيق ذلك إذا زيدت إمكانية وصولها إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو.

وتدين زمبابوي بشدة استخدام الجزاءات الاقتصادية الانفرادية وغيرها من التدابير القسرية في العلاقات الدولية. وتتعارض هذه التدابير تماما مع غايات ومبادئ التعاون الدولي على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. أقول هذا لأن بلدي لا يزال ضحية للجزاءات غير المشروعة التي يفرضها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بدون أي رجوع إلى الأمم المتحدة وبنية شريرة لتغيير النظام. وتسببت هذه الجزاءات غير القانونية في معاناة لا توصف بين الزمبابويين، الذين ينبغي أن يقرروا وحدهم تغيير النظام.

وتقف حكومتنا الشاملة للجميع متحدة ضد هذه الجزاءات غير المشروعة، وقد وجهت نداءات متكررة بدون نجاح من أجل رفعها فورا وبدون شروط. وبالمثل، دعا سائر المجتمع الدولي، بما في ذلك الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي، إلى رفع الجزاءات، ولكن ذهبت تلك الدعوات أدراج الرياح.

ونحن نحث من فرضوا هذه الجزاءات الجائرة إلى تلبية الدعوة التي وجهها المجتمع الدولي من أجل الرفع غير المشروط لها. وينبغي أن يترك لشعب زمبابوي، شأنه شأن كل دولة أخرى ذات سيادة، خيار رسم مصيره بحرية.

وكل عام، تتخذ هذه الهيئة الموقرة قرارا بشأن إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وحتى الآن، لم يلق ذلك القرار آذانا صاغية من الولايات المتحدة وكانت النتيجة استمرار معاناة شعب كوبا. وتؤيد زمبابوي حركة عدم الانحياز وغيرها من البلدان الحسنة النية في الدعوة إلى الرفع الفوري للحظر المدمر.

وأعربت زمبابوي عن قلقها فيما يتعلق باستمرار الجمود في عملية السلام في الشرق الأوسط. فمن غير المقبول أن تحقيق السلام في تلك المنطقة من العالم لا يزال بعيد المنال بعد مضي عقود من الزمن. ونحن ندعو جميع الأطراف المعنية، ولا سيما إسرائيل، إلى احترام القرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة. ويحدونا الأمل الصادق في أن تكون المفاوضات الجارية حاليا شاملة ومفضية في نهاية المطاف إلى الهدف المنشود وهو إنشاء دولة ذات سيادة لفلسطين، وبالتالي إنهاء عقود من المعاناة للشعب الفلسطيني.

ومنذ تشكيل حكومتنا الشاملة للجميع في شباط/فبراير ٢٠٠٩، عملت على تعزيز بيئة من السلام والاستقرار. لقد نُفِّذ العديد من الإصلاحات، وأنشأت الحكومة الهيئات الدستورية المتفق عليها في الاتفاق السياسي الشامل وهيأتها للعمل. ويجري الآن برنامج التواصل بشأن الدستور، وبعد الفراغ منه سيصاغ مشروع دستور جديد باعتباره إيذاناً بإجراء الاستفتاء، في العام المقبل، ومن المؤمل أن يعقبه تنظيم انتخابات.

وتتضمن الإنجازات في المجال الاقتصادي إنعاش استغلال الطاقة الإنتاجية في الصناعات، واحتواء التضخم، وتحسين تقديم الخدمات الصحية والتعليمية، بالإضافة إلى

ترميم البنية التحتية الأساسية مثل الطرقات ومرافق مياه الصرف الصحي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أسكاروف (أوزبكستان).

لقد عملت الأطراف الثلاثة في اتفاقنا السياسي الشامل بجد لتنفيذ معظم المسائل التي اتفقنا عليها. ولإبقاء الزخم، نحن بحاجة إلى الدعم الإقليمي ودعم المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، نشيد بالجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي وحركة عدم الانحياز وكذلك أعضاء المجتمع الدولي ممن لديهم نفس الطريقة في التفكير على دعمهم لنا. ونحن نعتقد أن الانخراط البناء، وليس العزلة والعقوبات، هو ما يعطي قوة دفع لجهود حكومتنا الشاملة. إن بلدنا العظيم يسير بالفعل إلى الأمام في سلام ووحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة أتوجه بالشكر إلى رئيس جمهورية زمبابوي على بيانه الذي ألقاه للتو.

اصطحب السيد روبرت ج. موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد رينيه غارسيا بريفال، رئيس جمهورية هايتي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية هايتي.

اصطحب السيد رينيه غارسيا بريفال، رئيس جمهورية هايتي، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد رينيه غارسيا بريفال، رئيس جمهورية هايتي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بريفال (تكلم بالفرنسية): كلماتي الأولى ستكون في تأبين مئات الآلاف من الهايتيين، ومن جاءوا للمساعدة، بمَن فيهم مائة من العاملين في الأمم المتحدة، وبخاصة السيد الهادي العنابي، الممثل الخاص للأمين العام – الذين فقدوا أرواحهم جميعا خلال الزلزال الذي ضرب هايتي في ١٢ كانون الثاني/يناير.

غير أن التضامن الإنساني يمنح بعض العزاء في أي مأساة. لذلك أود مرة أخرى، باسم الشعب الهايتي وباسمي شخصيا، أن أتوجه بالشكر إلى كل الشعوب والحكومات حول العالم، بدءاً بالجمهورية الدومينيكية، جارتنا اللصيقة بنا، إلى تلك التي هرعت لمساعدتنا من أقصى أركان الأرض. لقد كانت تلك المساعدة ذات أهمية بالغة بالنسبة لنا، وبخاصة خلال الأسابيع القليلة الأولى حين كانت الحاجة عاجلة جداً.

واسمحوا لي أيضاً أن أشكر الهايتيين الذين يعيشون في الخارج، في نيويورك وميامي وشيكاغو ومونتريال وباريس وسانتو دومنغو، وجزر الهند الغربية التابعة لفرنسا، وفي بقاع أخرى كثيرة حول العالم، ممن انضموا إلى حركة التضامن العالمية الكبرى، وبالتزامهم بذلوا معظم الجهد لإنشاء هياكل تساعد على إعادة بناء بلدنا.

وسأكون مقصراً إن لم أتوجه بالتحية الخاصة هنا، علناً، إلى الشعب الهايتي نفسه، ذلك الشعب الذي حُرم من كل شيء، لكنه أظهر ثراء لا حد له في مشاعره الإنسانية. فالمدن التي دمرت لم تصبح مسرحاً للنهب الواسع. لقد أظهر الشعب قدراً كبيرا من الكرامة واللطف، والجلد المثالي في معاناته، والجسارة والإخلاص والشجاعة، والتضامن وروح التضحية وحب الآخرين. هذه هي الكلمات التي ترد على خاطري، وأظن أنه هكذا ينبغي أن نصف الأعمال البطولية التي قام بها الشعب الهايتي. فلنعبر عن احترامنا له.

لقد عاش بلدي تاريخاً فريداً منذ نشأته بعد حرب الاستقلال التي ذهبت بأرواح ثلث الشعب وتسببت في دمار لا يمكن تخيله. وفي أعقاب الثورتين الأمريكية والفرنسية في القرن الثامن عشر، مثلت تلك الحرب للاستقلال تحدياً للجنس البشري في أن يعترف بالطابع العالمي لإعلان حق الإنسان في الحرية والكرامة والمساواة بتحرير الرجال والنساء في هايتي.

لقد ولدت دولتنا في ١٨٠٤، وبالرغم من فقرها وحرمانها من الموارد منذ ذلك الوقت، فإنها لم تتردد أبداً في تقديم الدعم للشعوب التي تكافح من أجل الحرية، بما في ذلك كولومبيا الكبرى، التي صارت اليوم فنزويلا والإكوادور وكولومبيا وبنما، في ظل قيادة فرانسسكو ميراندا ومن بعده سيمون بوليفار.

وبالرغم من مواردنا المحدودة، فقد أظهرت هايتي على الدوام إيمانها الراسخ بوحدة الجنس البشري. لذلك فإننا نقدر تقديراً تاماً تلك الحركة الكبرى للتضامن والتعاطف التي أبداها المجتمع الدولي مع بلدنا، من اللحظات الأولى بعد الزلزال وحتى الالتزام الصادر في ٣١ آذار/مارس في مؤتمر نيويورك حين وافق على المساهمة في إعادة بناء هايتي على أساس خطة العمل التي أعدتها الحكومة الهايتية.

ومنذ ذلك الحين، وبمساعدة المجتمع الدولي ودعم الأمم المتحدة، أنشأنا لجنة لتنسيق الموارد من أجل إعادة البناء. وهذه اللجنة تمثل آلية استراتيجية مهمة من أجل مساعدة البلد في إدارة الموارد التي تم حشدها داخل المجتمع الدولي لدعم بلدنا فيما يعيد البناء بشكل شفاف ومنضبط. لقد أقرت اللجنة بالفعل أكثر من ٣٠ مشروعا، بشأن التعليم والصحة والبنية التحتية وما إلى ذلك، بتكلفة تتجاوز بليون دولار.

وأود أن أتقدم بالشكر إلى البلدان والوكالات التي أوفت بالتزاماتها بتقديم مساهمات مالية. وأثق أن بلدانا أخرى ستبذل جهدا مماثلا بغية مساعدتنا في الاستجابة بسرعة لأكثر من مليون هايتي ما برحوا يعيشون في مدن خيام ومآوى مؤقتة.

لقد عقدنا لتونا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. وقبل ١٠ أعوام، عندما اجتمع ١٨٩ بلدا هنا لقطع التزام جماعي بتحقيق الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، كان المجتمع الدولي متفقا بالفعل على ما ينبغي أن يكون عليه العالم في عام ٢٠١٥ – عالم ماض في طريقه للحد من الفقر المدقع، عالم لا يموت الأطفال والأمهات فيه بسبب الافتقار للرعاية الصحية، ويمكن فيه للأطفال الذهاب إلى المدرسة، ولا يموت فيه ملايين الناس من الجوع سنويا، وبمقدور المرأة فيه تحقيق إمكاناتها في المجتمع بدون أي تمييز قائم على أساس نوع الجنس.

وقد كانت تلك الرؤية هي الرؤية الصحيحة، لأنها وضعت الكرامة الإنسانية في صميم كل برامج التنمية وجدول أعمال التعاون الدولي. ومن مزايا تلك الرؤية أيضا أنها توفر للبلدان وشركائها في المجتمع الدولي هيكلا واضحا ومباشرا لتخطيط التنمية وتنظيم التعاون مع البلدان التي التزمت بتحقيق الأهداف.

ولئن تحقق تقدم كبير في الاتجاه الصحيح، وفيما يفصلنا ٥ أعوام عن عام ٢٠١٥ لا يزال أمامنا طريق طويل لأن البلدان المتقدمة النمو لم تف بالكامل بالالتزامات التي قطعتها في ما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة الالتزامات المالية.

ماذا يسعني أن أقول عن تريليونات الدولارات التي ابتلعتها خلال السنوات العشر الماضية الحروب التي كانت دامية ولا مبرر لها؟

ماذا يسعني أن أقول عن ميزانيات الدفاع التي تفوق بكثير كل عام ما سيلزم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؟

وماذا يسعني أن أقول عن الثروة الطائلة التي تبخرت ببساطة في عمليات المضاربات، في ترجيح متغطرس للاقتصاد الافتراضي على الاقتصاد الحقيقي؟

هل سنواصل التضحية برفاه وحياة ملايين البشر، ومستقبل كوكب الأرض من أجل ثقافة الخوف والجشع هذه؟

ماذا يسعني أن أقول عن استمرار تراجع المساعدة الإنمائية الرسمية، في حين تعهدت البلدان المتقدمة النمو في عام ٢٠٠٥ بمضاعفة المبلغ بحلول عام ٢٠١٠؟

ماذا حدث لقرار تشجيع نظام تجاري أكثر انفتاحا، في حين تبلغ المساعدات للمزارعين في البلدان المتقدمة النمو ثلاثة أضعاف مبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية؟

في الحقيقة، إن العولمة التي بدأت قبل قرون، مع الاستعمار واستيراد الأسرى الأفارقة للعمل في مزارع قصب السكر والبن، التي يتم بعدئذ تصدير منتجاتها إلى الغرب أو الشمال، يتعين أن تبتكر مجددا.

لقد آن الأوان كي نبتكر شكلا جديدا من أشكال العولمة، شكلا يقوم على المفهوم البسيط لإنسانيتنا المشتركة والثقة والتعاون والاحترام المتبادل واحترام بيئتنا وكل أشكال الحياة الموجودة فيها. لا بد أن نتخلص، على وجه السرعة، من رؤية مفادها أن تحقيق المكسب هو أسمى هدف واختزال بالمواطنين في مجرد مستهلكين بسطاء واعتبار كوكب الأرض مستعمرة نستطيع تدميرها. لن تستطيع القرية العالمية أن تحافظ إلى الأبد على ضواحيها الفاخرة جنبا إلى جنب مع الأحياء الفقيرة البائسة حيث تتلاشى الإنسانية: شمال وجنوب اجتماعيين واقتصاديين – لا جغرافيين.

في هايتي، حيث نعيش على جزيرة في جزء من العالم تجتاحه دائما الأعاصير، يساورنا القلق بصفة خاصة حيال الاحترار العالمي والتقلبات المناخية الناجمة عنه: أعاصير أكثر تواترا وأشد تدميرا وارتفاع مستوى سطح البحر.

أيجب أن يظل الفقراء يدفعون ثمن التبذير ونهم إخوانهم الأغنى للطاقة؟ أيجب أن يتخلوا عن جهودهم لتحسين مستويات معيشتهم لتغذية الحمى الاستهلاكية في البلدان الصناعية؟

إن ما يسمى بالحرب على المخدرات ينطوي على مناوشات بسيطة قليلة في البلدان المستهلكة لكنه ينطوي على معارك دامية شاملة في بلدان الإنتاج والعبور، التي يتعرض وجودها في حد ذاته أحيانا للخطر.

أستظل بلدان الجنوب ترشق بالاتهامات باعتبارها المسؤولة عن إنتاج ونقل المخدرات غير المشروعة رغم أن محرك هذه التجارة المربحة هو الطلب على المخدرات في بلدان الشمال؟

ماذا يسعني أن أقول عن الاتجار بالأسلحة، التي تتدفق من الشمال إلى الجنوب وتدعم الاتجار بالمخدرات؟

يجب علينا أن نجيب عن تلك الأسئلة، التي إن حاولنا تجنبها أكثر من ذلك فسنكون كمن يسعى لحتفه بنفسه. والأمل الوحيد يكمن في إنسانية متجددة، واضحة الرؤية، تحتضن جميع أشكال الحياة والبيئة التي نعتمد عليها وتقع علينا المسؤولية عنها. وبهذا المعنى، يقدم لنا التعاون بين دول الجنوب وعداً جديداً، وأنا أدعو زعماء بلدان الجنوب إلى تقوية تلك القنوات من أجل رفاه كل شعوبنا.

يبدو لي أن بعض البيانات التي استمعت إليها في هذه الدورة من دورات الجمعية العامة تبشر بوعي جديد ومختلف، ولعل ذلك ما هو مطلوب لرؤيتنا لإنسانية جديدة. لكن، كما هو الحال دائماً، يجب أن نعي ضرورة أن تكون الالتزامات والعمل على قدر الخطب المنمقة.

هذه هي اللحظة المؤاتية لكي تجدد هايتي دعوتها إلى رفع الحصار المفروض على كوبا. فبالإضافة إلى إدانة هذا الحصار في العديد من قرارات الجمعية، فإن حصارا من هذا النوع يناقض بشكل مطلق كل القيم التي ندافع عنها في مجال التجارة العالمية.

ولا يفوتني أن أتقدم بالتعازي، بالنيابة عن شعب هايتي، في العدد الكبير من ضحايا الكوارث الطبيعية التي وقعت مؤخراً في تشيلي والصين وباكستان وغواتيمالا والمكسيك.

وأود أن أختم بياني بالتطرق إلى الانتخابات الرئاسية والنيابية التي ستشهدها نهاية ولايتي ونهاية سنة كانت بالغة الصعوبة بالنسبة لشعب هايتي. ومن المهم أن تسير تلك العملية الصعبة على نحو يتسم بالدقة والنزاهة والشفافية حتى تساعد في توطيد ديمقراطيتنا الفتية. لذلك أناشد كل الأطراف الفاعلة الوطنية وأصدقاءنا في العالم أن نعمل معاً على شق طريقنا عبر ذلك المنعطف الانتخابي بنجاح.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة أتوجه بالشكر إلى رئيس جمهورية هايتي على بيانه الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد رينيه غارسيا بريفال، رئيس جمهورية هايتي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد بول كيغامي، رئيس جمهورية رواندا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية رواندا.

اصطحب السيد بول كيغامي، رئيس جمهورية رواندا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بول كيغامي، رئيس جمهورية رواندا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس كيغامي (تكلم بالإنكليزية): في هذه الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، ونحن نسعى جاهدين لمساعدة الأمم المتحدة على التكيف بنفس السرعة التي يتغير بها عالمنا حتى تكون قادرة على خدمة كل أعضائها بالتساوي، فإن من الصواب إعادة النظر في دور الأمم المتحدة في الحوكمة العالمية.

حسب فهمي، تعترف الحوكمة العالمية بالترابط الضروري الهام بين الدول، وبالظروف والمساهمات الفريدة لكل منها، وبمبدأ الاحترام المتبادل. أقول ''الهام''، لأن التهديدات الرئيسية ذات النطاق العالمي، كما رأينا – مثل الأزمة المالية، وتغير المناخ، والإرهاب، والفقر، والتحديات الأخرى التي تجابه السلم العالمي – تحتاج إلى تضافر جهود كل الأمم إذا أردنا التصدي لها بفعالية.

إن الاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، الذي اختُتم للتو، أتاح لنا فرصة أخرى لتقييم دور الأمم المتحدة، وقياس التقدم الذي أحرزناه، والنظر في العقبات المتبقية التي تحول دون بلوغ الأهداف المتعددة التي وضعناها لأنفسنا. ومن الواضح أن للأمم المتحدة موقعاً فريداً يؤهلها للاضطلاع بدور محوري في تعبئة الدول ودفعها في اتجاه المصلحة العامة، والمضي قدماً بمبادراتنا

الجماعية، وتنسيق الأعمال التي من شأنها تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للجميع.

ومع ذلك، فإن الأمم المتحدة هي حصيلة إجمالي دولها الأعضاء، وهي لن تكون صالحة إلا بالقدر الذي يريدها أعضاؤها المكونون لها أن تكونه. فإذا كان هناك تفاهم مشترك وقيم مشتركة بين جميع الدول الأعضاء، فإن المنظمة ستؤدي مهامها بصورة أكثر فعالية. لكن لقد أصبح جلياً أن الأمم المتحدة قد أصبحت منظمة ذات شقين، وتعكس عالماً يبدو أنه منقسماً إلى فئتين رئيسيتين: فئة تعتبر أن لها قيماً أصيلة جديرة بالثناء ولديها حقوق وحريات، وفئة أخرى يجب أن تتلمذ وأن تخضع للمدرب لكي تتعلم هذه القيم.

ويبدو أن بلدي، وبلدان نامية عديدة، تقع ضمن الفئة الثانية. إننا لا نعاني من التهميش والحرمان فحسب، بل أيضاً نُعتبر منتهكين دائمين لحقوق الإنسان لدينا. ويترتب على ذلك أن الأمم المتحدة لديها معايير معينة لبلدان بعينها، ومعايير أخرى لبلدان أخرى، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الدولية التي ينبغي فيها معاملة كل عضو من الأعضاء بصورة متساوية تحت مظلة القانون.

وأنا أرى أن هناك حاجة ماسة إلى الحوار بين هاتين الفئتين في إطار عضوية الأمم المتحدة حتى تستعيد المنظمة المثل النبيلة المؤسِّسة لها. فما من كيان له وضع أفضل من منظمتنا هذه لكي تجلب لنا المساواة والاحترام، بالرغم من التفاوت في المراكز الاقتصادية.

وتنطبق الحالة نفسها على مجال العدالة الدولية وحكم القانون. تؤمن رواندا بمبدأ أن أي شخص وأي دولة مسؤول أمام القانون، وأن القانون يجب أن يحكمنا جميعاً. لكن هذه القوانين يجب أن تنفذ فعلياً بصورة متساوية وأن تقوم بإنفاذها جهات مستقلة.

إن إعادة تأكيد دور الأمم المتحدة في الحوكمة العالمية يفترض مسبقاً تعزيز المنظمة وإصلاحها لجعلها أكثر كفاءة وفعالية في استجابتها للتحديات العالمية. لكن زخم إصلاح هياكل الحوكمة العالمية لدينا، هو الرغبة في كفالة أنها مهيأة للتصدي لتلك التحديات وتأمين مستقبل أكثر إشراقا لجميع مواطني العالم.

وحين لا تكون هناك سبل لاستئناف القرارات الدولية، وحين يكون هناك نقص في المساءلة في المؤسسات العالمية الرئيسية وحين يشعر المواطنون العاديون أن الأمم المتحدة لا تستطيع التعامل بشكل ملائم مع المسائل التي تؤثر في حياتهم اليومية، لا يمكن النظر إلى الأمم المتحدة باعتبارها منظمة تتسم بالمصداقية والأهمية والديمقراطية. وعلينا أن نضمن ألا تصبح المنظمة أداة يستخدمها الأقوياء لحماية مصالحهم وتعزيز نفوذهم أو لإخضاع الآخرين.

وتؤمن رواندا بتعددية الأطراف وتفهم أن التحديات العالمية لا يمكن التصدي لها بفعالية إلا عن طريق التعاون الدولي. ولا بد أن تبقى الأمم المتحدة محور جدول الأعمال ذلك وأن تضطلع بدورها بدون تحيز أو إجحاف.

وبينما نواصل إعادة بناء بلدنا، أصبحنا ندرك تماما الحاجة إلى السلام والأمن الدائمين في منطقتنا وإلى العمل بجد من أجل تحقيقهما. ونحن نعلم أن الاستقرار هو الشرط المسبق الأساسي لتنميتنا وتحسين حياة مواطنينا وجيراننا وقد التزمنا بدون تحفظ بتحقيقه. وسنواصل العمل في شراكة مع جيراننا والمنظمات الدولية والإقليمية والاتحاد الأفريقي لكفالة أن يسود السلام والأمن وأن تحقق أفريقيا إمكاناتها بالكامل.

وأخيرا، أود أن أقول إن بلداننا، انفراديا وجماعيا، عليها واجب تجاه شعوب العالم بأسره، ولا سيما أشدها ضعفا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية رواندا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب فخامة السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد هيفيكيبونيي بوهامبا، رئيس جمهورية ناميبيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية ناميبيا.

اصطحب السيد هيفيكيبونيي بوهامبا، رئيس جمهورية ناميبيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يسعدني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد هيفيكيبونيي بوهامبا، رئيس جمهورية ناميبيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بوهامبا (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ السيد ديس على انتخابه رئيسا للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة. ونحن واثقون أنه سيضطلع بمسؤوليات منصبه الرفيع بحكمة. وأؤكد له تعاون ودعم ناميبيا. وأود أيضا أن أشيد بسلفه، معالي السيد على عبد السلام التريكي، على الأسلوب القدير الذي ترأس به الدورة الرابعة والستين.

لقد قام الأمين العام للمنظمة، معالي السيد بان كي – مون، وموظفوه بمهمة تستحق الثناء في الإشراف على الجهود الجارية المبذولة لتحسين أساليب عمل المنظمة والتفاعل بشكل أفضل مع الدول الأعضاء. ونثني عليهم لتفانيهم وعملهم الدؤوب.

إن موضوع دورة هذه السنة، ”إعادة تأكيد الدور المحوري للأمم المتحدة في الحوكمة العالمية“، حسن التوقيت ومناسب. وانطلاقا من تلك الروح، ينبغي أن تؤكد الدول الأعضاء من جديد الدور المحوري للأمم المتحدة في الحوكمة العالمية. وتتشاطر ناميبيا الرأي الذي أعرب عنه في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية (القرار ٦٣/٣٠٣، المرفق).

ونعتقد أن الأمم المتحدة، نظرا لعضويتها وشرعيتها العالميتين، بمقدورها تماما المشاركة في عمليات الإصلاح لتحسين الأداء الفعال للنظام المالي الدولي وتعزيزه. وفي هذا الصدد، لا بد أن نؤكد من جديد التزامنا بنظام تجاري عالمي متعدد الأطراف وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف وأن نعمل أيضا معا من أجل اختتام جدول الدوحة على نحو سريع وعادل.

ورغم أن ناميبيا تصنف حاليا باعتبارها بلدا من البلدان ذات الدخل الأعلى ضمن مجموعة البلدان متوسطة الدخل، فإنها لا تزال تحمل ندوب التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية الموروثة من ماضيها الاستعماري. ونتيجة لذلك، لنا ميزة لا نحسد عليها بوصفنا البلد الأكثر تفاوتا من حيث توزيع الدخل والموارد الاقتصادية في العالم. ومن المفارقات أن بلدنا يواجه أيضا تراجعا في المساعدة الإنمائية الرسمية نظرا لذلك التصنيف ذاته، الذي أثر سلبا في قدرتنا على حشد الموارد لجهود التنمية الوطنية.

وفي ضوء ذلك، أناشد المؤسسات المالية الدولية إيجاد آليات خاصة لتمكين البلدان المتوسطة الدخل من الحصول على موارد مالية من أجل التنمية بشروط ميسرة، كما يدعو إلى ذلك إعلان وندهوك لعام ٢٠٠٨ بشأن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل.

لقد أتاح اجتماعنا العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية الذي اختتم مؤخرا فرصة فريدة لقادة العالم وأصحاب المصلحة الآخرين لاستعراض التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتبادل الخبرات

القيمة. وواضح أيضا أن العمل الذي يتعين الاضطلاع به ما زال كثيرا. وأن التحديات التي تعترض طريقنا يجب أن تشجعنا والنجاحات المسجلة يجب أن تلهمنا على أن نعمل جميعا بلا كلل في خدمة الأهداف النبيلة المشتركة المتمثلة في تحقيق كل الأهداف الإنمائية للألفية.

وعلى مستوى الكرة الأرضية أصبح تغير المناخ أحد التحديات الكبرى التي تواجهها البشرية اليوم. وإن الوطأة المدمرة للكوارث الطبيعية في كل أرجاء العالم تلحق الضرر بمعظم بلداننا. ورغم أن ناميبيا لا تساهم كثيرا في انبعاثات غازات الدفيئة، فإنها أحد البلدان الأشد تعرضا لآثار تغير المناخ. وفي السنوات الأخيرة عانينا بصورة متزايدة من فيضانات شديدة وحالات جفاف شديد تسببت في تدمير محاصيلنا الزراعية وموت ماشيتنا وحتى الحيوانات البرية لم تنج منها. لذلك نهيب بالبلدان الصناعية أن تتخذ الخطوات العملية فتدلل على توفر إرادة سياسة أعظم لديها لتحقيق تخفيضات جذرية في انبعاثات غازات الدفيئة. كما نحثها على تقديم دعم مجد لجهود البلدان النامية الرامية إلى التخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ والتكيف معه.

ويحدونا الأمل أن تفي البلدان الصناعية بالتزاماتها بتوفير الموارد الكافية، تمشيا مع تعهداتها في مؤتمر كوبنهاغن في عام ٢٠٠٩. وتتطلع ناميبيا إلى نتيجة ناجحة تتوج مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، المقرر عقده في المكسيك العاصمة في موعد لاحق من هذا العام.

في عام ٢٠٠٠، أثناء عضويتنا في مجلس الأمن، اتخذت ناميبيا زمام مبادرة طرح موضوع المرأة والسلام والأمن، التي أسفرت عن اعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وهدفنا كان تسليط الضوء على محنة النساء في حالات الصراع والاعتراف بالدور الحيوي الذي يمكن أن تؤديه المرأة في جهود صنع السلام بهدف حل الصراعات بطريقة فعالة. وإذ نحتفل بمرور أول عقد على ذلك القرار، خليق بنا أن نعيد تأكيد التزامنا بحماية النساء والفتيات في حالات الصراع في جميع أنحاء العالم.

ونرحب بقرار الجمعية العام بشأن الاتساق على نطاق المنظومة وتأسيس جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة ككيان منفصل مكرس للتعامل مع المسائل الجنسانية (القرار ٦٤/٢٨٩). ونأمل أن يتمكن الكيان الجديد ذاك من تعزيز القدرة المؤسسية للأمم المتحدة دعما للمساواة الجنسانية وتمكين المرأة. ووفدي يود أن يهنئ السيدة ميشيل باتشيليت بمناسبة تعيينها أول رئيسة لجهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة.

في آب/أغسطس تسلمت ناميبيا رئاسة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ومن خلال هذه الرئاسة سنعمل على النهوض بالتعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى في أفريقيا، باعتبارها لبنات صرح التكامل على صعيد القارة. والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تسعى جاهدة إلى إشاعة الاستقرار السياسي في المنطقة باعتباره شرطا مسبقا للتنمية المستدامة. وفي ذلك السياق بادرنا باتخاذ خطوات لحسم الأزمة في مدغشقر، من خلال الجهود التيسيرية للرئيس السابق يواكيم تشيسانو، رئيس جمهورية موزامبيق.

مؤتمر القمة الأخير للاتحاد الأفريقي، الذي عقد في كمبالا في تموز/يوليه، ركز على صحة الأمهات والرضع والأطفال وتنمية أفريقيا. وقد أكد الزعماء الأفارقة من جديد التزامهم بحشد وتوجيه الموارد نحو وقف وفيات النساء والأطفال بسبب أمراض يمكن الوقاية منها.

ما انفكت ناميبيا تحث المجتمع الدولي بلا انقطاع على الوفاء بواجبه بمساعدة شعب الصحراء الغربية في سعيه

إلى تقرير المصير. ولذلك نطالب بالتنفيذ الفوري دون قيد أو شرط لخطة الأمم المتحدة للتسوية في الصحراء الغربية وبإجراء استفتاء حر ونزيه، استنادا إلى أحكام قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

ويساور ناميبيا عميق القلق من المعاناة والإذلال المستمرين للشعب الفلسطيني تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي ومن حرمانه من حقه الأساسي في تقرير المصير. لكن مما يبعث على التشجيع أن المفاوضات المباشرة قد استؤنفت بين الطرفين. ونأمل أن يتسنى دونما تأخير إيجاد حل دائم استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ويساور ناميبيا القلق أيضا من الحصار الاقتصادي المفروض على شعب كوبا، الذي طال أمده كثيرا والذي يتخطى تطبيقه الحدود الوطنية. ونؤيد تأييدا تاما قرار مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في كمبالا الداعي إلى رفع الحصار. ونؤمن بأن الحصار الاقتصادي ليس له ما يبرره وأنه جائر ويجب رفعه.

وبالمثل تدعو ناميبيا إلى رفع الجزاءات الاقتصادية، المباشرة وغير المباشرة، التي يطبقها عدد من البلدان الغربية ضد جمهورية زمبابوي. لقد تسببت تلك الجزاءات في معاناة هائلة لا لشعب زمبابوي فحسب، وإنما أيضا لبلدان أخرى في منطقة الجماعة الاقتصادية للجنوب الأفريقي.

ودأبنا منذ سنوات عديدة على المناداة بإصلاح شامل لمنظومة الأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن. والعملية يجب إنهاؤها لجعل المجلس أكثر تمثيلا وديمقراطية وخضوعا للمساءلة. ومن الظلم أن تظل أفريقيا المنطقة الوحيدة من العالم المحرومة من التمثيل الدائم في مجلس الأمن. وفي ذلك الصدد نكرر تأييدنا للموقف الأفريقي الموحد بشأن إصلاح مجلس الأمن، حسبما هو مفصل في توافق آراء إزولويني وإعلان سرت.

صون السلم والأمن الدوليين مسؤولية جماعية تقع على عاتقنا. وناميبيا تؤمن بأن السلام والأمن والاستقرار تشكل الأسس التي ترتكز عليها التنمية المستدامة، ولذلك سنواصل المشاركة في بعثات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لحفظ السلام. ونحث المجتمع الدولي على دعم الجهود المبذولة لمنع الصراع وبناء السلام في كل أنحاء العالم.

لقد أعادت الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مؤخرا تأكيد التزامها بنزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وإننا نرحب بتلك الخطوة الإيجابية إيمانا منا بأن تعددية الأطراف أفضل خيار حيوي للتوصل إلى عالم خال من خطر الأسلحة النووية.

وناميبيا تؤمن في فعالية الإجراءات الجماعية المتخذة في إطار الأمم المتحدة لحسم الصراعات بالوسائل السلمية ولمواجهة التحديات التي يواجهها العالم. ويشعر وفد بلدي بالتفاؤل بأنه يمكننا معا أن نعمل بنجاح من أجل تحقيق المصلحة العامة للبشرية جمعاء. فلنوحد جهودنا لبلوغ هدفنا المشترك المتمثل في بناء عالم أفضل للأجيال الحالية والمقبلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية ناميبيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد هيفيكيبونييه بوهامبا، رئيس جمهورية ناميبيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد بهارات جاغديو، رئيس جمهورية غيانا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية غيانا.

اصطحب السيد بهارات جاغديو، رئيس جمهورية غيانا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بهارات جاغديو، رئيس جمهورية غيانا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس جاغديو (تكلم بالإنكليزية): أنقل إلى أعضاء جميع الوفود في هذه الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة أحر تحيات حكومتي وشعبي.

لقد خرجت الأمم المتحدة إلى الوجود من رماد الحرب والعنف. وتتمثل طموحاتها النبيلة، التي تستند إلى قيم السلام والمساواة والعدالة الخالدة، في إيجاد عالم أفضل لهذه الأجيال والأجيال المقبلة. ولكن إذا أُريدَ أن يكون لتلك القيم أي معنى، يجب على الأمم المتحدة ألا تكتفي بالإفصاح عن التطلعات. بل يجب علينا أن نسعى جاهدين إلى أن توفر الأمم المتحدة الإطار الذي يجسد القيم الخالدة التي أتكلم عنها عبر تنفيذ استجابات عملية وذات مغزى في التصدي للتحديات المعاصرة التي تواجه شعوبنا.

والتحديات كثيرة، ولكن جرى هذا الأسبوع تسليط الأضواء بشدة على ثلاثة منها: أولا، جهودنا العالمية لخفض معدلات الفقر بواقع النصف وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥؛ وثانيا، أزمة مالية عالمية تهدد بتقويض قدر كبير من التقدم الذي أحرزناه في انتشال الناس من الفقر؛ وثالثا، أزمة مناخ تهدد بإحداث حالة من الانقطاع على مستوى الكوكب، ستشكل تهديدا لدول بأسرها ولاستمرار الكثير مما نعتبره اليوم من المسلمات.

وتلك التحديات هي جميعا إحدى تجليات السمة الغالبة للعالم الحديث: ترابطنا بوصفنا مجتمعا عالميا. ولن نتصدى للتحديات إلا إذا اعتمدنا استجابة مترابطة. ومفهوم قدرتنا على حماية مصالحنا الوطنية والعالمية عبر استجابات وطنية ذات توجه داخلي لم يعد صحيحا. وعوضا عن ذلك، فإن من مصلحتنا جميعا أن توفر الأمم المتحدة منبرا لتيسير اعتماد استجابات عالمية مترابطة.

غير أنني أعتقد أنه مازال أمامنا شوط قبل إيجاد ذلك المنبر. وبخصوص الأهداف الإنمائية للألفية، فعلى الرغم من إحراز تقدم، فإننا لم نربط بين الدعم اللفظي لبلوغها وبين تحقيقها فعليا. وفيما يتعلق بالأزمة المالية، فإننا لم نربط بين مزايا وجود أنظمة مالية منفتحة عالميا والتدابير اللازمة للوقاية من المخاطر المترتبة على تلك الأنظمة. وفيما يتعلق بأزمة المناخ، فإننا لم نربط بين الأدلة العلمية والسياسات العالمية للاستجابة التي تخفف آثار أشد مستويات تغير المناخ.

ويمكننا أن نقرر الاستمرار في هذا الاتجاه، ولكن من الواضح إلى أين سيقودنا ذلك. أو يمكننا أن نقرر أن نسأل أنفسنا عما إذا كنا مستعدين للخضوع للمساءلة بشأن تحمل نصيبنا من المسؤولية.

ويدرك بلدي أنه يجب علينا القيام بدورنا. ونحن على المسار الصحيح لبلوغ معظم الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة في مجالي التعليم والصحة. ونبذل قصارى جهدنا لتخطي الأزمة المالية بأقل قدر من المعاناة لشعبنا. وندرك أنه يجب علينا ألا نكتفي بالشكوى من تغير المناخ. وقد وضعنا لأنفسنا استراتيجية إنمائية منخفضة الكربون، تختط طريقا طويل الأمد لحماية غاباتنا المطيرة التي تبلغ مساحتها ١٦ مليون هكتار ولجعل اقتصادنا بالكامل اقتصادا منخفض الكربون.

ولكن في بعض الأحيان يبدو كما لو كان النظام الدولي يسعى إلى وضع عقبات على طريق التغلب على التحديات. فالتضارب والافتقار إلى الاتساق بين سياسات المعونة والتجارة والمناخ في العالم المتقدم النمو، على سبيل المثال لا الحصر، كثيرا ما يتسببان في إيجاد صعوبات أمام البلدان النامية التي تسعى إلى إحراز تقدم.

ويمكن للأمم المتحدة المساعدة في تغيير حقائق الواقع تلك وتوفير إطار لتنفيذ استجابات عالمية تواكب طموح المؤسسة. ولكن يجب أن يكون إيجاد فهم أكبر لمفهوم المساءلة في صلب ذلك الإطار.

وبينما تسلم بلدان، من بينها بلدي، تماما بضرورة خضوعنا للمساءلة عن الإجراءات التي نتخذها لدعم اعتماد استجابة عالمية بشأن الأهداف الإنمائية للألفية وعدم الاستقرار المالي وتغير المناخ، فإنه يجب أيضا على البلدان المتقدمة النمو الإقرار بمسؤولياتها وبضرورة اتباع نهج كلي في تعاملاتها مع بقية دول العالم. وتدفقات المعونة تستحق التقدير وهي قيمة، ولكنها لا تساوي شيئا أحيانا عندما تنتهج تلك البلدان التي تكثر الحديث عن مدى مساعدة المعونات التي تقدمها في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، على سبيل المثال، سياسات غير عادلة وضيقة الأفق بشأن التجارة أو المناخ.

ومن ثم، أدعو الأمم المتحدة إلى وضع مجموعة من المؤشرات العالمية للمساءلة، تمكننا من أن نرصد على نحو شفاف ما إذا كان أعضاء المجتمع الدولي يتبعون سياسات تساعدهم، من منظور كلي، على الاضطلاع بمسؤولياتهم العالمية، ليس من خلال تقديم معونات فحسب، ولكن أيضا بتفادي انتهاج سياسات غير عادلة بشأن التجارة والمناخ. ومن خلال الأهداف الإنمائية للألفية، شرعنا في وضع بعض المؤشرات التي نحتاج إليها. وبينما نواصل تعزيز هذه المؤشرات، أعتقد أننا سنكتشف أن تحسين المساءلة، مع فهمها بشكل سليم، يمكن أن يساعدنا في أن نرتقي إلى مستوى التحديات التي نواجهها.

وأود أن ألقي الضوء على الأهمية المحورية للحاجة إلى حماية بيئتنا والحفاظ عليها. ولئن كانت جميع المسائل التي أشرت إليها قضايا عالمية تتطلب استجابة عالمية، فإن التحديات البيئية التي نواجهها تتحدى بازدراء من يعتقدون أننا ما زلنا نعيش في عالم يمثل فيه اتخاذ إجراءات جماعية عالمية مسألة اختيار بدرجة ما.

وتدمير موئل طبيعي في أي مكان من العالم يزيل أشكال حياة كان من الممكن أن تشكل الركيزة الأساسية لفتوحات طبية مستقبلا تفيد المواطنين في كل مكان. ويهدد طن من الكربون ينبعث في أفريقيا أو آسيا سكان أصغر قرية في أمريكا الشمالية. وعندما ينكر من يسعون إلى تمثيل مواطنيهم صحة ذلك أو لا يفهمون عواقبه، فإنهم يهددون بذلك مصالحهم الوطنية وثروة دولتهم وأمنها.

ومن ثم، فإن عدم تقدير الحاجة إلى تنفيذ استجابة عالمية مترابطة في مواجهة تغير المناخ وخسارة التنوع البيولوجي لا يمثل تنصلا من المسؤولية عن مصلحة عالمية غير ملموسة أو حيال أشخاص يعيشون في الجانب الآخر من العالم فحسب. إنه تهديد حقيقي جدا وقابل للقياس للسكان في كل قرية ونجع ومدينة في العالم. والتاريخ لن يكون رحيما في الحكم على من لا يدركون ذلك نتيجة ضيق أفقهم أو جهلهم الشديدين. وبالتالي، فإن ثمة حاجة إلى تغيير رئيسي في جهودنا لتفادي حدوث تغير كارثي في المناخ وحماية التنوع البيولوجي.

عندما اجتمعنا هنا في العام الماضي، كان الكثيرون يأملون أن تيسر الأمم المتحدة عقد اتفاق بشأن إجراءات عالمية لتحقيق استقرار مناخ كوكبنا خلال اجتماع معظم زعماء العالم في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر الماضي. والمجتمع العالمي لم يفشل في تحقيق ذلك فحسب، ولكننا نواجه الآن خطرا حقيقيا من حدوث تحول كارثي في الطموح، بما يجعلنا نتوقف عن محاولة الربط بين الأدلة العلمية على تغير المناخ والإجراءات اللازم اتخاذها على الصعيد العالمي لتفاديه.

يجب وقف هذا الانجراف في الطموح. إنه ليس قدراً محتوماً، بل نتيجة للخيارات التي أقدمنا عليها. لذلك يجب أن نكرس أنفسنا من جديد لصياغة استجابة مشتركة للتهديدات المشتركة لتغير المناخ. والآن تدرك معظم البلدان التقدمية هذا، وهي ملتزمة بأن يكون الحد الأعلى لارتفاع درجات الحرارة درجتين مئويتين أو أقل. وهي ترى أن ذلك يتطلب نمواً اقتصادياً عالمياً قائماً على طاقة فعالة ونظيفة، وصناعات مراعية للبيئة، ونهجاً جديداً يتسم بتخفيض إنتاج الكربون في مجالي استغلال الغابات والزراعة.

لكن بالرغم من إدراك المجتمع الدولي لذلك، فإنه لا يزال عاجزاً عن وضع تدابير تساعد على التحول الاقتصادي الذي نزعم أننا نريده. ويُعزى ذلك إلى حد كبير إلى عدم وجود اتفاقية عالمية تحدد سعرا للأنشطة التي تنتج كميات عالية من الكربون وتقدم مكافأة على الابتكارات التي تقلل من إنتاجه. نحن بحاجة إلى أن يتغير ذلك. ولأجل هذه الغاية، لا تزال غيانا ترى أن المجتمع الدولي يحتاج إلى معاهدة مناخية عالمية ملزمة قانوناً يكون من شأنها أولاً أن تيسِّر التوصل إلى خفض الانبعاثات الضروري لاستقرار مناخ كوكب الأرض، ومن ثَمَّ تساعدنا على التخلي عن النظر إلى تغير المناخ من حيث تكلفته المحضة، وتسمح لنا أيضاً بأن ندرك كيف يمكن لتغير المناخ أن يكون عاملاً حفازا لإحداث تحول اقتصادي عالمي لا يتأتى إلا مرة واحدة فقط في العمر ويمكن أن يعود بالنفع على الناس في كل مكان. لكن لا يمكن أن يحدث هذا بدون خفض كبير وملزم للانبعاثات في عالم اليوم المتقدم النمو، بحيث يؤدي هذا الخفض إلى تدفقات مالية لمقابلة احتياجات التخفيف والتكيف في العالم النامي.

نحن نعترف بأن معاهدة عالمية مثل هذه قد لا يمكن بلوغها هذا العام، لكننا لسنا عاجزين عن التصرف الآن. فبوسع المجتمع الدولي أن يفعل ثلاثة أشياء حتى في غياب المعاهدة، ويمكننا أن نحقق اختراقات في كل واحد منها حين نجتمع في كانكون.

أولاً، نستطيع أن نخضع البلدان المتقدمة النمو للمساءلة عن الالتزامات التي قدمتها بشأن الزيادة الفورية في تمويل الإجراءات المتعلقة بالمناخ على المدى القصير في البلدان النامية. وفي اجتماع كانكون يمكن الموافقة على الالتزامات الراهنة البالغة ٣٠ بليون دولار في عام ٢٠١٢ و ١٠٠ بليون دولار في العام بحلول ٢٠٢٠. ثانياً، يمكننا أن نحل المسألة الشائكة المتعلقة بإيجاد آلية فعالة للتحويل المالي تكفل تدفق الأموال لأنشطة التكيف والتخفيف على السواء. ثالثاً، ينبغي أن نتطلع إلى دعم استجابات قطاعية جادة يمكن لها أن تنجح على المدى القصير. وفي غيانا على وجه التحديد نعتقد أن اتخاذ إجراءات فيما يتعلق بإزالة الغابات وتدهورها هو أحد الجهود التي يمكن الشروع فيها بسرعة ويمكن أن تحدث أقصى قدر من التأثير. أود التأكيد على أن ما قلته لا يتعلق بالطلب من العالم المتقدم النمو أن يقدم لنا المعونة، بل يتعلق بكفالة أن يُوجّه رأس المال المرصود لتغير المناخ إلى حيث يتوقع أن يكون له أكبر الأثر.

وفي إطار التصدي لهذه المسائل، أريد أن أثير موضوعاً حساساً: هو اتفاق كوبنهاجن، الذي كان النتيجة الوحيدة الملموسة لمؤتمر قمة المناخ في العام الماضي. أعلم أن العديد من البلدان الموجودة هنا اليوم انضمت إلى الاتفاق على مضض، وأن بعضها لم ينضم إليه على الإطلاق. لكنني أعتقد أن القبول على مضض باتفاق كوبنهاجن، أو عدم القبول به، أو التأييد القوي لبعض بنوده لا يقصي أحدها الآخر. فحتى البلدان التي لم تنضم إلى الاتفاق ينبغي أن تُسائل العالم المتقدم النمو عن التزاماته.

لطالما قلنا في غويانا إنّ المجتمع الدولي إذا كان مستعداً للخضوع للمساءلة فإننا لن نكون متلبِّسين بالتقصير.

قبل ثلاث سنوات قلنا إننا سنكون مستعدين لأداء دورنا، بالرغم من التحديات المناخية الكبيرة في بلدنا – في عام ٢٠٠٥ تسببت الفيضانات في خسائر تعادل ٦٠ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي. لقد حددنا، بوصفنا بلدا تغطي الغابات المطيرة أكثر من ٨٠ في المائة من مساحته، أننا نستطيع أن نسهم بما يزيد عن حصتنا من أجل حل مشكلة تغير المناخ. وهكذا نظرنا إلى المساهمة التي نستطيع أن نقدمها بطريقتين: أولاً، إنشاء آلية مالية نستطيع من خلالها أن نضع كل غاباتنا المطيرة تحت الحماية؛ وثانياً استخدام الموارد التي نتلقاها نظير الخدمات المناخية التي نقدمها من غاباتنا المحمية في إعادة توجيه اقتصادنا نحو مسار يتسم بخفض إنتاج الكربون.

ونتيجة لذلك، بدأنا، بعد مفاوضات تعتبر من أكثر المفاوضات الوطنية شمولاً بشأن تغير المناخ في أي مكان في العالم، تنفيذَ استراتيجيتنا الإنمائية القائمة على خفض الكربون. قمنا بتحديد كيف يمكننا تراكمياً توفير ١,٥ غيغا طن من الانبعاثات الناجمة عن استغلال الغابات بحلول عام ٢٠٢٠. لدينا صفقة قائمة مع النرويج تتعلق بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، وبسبب ذلك نحن بصدد إنشاء صندوق لتمويل المناخ بقيمة ستتراوح ما بين ٣٠٠ مليون و ٥٠٠ مليون دولار بين هذا العام وعام ٢٠١٥. وقد حددنا أيضاً كيف نستخدم هذا التمويل المناخي في الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية؛ وفي حفز التمويل الخاص لننقل اقتصادنا كله بصورة فعلية إلى الطاقة النظيفة؛ وفي فتح الأراضي غير المغطاة بالغابات لأنشطة اقتصادية جديدة؛ وفي الاستثمار في احتياجات التكيف المناخي ومساعدة سكاننا المحليين على إحداث التحول الاقتصادي والاجتماعي في مجتمعاتهم. لذلك نحن نأمل أننا نقوم بإبراز قيمة العمل على مستوى الالتزامات الثلاثة المترابطة فيما بينها التي تكلمت عنها، كما آمل أننا قد بدأنا نوضِّح كيف يمكن للاستجابات العالمية المترابطة فيما بينها أن تأتي بنتائج قيمة على الصعيد العالمي.

إن الأمم المتحدة، بالرغم من أوجه القصور الكثيرة فيها، هي أفضل أمل لنا لتقدم البشرية. فعالميتها تسمح للمنظمة بأن تضطلع بدور مركزي وحفاز في موازنة المصالح المختلفة للدول الأعضاء وفي التوصل إلى توافق الآراء على المسائل التي نختلف حولها. لذلك يجب علينا أن نلتزم التزاماً تاماً بمبادئ الميثاق وأهدافه وبتحسين هيكل المنظمة. وبالنيابة عن بلدي وشعبي، أود أن أؤكد للجمعية دعمنا الكامل للمنظمة ولتعزيز قدرتها على الوفاء بالمهام العديدة المنوطة بها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية غويانا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد بهارات ياغيدو، رئيس جمهورية غويانا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد أحمد عبد الله سامبي، رئيس اتحاد جزر القمر

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس اتحاد جزر القمر.

اصطحب السيد أحمد عبد الله سامبي، رئيس اتحاد جزر القمر، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أحمد عبد الله سامبي، رئيس اتحاد جزر القمر، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس سامبي (تكلم بالفرنسية): هذا العام أود مرة أخرى أن أخصص معظم خطابي للمسألة المهمة المتعلقة بجزيرة مايوت، التي ظلت موضع نزاع بيننا وبين فرنسا

لما يزيد على ثلاثة عقود. ونأمل أن يكون هناك تفاهم أكبر، وتضامن أكثر فعالية في هذه المسألة من جانب الجمعية العامة.

إنني أؤمن بأن مستقبل بلدي، اتحاد جزر القمر، يعتمد على إحلال السلام والاستقرار. لكن لن يكون هناك استقرار دائم في بلدي بدون إيجاد حل نهائي لهذه المشكلة. بناء على ذلك، فقد طلبنا هذا العام مرة أخرى إدراج بند يتعلق بجزيرة مايوت التابعة لجزر القمر في جدول أعمال الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة.

كما أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميق عرفان شعب جزر القمر للاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي على الدعم القيم والثابت بشأن هذه المسألة.

وأود أن أبدأ بياني بالتذكير بأنه، وفقا لتوصيات الأمم المتحدة، أكدت أعلى السلطات الفرنسية نفسها أنه ينبغي لجزر القمر نيل الاستقلال ضمن حدود لا يجوز انتهاكها. وهكذا، أعلن الرئيس الفرنسي الأسبق السيد فاليري جيسكار ديستان، في جملة أمور، أن جزر القمر كيان، وكانت دائما كذلك، وأنه من الطبيعي أن يكون لديها مصير مشترك.

وأرى أيضا أن من الأهمية وحسن التوقيت بمكان التذكير اليوم ببعض قرارات منظمتنا التي تؤكد شرعية مطالبة القمريين بجزيرة مايوت. وتشمل هذه القرارات القرار ١٥١٤ (د-١٥)، المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الذي يضمن الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لهذه البلدان بعد استعادة سيادتها. والقرار ٣٢٩١ (د-٢٩)، المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤، الذي يؤكد مجددا على سلامة أراضي أرخبيل جزر القمر ووحدته. وبالإضافة إلى ذلك، فالقرار ٣٣٨٥ (د-٣٠)، المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥، الذي اتخذ بعد بضعة أشهر من استقلال جزر القمر، يؤكد قبول عضوية أرخبيل جزر القمر، المؤلف من جزر مايوت وأنجوان وموهيلي وغراند كومور، في الأمم المتحدة.

وأخيرا، فإن القرار التاريخي ٤/٣١، المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦، يؤكد حق جزر القمر وواجبات فرنسا فيما يتعلق بذلك البلد المستقل. وأود أن أتلو أحكام ذلك القرار الذي يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لبلدي وسيظل محفورا إلى الأبد في ذاكرة أبناء وطني القمريين. إن الجمعية العامة:

”إذ ترى أن احتلال فرنسا لجزيرة مايوت التابعة لجزر القمر يشكل نيلا فاضحا من الوحدة الوطنية لدولة جزر القمر العضو في الأمم المتحدة،

”وإذ ترى أن مثل هذا الموقف من جانب فرنسا يشكل انتهاكا لمبادئ القرارات ذات الصلة التي صدرت عن الأمم المتحدة، ولا سيما قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، المتعلق بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الذي يضمن الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لهذه البلدان،

”١ - تدين الاستفتاءين اللذين نظمتهما الحكومة الفرنسية يومي ٨ شباط/فبراير و ١١ نيسان/أبريل ١٩٧٦ في جزيرة مايوت التابعة لجزر القمر وتعتبرهما لاغيين وترفض:

”(أ) أي شكل آخر من أشكال الاستفتاء أو استطلاع الرأي التي يمكن أن تقوم بها فرنسا فيما بعد في جزيرة مايوت التابعة لجزر القمر؛

”(ب) أي تشريع أجنبي يهدف إلى إضفاء الشرعية على أي وجود استعماري فرنسي في جزيرة مايوت التابعة لجزر القمر؛

”٢ - وتدين بشدة وجود فرنسا في جزيرة مايوت، الذي يشكل انتهاكا للوحدة الوطنية لجمهورية جزر القمر المستقلة ولسلامتها الإقليمية وسيادتها؛“ (القرار ٤/٣١، الفقرتان الثالثة والرابعة من الديباجة والفقرتان ١ و ٢).

وترفض فرنسا الامتثال لجميع تلك القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة فيما يتعلق بجزيرة مايوت التابعة لجزر القمر وتستمر في انتهاك مبدأ حرمة الحدود الاستعمارية. ويجب التذكير بأن مبدأ حرمة الحدود أصبح قاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي، المدونة في إطار الفقرة ٦ من القرار ١٥١٤ (د-١٥) التي تنص على أن:

”كل محاولة تستهدف التقويض الجزئي أو الكلي للوحدة القومية والسلامة الإقليمية لأي بلد، تكون منافية لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه“.

ويذكر القرار نفسه في فقرته ٧ بما يلي:

”تلتزم جميع الدول بأمانة ودقة أحكام ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وهذا الإعلان على أساس المساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لجميع الدول، واحترام السيادة والسلامة الإقليمية لجميع الشعوب“.

ويعترف الفقه القانوني الدولي تماما بمبدأ عدم قابلية الكيانات الاستعمارية للتجزئة. وفي الحكم الصادر في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ في النزاع بين هندوراس والسلفادور، أعلنت محكمة العدل الدولية في لاهاي أن مبدأ حرمة الحدود الاستعمارية مبدأ رجعي يحول الحدود الإدارية التي رسمت أصلا لأغراض أخرى إلى حدود دولية.

ولسنوات عديدة، دعا بلدي المجتمع الدولي ليكون شاهدا، وأعرب عن استعداده للتوصل إلى حل عادل ومنصف على أساس ثنائي. وكان الرد على موقفنا طاحنا. ففرنسا لم تكتف باتخاذ خطوات من جانب واحد في عام ١٩٩٤ لعرقلة حرية تنقل الأشخاص بطلبها من جميع القمريين الراغبين في زيارة جزيرة مايوت، وهي جزء من أراضي جزر القمر، الحصول على تأشيرة فحسب، ولكنها شرعت أيضا، في عام ٢٠٠٠، في عملية جعل الجزيرة وحدة إدارية، وهو أمر غير قانوني بموجب القانون الدولي.

أود أن أشدد على أن فرض شروط الحصول على التأشيرات في عام ١٩٩٤ له حقا عواقب إنسانية مأساوية. أصبح الجزء الصغير من البحر الذي يفصل أنجوان عن جزيرة مايوت الشقيقة البالغ طوله ٧٠ كيلومترا أكبر مقبرة بحرية في العالم. وقتل قرابة ٠٠٠ ٧ شخص، حتى الآن.

وعلاوة على ذلك، في حين اتفقنا على إنشاء فريق عامل رفيع المستوى لإعادة بدء الحوار بغية النظر معا في حلول منصفة وعادلة، نظمت فرنسا في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩ استفتاء آخر يهدف إلى تغيير وضع جزيرة مايوت إلى مركز المقاطعة الواقعة فيما وراء البحار.

ومما يثير دهشتنا، رغم كل النوايا الحسنة التي أبداها الجانب القمري - وبصفة خاصة الاقتراح الخلاق بشأن مايوت المعروف بـ ”بلد واحد، ونظامين“ أو إدارتين، الذي قدمته بنفسي في دورة سابقة لهذه الجمعية العامة - أنه لم يرد أي رد إيجابي من فرنسا على هذه اليد الممدودة. سيكون النظام المزدوج حلا وسطا من شأنه أن يكفل في نهاية الأمر احترام القانون الدولي مع تمكين فرنسا من مواصلة إدارة جزيرة مايوت القمرية بشكل شرعي خلال فترة يتفق عليها

الجانبان. وسيمكن أيضا أشقاءنا وشقيقاتنا الماهورايين، الذين أكن لهم كل الحب، من الحفاظ على مركزهم الاجتماعي ومستويات معيشتهم، وسيمكِّن الجزر الثلاث الأخرى من التصدي في نهاية الأمر لتحديات التنمية في سلام واستقرار.

لكن فرنسا تريد أن تتجاهل هذا الحل التوفيقي. وفي مواجهة هذا الموقف، نجد أنفسنا مضطرين لأن نطلب من منظمتنا العزيزة أن تطالب فرنسا باحترام القانون الدولي والإذعان له وأن تنفذ مختلف قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن جزيرة مايوت القمرية، وأن تعيد النظر في موقفها حيال عرضنا، الذي يمثل بوضوح تضحية كبيرة من جانب بلدي، وهو في الواقع يقع في نطاق حقوقه.

إن ما على المحك هو مستقبل جزر القمر، وهي بلد صغير ذو سيادة عضو في الأمم المتحدة. وما على المحك أيضا هو سمعة فرنسا، البلد العظيم الذي كانت مثله العليا للحرية والمساواة وروح الإخاء ملهما قويا وكبيرا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمبادئ المكرسة في ميثاقنا. في نهاية المطاف، ما على المحك هو سمعة منظمتنا، التي ستواجه مصداقيتها ذاتها تحديا مؤلما إذا استمر تجاهل القانون الدولي والشرعية الدولية واستمر انتهاك السلامة الإقليمية لجزر القمر.

إن الأمم المتحدة هي الضامن لاحترام القانون الدولي. ومن واجبها أن تطالب بامتثال تشريعات أعضائها بالكامل للقرارات ذات الصلة. أعتقد أنني أستطيع أن أؤيد بيان رئيس الجمعية العامة، معالي السيد جوزيف ديس، الذي قال في افتتاح هذه الدورة إن الأمم المتحدة هي الضامن للحوكمة العالمية وهي تتمتع بشرعية عالمية.

لا يسعني أن أختتم بياني بدون أن أؤكد مجددا على دعم جزر القمر لجهود المجتمع الدولي، وبشكل أكثر تحديدا الجهود الشخصية لفخامة الرئيس باراك حسين أوباما، من أجل إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط يمكن الشعب الفلسطيني من العيش في حرية وأمان في دولة مستقلة ويتمتع بالكامل بكل حقوقه الشرعية.

ويشيد بلدي أيضا بالجهود الرامية إلى وضع نهاية للصراعات بين الأخوة في السودان وأفغانستان والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى.

ونؤكد أيضا من جديد دعمنا القوي للسلامة الإقليمية للمملكة المغربية الشقيقة وتأييدنا الكامل للاقتراح المغربي بشأن الحكم الذاتي بوصفه حلا سياسيا توفيقيا نهائيا للصراع الإقليمي في الصحراء المغربية.

كما نؤكد من جديد دعمنا الثابت للمطالب الشرعية لجمهورية الصين الشعبية بعودة تايوان إلى أحضان الصين.

ومن خلال السلام والاستقرار والأمن واحترام القانون الدولي، ستتمكن دولنا من تحقيق الأهداف الإنمائية التي وضعتها بنفسها لمساعدة شعوبنا. ولذلك أثق كامل الثقة بأن منظمتنا ستواصل جعل هذه المثل العليا محور تركيزها.

(تكلم بالعربية)

إننا لمطالبون بشكل سريع بتفعيل القرارات والاتفاقات ذات الشأن للوصول إلى حلول سلمية نهائية لجميع القضايا المعلقة، لأن بقاء هذه القضايا بدون حلول سريعة أو تعليق حلولها بدون تنفيذ هو الذي يولد القضايا المماثلة داخل الدول، ويشعل فتيل التطرف والإرهاب في أقطار الدنيا. وكل رجائي أن نخرج من هذا الرحاب موفقين إلى ما يثلج صدور شعوبنا ويسعد قلوب رعايانا.

الرئيس المشارك (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس اتحاد جزر القمر على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد أحمد عبد الله سامبي، رئيس اتحاد جزر القمر، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد كارلوس موريسيو فونيس كارتاخينا، رئيس جمهورية السلفادور

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية السلفادور.

اصطحب السيد كارلوس موريسيو فونيس كارتاخينا، رئيس جمهورية السلفادور، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد كارلوس موريسيو فونيس كارتاخينا، رئيس جمهورية السلفادور، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس فونيس كارتاخينا (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أخاطب الجمعية اليوم، وإنها لمسؤولية كبيرة. وهي مسؤولية لأنه يتعين علينا إجراء تحليل سليم للمشاكل التي نواجهها، وفي حالتي، للواقع الصعب في بلدي. فالسلفادور واحدة من دول كثيرة على هذا الكوكب تعاني من مشاكل الفقر والتخلف، وفي المقام الأول، الظلم. وكلما كان الزعيم مهموما بمأساة شعبه، تعاظم شعوره بالمسؤولية، وهو ما نعرفه جيدا.

عندما تستعرض الجمعية الأهداف الإنمائية للألفية ومكافحة الفقر في العالم وننظر إلى الواقع في أمريكا الوسطى، يمكننا القول إن الجهود التي بذلت لم تحقق النتائج المرجوة حتى الآن. وليس من السهل علي أن أكون بهذه الحدة في تقييمي، ولكن ذلك هو الواقع ويجب على المجتمع الدولي أن يكون حساسا تجاه محنة الغالبية العظمى من سكان العالم. ومكافحة الفقر مدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة وغيرها من المحافل المتعددة الأطراف منذ سنوات طوال. غير أن التحسينات المرجوة غير ملحوظة. وفيما يتعلق بالعدالة، فإن الفجوة قد اتسعت بين البلدان الغنية والفقيرة وبين الأغنياء والفقراء داخل كل بلد، ناهيك عن إحراز التقدم المطلوب. وتغلب الظلم على نوايانا الطيبة. وتلك هي الحقيقة.

والمذبحة التي وقعت مؤخرا في ولاية تاماوليباس المكسيكية والتي راح ضحيتها ٧٢ مهاجرا، جرى تحديد هوية ١٤ منهم وعُرف أنهم من السلفادور – ونواصل السعي إلى تحديد هوية الآخرين – تكشف عن حجم المأساة التي تؤثر على العالم بأسره، وإن كانت تتركز في المكسيك وأمريكا الوسطى. وهؤلاء الشبان والشابات البائسون الـ ٧٢ الذين قتلوا، والذين فقدوا أرواحهم أثناء محاولة البحث عن مستقبل لهم في الولايات المتحدة أو كندا، يجسدون المأساة في المنطقة، كما أنهم مثال للظلم العالمي. ولم تكن هذه المأساة نتيجة تحطم طائرة أو بسبب تغير المناخ. وقد نتجت، أساسا، عن ثلاثة عوامل تشير إلى عدم إحراز نتائج إيجابية في مكافحة الفقر والظلم.

وأشير أولا إلى انعدام الفرص والإقصاء والتخلف وانتشار الظلم في مجتمعات أمريكا الوسطى والتي تمثل السبب للهجرة الجماعية لشبابها. والعامل الثاني هو الهجرة، التي تمثل نتيجة للعامل الأول. والثالث هو العنف والجريمة والأنشطة الغامضة للجريمة المنظمة، التي تستغل التربة الخصبة التي يوفرها الفقر وعبور المهاجرين المعدمين، خدمة لأغراضها غير المشروعة.

يبلغ تعداد السلفادور ستة ملايين نسمة يعيشون على أراضيها وهناك ثلاثة ملايين آخرين يعيشون في أماكن أخرى، معظمهم في الولايات المتحدة. والهجرة تتزايد عاما بعد عام نتيجة لعدم معالجة الحكومة للمشاكل السالفة الذكر. ومهاجرونا – بل وفي الواقع، مهاجرو العالم بأسره – يتركون حقوقهم المدنية وراءهم عندما يغادرون بلدهم

ويصلون إلى أراض جديدة لا تعترف بحقوقهم. وكما ذكر الخبراء بشؤون الهجرة، فإن المهاجر شخص منبوذ، إنسان بلا حقوق. وبالنسبة لأكثر من ٢٠٠ مليون مهاجر في أنحاء العالم، غالبيتهم من الشباب، فإن حقوق الإنسان والحقوق الاجتماعية، مثل تلك التي يجسدها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، غير مكفولة. ويتمثل واقع آخر في منطقتنا في المعدلات المرتفعة جدا للعنف ضد النساء، وهو أمر يستدعي أيضا انتباها خاصا منا.

ونلاحظ العلاقة الوثيقة بين الفقر والظلم والهجرة، وفضلا عن ذلك، يتمثل عامل آخر وثيق الصلة في منطقتنا في التواجد القوي للجريمة المنظمة والمعدلات المرتفعة للغاية للعنف والجريمة. ويمكننا القول بلا مبالغة إن خريطة الفقر والظلم هي نفس خريطة الهجرة؛ وخريطة الاتجار بالمخدرات والبشر والأسلحة وانعدام الأمن المدني وغسل الأموال والجريمة على نطاق كبير.

لقد أشرت إلى عدم تحقيق نتائج إيجابية في مكافحة الفقر والظلم على نطاق عالمي، ولا سيما في أمريكا الوسطى. وسأقدم الآن مثالا لفشل السياسات المنفذة في بلدي خلال العقد المنقضي. ويفيد تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن الشريحة الأكثر ثراء من سكان السلفادور حصلت على ٢٣ في المائة من الإنفاق الاجتماعي للدولة. وحصلت الشريحة الدنيا – الفقراء والسكان المهمشون – على ١٨ في المائة فحسب من ذلك الإنفاق الاجتماعي. وما قامت به الدولة فعليا هو تعزيز الظلم وتوسيع نطاقه والإسهام في زيادة الفقر. ومن الواضح أن سياسات الليبرالية الجديدة التي نفذت في العقود الأخيرة تعارضت مع رغبة المجتمع الدولي في الحد من الفقر، على النحو المجسد في الأهداف الإنمائية للألفية.

ومن ثم، يجب ألا يغيب عن بالنا الكلمات الحكيمة لألبرت أينشتاين الذي قال إن أي شخص يفعل الشيء ذاته مرارا وتكرارا ويتوقع تحقيق نتائج مختلفة هو إنسان غير عاقل. وأنا لا أتكلم عن بلدي وحده. وأعتقد أنه يتعين على الجميع إجراء تغييرات عميقة في طريقة وضع السياسات الاجتماعية لكي لا نديم الإخفاق. ومن السذاجة، على سبيل المثال، أن نعتقد أن الدولة التي تستخدم أساليب القسر والقمع والتي تعزز باستمرار الاستثمار في قواتها الأمنية أو تعبئ جيشها لدعم الشرطة في مكافحة الجريمة – كما أمرتُ بذلك في السلفادور نظرا لمعدلات الجريمة المرتفعة التي ورثتها لدى تسلمي منصبي – يمكنها في حد ذاتها أو وحدها حل مشكلة انعدام الأمن. وسنرتكب خطأ تاريخيا إذا لم نعالج الأسباب الجذرية للعنف والجريمة. والدولة المتراخية التي سادت في الآونة الأخيرة يجب تحويلها إلى دولة اجتماعية تجعل الحد من الفقر والظلم معركتها الرئيسية.

وفي هذا الصدد، أود أن أعرض بعض الأفكار استنادا إلى ذلك الواقع. أولا، إن المعركة المبررة أخلاقيا ضد الجريمة المنظمة ومن أجل حقوق الإنسان للمهاجرين ليست معركة المكسيك وأمريكا الوسطى وحدهما. وفي هذا المقام، أود أن أقول إنه يجب علينا عدم ترك المسألة للمكسيك أو أمريكا الوسطى وحدهما. فمنطقتنا ليست المستهلك الرئيسي للمخدرات. وبلداننا ليست المتلقين الرئيسيين للتدفق المستمر لأموال المخدرات بعد غسلها، والتي هي نتاج للتقاعس عن فرض ضوابط أكثر صرامة. ولن يكون شعبنا وحده المضار إذا استمرت قوة عصابات المخدرات في التعاظم وواصلت تعريض بقاء بلداننا للخطر. وهذه المعركة هامة للجميع. وسيكون من الخطأ أن نعتقد أن المكسيك وأمريكا الوسطى يمكنهما هزيمة الجريمة وحدهما. وساحة العنف الإجرامي اليوم هي الحدود بين الولايات المتحدة

وبلداننا الصغيرة، ولكنها ستكون غدا في المدن الكبرى للعالم المتقدم النمو، عواصم أمريكا وأوروبا وأفريقيا وآسيا. وعليه، يجب ألا نترك الأمر للمكسيك وحدها ويجب ألا نتركه لأمريكا الوسطى وحدها.

هذا ندائي إلى المجتمع الدولي. والمساعدة التي تحتاجها بلداننا هي مساعدة اقتصادية؛ ومعلومات استخبارية ودعم في مجال تدريب قوات حفظ النظام والقانون لدينا وتجهيزها لمكافحة الجريمة ومكافحة غسل الأموال. ولكننا بحاجة أيضا إلى المساعدة في تنفيذ السياسات الاجتماعية والإقليمية الجديدة التي أعدتها منظومة التكامل لأمريكا الوسطى لأن تلك الاستثمارات ستعالج أسباب مآسينا.

ولهذه الأسباب، أود طرح اقتراحين على الجمعية العامة. أولا، ينبغي لنا إنشاء لجنة لأمريكا الوسطى، تحت رعاية الأمم المتحدة، للتحقيق في الجريمة المنظمة. وسيرتكز إنشاء تلك الهيئة على التجربة الجيدة للجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا، والتي أنشئت بدعم من الأمم المتحدة والولايات المتحدة وكندا وإسبانيا. مثل تلك اللجنة يمكن بدون شك أن تسهم في تعزيز المؤسسات. ويجب أن نعترف بأن الجريمة المنظمة قد اخترقت الهيئات التابعة للدولة، وأنه يجب توفير كل الوسائل اللازمة لاستعادة هذه الهيئات وشن الحرب على الجريمة.

ويقوم اقتراحي على أساس اعتراف ضمني بالحقيقة الواضحة التي مفادها أن الجريمة المنظمة لا تعترف بالحدود ولا تحترم الدول. ولهذا يجب أن تتجاوز استجابتنا كذلك هذه الحدود؛ يجب أن تكون استجابتنا هي التكامل. وإلى حين إنشاء مثل هذه اللجنة، سيعمل بلدي على هذا المنوال، وهو قد أطلق حواراً وبرنامج عمل مع البلدان المجاورة بهدف تنسيق السياسات لمنع الجريمة والمعاقبة عليها.

ويتعلق اقتراحي الثاني بإنشاء تحالف دولي لدعم أولويات التكامل الإقليمي، وهي مكافحة الفقر وعدم المساواة وتهيئة الفرص التي تسمح للسكان لدينا بالبقاء في مجتمعاتهم الأصلية.

يدرك أهل أمريكا الوسطى هذا، وهم يرغبون في مكافحة الفقر والإقصاء والجريمة المنظمة. ولأجل تلك الغاية، بدأنا عملاً مشتركاً بإعادة إطلاق الهيئة المعنية بتكاملنا، وهي منظومة التكامل لأمريكا الوسطى. ويعمل أهل أمريكا الوسطى بجد لإنشاء مجتمعات قوية وديمقراطية وعادلة. وفي الحالة الخاصة بالسلفادور، تمضي حكومتي قدماً في بناء دولة راعية للمجتمع تعيد صياغة السياسة الاجتماعية، وتضع في الاعتبار فشل الآليات السابقة التي أشرت إليها سابقا.

لقد تحولت العصابات إلى منظمات إجرامية حقيقية بالتنسيق مع الجريمة المنظمة. ولن يكون بمقدورنا التغلب على هذا الواقع بمجرد تطبيق سياسات المساعدات أو تحسين مستويات المعيشة. فهذه الظاهرة توجد بين الشاب الذين ينضمون منذ باكورة طفولتهم ومراهقتهم إلى العصابات، وقد انتشرت على نطاق واسع إلى درجة أن العصابات أصبحت ثقافة فرعية مركبة. لذا فإن استجابتنا يجب أن تكون كذلك بنفس القدر.

وفي إطار الدولة الراعية للمجتمع، يجب أن نعمق الديمقراطية وأن نعزز المؤسسات الجمهورية. ونحن نعلم أن الفساد واحد من ألد أعداء النظام الديمقراطي؛ لذلك أصبح العمل من أجل الشفافية عنصراً أساسياً من عناصر استراتيجياتنا الوطنية والإقليمية.

وفي سائر أنحاء أمريكا الوسطى أصبح هذا الصراع ليس مجرد أمر أخلاقي، بل ضرورة لبقاء الديمقراطية. وبعبارة أخرى، يجب أن نواجه احتمال نشوء أي دولة مخدرات ببناء دول قوية في ديمقراطيتها وملتزمة بالشفافية. وقد ثبت أنه

كلما زاد الفساد كلما قلت التنمية الاقتصادية. فالفساد يسمم السياسات العامة، لا سيما تلك التي تهدف إلى مساعدة الفقراء؛ وهو يقلص ثقة المواطنين في نظامهم ويضعف كفاءة الأسواق.

لقد أنشأت حكومتي هيئة متخصصة لمكافحة الفساد. لقد كانت وكالة الوزارة المعنية بالشفافية ومكافحة الفساد أول هيئة في الأمريكتين تخضع نفسها لعملية رقابة في الموقع قام بها برنامج الدول الأمريكية لمكافحة الفساد التابع لمنظمة الدول الأمريكية، وقد تلقت إشادة بهذه الصفة. وبحسب الحكومة الأمريكية، فإن السلفادور هي البلد الأول في منطقة أمريكا الوسطى من حيث الأداء في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات. ولذلك فإن السلفادور لم تكن مشمولة ضمن خارطة المناطق الشديدة الخطورة التي أصدرتها الحكومة منذ وقت قريب. وبدون مؤسسات تتسم بالشفافية، مؤسسات قوية ومستقلة، وبدون رغبة حقيقية في مكافحة الجريمة المنظمة، لن يكون ممكناً التصدي للتحديات الكبرى التي تواجهنا.

نحن نخوض حرباً. وهي حرب جديدة ليست مثل حروب الماضي. ولا نخوضها ضد دولة أخرى أو ضد جيش دائم. نحن نواجه عدواً قوياً ومعقداً ومنتشراً، اختلط بمجتمعنا، ويجب علينا أن نحاربه بأسلحة جديدة، بالإبداع والذكاء، والتعاون بين المجتمعات والمجتمع العالمي. بهذه الطريقة وحدها يمكن أن تكون جهودنا متناسبة مع الظروف. بهذه الطريقة وحدها يمكن أن نتصدى لتحديات اليوم. بهذه الطريقة وحدها يمكن أن نستجيب استجابة فعالة لاحتياجات غالبية الناس، الذين ينتظرون أن تُتاح لهم الفرصة لكي يستعيدوا من جديد إيمانهم بالديمقراطية، وبالمؤسسات، وبالسياسة.

ومرة أخرى أناشد ضمير المجتمع الدولي وحساسيته. وفي الختام، أود أن تكون مناشدتي بالاقتباس من خطبة تنصيب الرئيس جون ف. كينيدي في عام ١٩٦١، فهي تعكس ما أردت إبلاغه اليوم. قال كينيدي: ”إذا لم يستطع مجتمعٌ حر أن يساعد الأكثرية الذين هم من الفقراء، فإنه لن يستطيع أن ينقذ الأقلية الذين هم من الأغنياء“.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أتوجه بالشكر إلى رئيس جمهورية السلفادور على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد كارلوس موريسيو فونيس كارتاخينا، رئيس جمهورية السلفادور، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد توماس هندريك إلفيس، رئيس جمهورية إستونيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية إستونيا.

اصطُحب السيد توماس إلفيس، رئيس جمهورية إستونيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد توماس هندريك إلفيس، رئيس جمهورية إستونيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس إلفيس (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أخاطب الجمعية العامة. هذا العام، سأركز على ثلاثة أمور عالمية عاجلة هي: التقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وتعزيز السلم والأمن، والشؤون الإنسانية.

خلال العقد الأول من هذه الألفية، أثارت الأهداف الإنمائية للألفية مستوىً من الالتزام العالمي وشراكة واسعة

النطاق لم يشهد العالم مثيلاً لهما من قبل. وعلى طول الطريق، كانت هناك نكسات، بالطبع. لكن ثمة أمرا واحدا مؤكدا، هو أن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية واقع يمكن تحقيقه بتحديد الأهداف والآجال الملموسة.

لقد حددنا هدفاً واضحاً، لكننا يجب أن نضع في الحسبان حقيقة أننا لن نبلغ هدفنا إلا إذا تقاسمنا عبء المسؤولية وكان كل واحد يدفع في نفس الاتجاه. فالإرادة السياسية التي أعرب عنها غالبية أصحاب المصلحة خلال مؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية الأخير وفي الوثيقة الختامية للمؤتمر (القرار ٦٥/١) يجب تنفيذها بحزم، بحسب الجدول الزمني للأعمال المتفق عليه. لكن، في نهاية المطاف، لم يتبق إلا خمس سنوات. وإستونيا مستعدة لتقديم الإسهامات المستمرة اللازمة لإنجاح جهدنا الجماعي.

وتسهم إستونيا نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية من خلال سياسة التعاون الإنمائي المركزة والأنشطة ذات الصلة في البلدان الرئيسية الشريكة لنا، ومنها أفغانستان. وإلى جانب توفير الأمن من خلال القوة الدولية للمساعدة الأمنية، نضطلع بمشاريع طويلة الأجل في مجالي الرعاية الصحية والتعليم في ولاية هلمند. كما نقدم أفضل ممارساتنا في إنشاء معايير الحكم الرشيد، ويشمل ذلك إنشاء نظام للتصويت الإلكتروني للبرلمان المنتخب حديثاً.

وتدعم إستونيا العملية الانتقالية، ويشمل ذلك النقل التدريجي للمسؤوليات الأمنية إلى السلطات الأفغانية. وينبغي أن تكون هذه العملية مقيدة بمدى زمني، ولا رجعة فيها، وأن يجري تنفيذها على أساس الاتفاق المبرم في اجتماع القوة الدولية الذي عُقد في تالين في نيسان/أبريل الماضي. إن ملكية الحكومة الأفغانية للعملية أمر بالغ الأهمية للمضي قدما في التعهد الذي قطعته في مؤتمر كابول فيما يتعلق بتعزيز الإطار الانتخابي. ويبين هذا، بالإضافة إلى برنامج الإصلاح المؤيد، رغبة الأفغان في تطوير دولتهم.

وبالنسبة لبلدي، إستونيا، ما برح تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمثل محركا بالغ الأهمية للتنمية الاقتصادية والتحديث خلال السنوات الـ ٢٠ الماضية. ولهذا السبب يقوم خبراؤنا بإسداء المشورة للحكومات بشأن حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أنحاء كثيرة من العالم. وأنشأنا، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد المجتمع المفتوح، أكاديمية خاصة لمساعدة الحكومات في البلدان النامية على تقديم المشورة والتدريب في مجال الإدارة الإلكترونية واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الخدمات العامة. وأنا مقتنع بأننا كلما حققنا نجاحا أكبر في تقليص الفجوة الرقمية، زاد تسارع واستدامة إحراز التقدم الاقتصادي بشكل عام.

وأشيد بجهود الأمم المتحدة في تمهيد الطريق نحو إنشاء نظام تشغيلي أكفأ، وخصوصا النتيجة التي طال انتظارها لمفاوضات الاتساق على نطاق المنظومة الممتدة لأربع سنوات. ونظراً لأن الآثار المترتبة على عدم المساواة بين الجنسين تؤثر على جميع الأهداف الإنمائية للألفية، سيكون التوصل إلى اتفاق بتوافق الآراء على إنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة دفعة إضافية لتحقيق تلك الأهداف.

تسهم إستونيا في تحقيق أهداف الألفية من خلال صناديق الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها المعنية، ونحن نتعهد بتقديم دعمنا لجهاز الأمم المتحدة كذلك.

ومنذ التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة، قبل ٦٥ عاما، دافعت الأمم المتحدة عن السلام والأمن العالميين. وقد زادت ميزانية حفظ السلام للأمم المتحدة أكثر من ١٥ ضعفا منذ عام ١٩٩١. ومن الصعب أن نتخيل

الحالة في مناطق الأزمات الكبرى، مثل السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية، بدون مشاركة فعالة ومتعددة الأوجه للأمم المتحدة. ومع ذلك، من الواضح أن قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تعمل فوق طاقتها في ١٥ عملية عسكرية و ١٢ عملية سياسية. ونحن بحاجة إلى إجراء مزيد من الإصلاحات من أجل تعزيز فعالية عمليات حفظ السلام وتشجيع الأطراف الفاعلة الإقليمية على القيام بدور أقوى. وتسهم إستونيا في ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام بمعدل مرتفع طوعا. ولقد فعلنا ذلك لمدة ١٠ سنوات حتى الآن، وسنستمر في القيام بذلك.

وتقوم مصداقية الأمم المتحدة في تعزيز السلام والأمن على التزام جميع الدول الأعضاء. ونحن جميعا نتشارك على قدم المساواة المسؤولية عن تطبيق المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك واجب الامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة.

وتؤكد إستونيا دعمها القوي لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية وأمنها واستقرارها على أساس الالتزام الكامل بالقانون الدولي. ومن أجل التوصل إلى حل سلمي لذلك الصراع الذي طال أمده، من الضروري مواصلة محادثات جنيف بشكلها الأولي. وهناك حاجة الآن إلى المعالجة الجدية للمسائل الإنسانية، ولا سيما ضمان العودة الآمنة والكريمة للاجئين والمشردين داخليا، ومسألة زيادة إمكانية الوصول إلى منطقة الصراع، وبخاصة بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني والمراقبين الدوليين. وعلاوة على ذلك، يجب ضمان حرية التنقل للناس الذين يعيشون داخل حدود جورجيا المعترف بها دوليا.

وبدون تحقيق العدالة، فإن الجهود الرامية إلى ضمان السلام المستدام يمكن محوها بسهولة. ولذلك أود أن أؤكد أهمية مجموعة التعديلات بشأن جريمة العدوان التي اعتمدها بتوافق الآراء المؤتمر الاستعراضي لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي عُقد في حزيران/يونيه ٢٠١٠. وتؤيد إستونيا بقوة إقامة نظام عدالة جنائية دولي، حيث تؤدي فيه محكمة جنائية دولية مستقلة وفعالة دورا محوريا.

كما أنه من الأهمية بمكان دعم أنشطة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة خلال السنوات الأخيرة من وجودها. وتقوم إستونيا بدورها فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام.

ويقوم النجاح في التصدي للتحديات الأمنية للقرن الحادي والعشرين، بما في ذلك التهديدات الإلكترونية، على التعاون الوثيق بين جميع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية. وتحث إستونيا على بناء قدرات واسعة النطاق عبر الحدود وعبر القطاعات في مجال حماية البنية التحتية للمعلومات، الأمر الذي برزت أهميته في تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (A/55/75). إن ضرورة توثيق التعاون فيما بين الدول، وبين القطاع الخاص والمجتمع المدني، أمر بالغ الأهمية، حيث أن جميع التدابير الأمنية التقليدية قد تكون عديمة الفائدة خلال أي هجوم إلكتروني. ويمكنني أن أؤكد لكم أن التأهب الشامل سيؤتي ثماره عندما تعصف بنا أزمة حقيقية.

ولا تزال إستونيا تشارك بفعالية في المجالات، حيث يمكن أن يحدث إسهامنا فرقا، ولا سيما في الشؤون الإنسانية ومسائل حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، أود أن ألفت الانتباه إلى الذكرى السنوية العاشرة لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، التي يجب أن تكون نقطة انطلاق نحو بذل مزيد من الجهود على مستوى الأمم المتحدة وعلى المستويين الإقليمي والوطني.

وينبغي أن تشمل هذه الجهود وضع مبادئ توجيهية عملية لحماية النساء والفتيات، وتعزيز آليات المساءلة وتعزيز مشاركة المرأة في مفاوضات السلام وبناء السلام بعد الصراع. ولتحقيق هذه الغاية، تضع إستونيا اللمسات الأخيرة على خطة عمل وطنية لتعزيز أنشطتنا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد الجرمن (الإمارات العربية المتحدة)

إن إستونيا مدافع قوي وعنيد عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك حرية التعبير. وتؤيد إستونيا تعزيز مجلس حقوق الإنسان وقدرته على تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. ونحن نطمح إلى الانضمام إلى مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١٢.

كما زادت إستونيا باستمرار إسهامها في الأنشطة الإنسانية للأمم المتحدة، من خلال العمل في الميدان وماليا. واكتست قدرة الأمم المتحدة على التنسيق أهمية بالغة في الآونة الأخيرة جدا في باكستان وفي بداية هذا العام في هايتي، حيث أنقذت الأرواح، وحيث ما برح الخبراء اللوجستيون الإستونيون يدعمون أنشطة الأمم المتحدة في الميدان لأكثر من ستة أشهر الآن. وأوضحت تجربتنا ضرورة بذل المزيد من الجهود المشتركة في تأمين الصلة بين جهود الإغاثة والعمل الإنمائي.

وتشعر إستونيا بالقلق حيال الانتهاكات المتكررة على نحو متزايد للمبادئ الإنسانية في مناطق الصراع. وللأسف، لم تعد شعارات الإنسانية ورايتها توفر درع الحماية كما كانت. ويجب علينا مضاعفة جهودنا والضغط من أجل زيادة أمن عمال المساعدة الإنسانية. وقبل كل شيء، تقع على عاتق الحكومات المسؤولية عن ضمان سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية العاملين في أراضيها.

وتمثل فعالية المعونة الإنسانية والتمسك بالمبادئ الإنسانية الجيدة شاغلين آخرين لنا. وكان الدفاع عن هذه المبادئ أحد الأنشطة التي اضطلعت بها إستونيا خلال تولينا مؤخرا الرئاسة المشتركة لمبادرة الممارسات السليمة في تقديم المنح الإنسانية.

وأخيرا، أود أن أؤكد حقيقة بسيطة واحدة. إن الأمم المتحدة، شأنها شأن أي منظمة أخرى، لن تكون قوية وفعالة إلا بما يتوفر لدى أعضائها من إرادة سياسية والتزام. وسواء أكنا بلدا كبيرا أم صغيرا، فنحن جميعا نتحمل المسؤولية. وبوصف إستونيا عضوا في الاتحاد الأوروبي، فإنها تؤمن إيمانا راسخا بأن معاهدة لشبونة تعزز أساسا قدرة الاتحاد على أن يكون طرفا فاعلا عالميا هاما، بتأمين السلام والاستقرار والرخاء للجميع. وأتوقع إذا التزمنا التزاما مشتركا أن يزداد تعزيز الدور الحيوي والبارز للأمم المتحدة على الساحة العالمية.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية إستونيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد توماس هندريك إلفس، رئيس جمهورية إستونيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد بينيغنو سيميون أكينو الثالث، رئيس جمهورية الفلبين

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية الفلبين.

اصطحب السيد بينيغنو سيميون أكينو الثالث، رئيس جمهورية الفلبين إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بينيغنو سيميون

أكينو الثالث، رئيس جمهورية الفلبين، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أكينو (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أنقل تحيات الشعب الفلبيني إلى رئيس الجمعية العامة والممثلين المجتمعين هنا في الدورة الخامسة والستين للجمعية.

لقد أسست الأمم المتحدة على الاعتقاد بأن الأمن الجماعي يكمن في العمل الجماعي. فحين تصل الأمم إلى أبعد من حدودها، تصبح المشاكل الكبرى لعصرنا قابلة للحل. وفي عالم أصبح متزايد العولمة، أصبحت التحديات التي نواجهها معولمة أيضا. فتغير المناخ، والأوبئة، والإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومنها الاتجار بالبشر والاتجار غير المشروع بالمخدرات، والضعف المتواصل للمهاجرين، والمرأة، والأشخاص ذوي الإعاقات والفقراء، والتحديات التي تفرضها اقتصادات متزايدة الترابط، كلها أمور تستدعي المزيد من توثيق التعاون الدولي.

إننا جميعا هنا، يمثل كل منا بلده، مكلفون، كل منا برفاه شعبه. كما أنه مطلوب منا أن نكون أعضاء مسؤولين ومتجاوبين في مجتمع الأمم. ومن الواضح أننا ندرك فعلا أن مشكلة أحدنا هي مشكلة للجميع. فأي حل يعتمد إذن على إدراكنا أن كل بلد من بلداننا لا يوجد في فراغ، وإنما في بيئة عالمية مترابطة بشكل متزايد.

والحقيقة المركزية هنا، هي أنه لكي تتقدم البشرية، يجب أن تتقدم جميع الأمم وكأنها أمة واحدة. وينبغي ألا يتم تحديد السعي إلى الكرامة الإنسانية العالمية بحدود جغرافية أو عرقية أو ثقافية، كما ينبغي ألا تعيقها رغباتنا في المضي قدما ببلداننا دون سواها. فالتقدم العالمي يعني التقدم العادل. ويمكن للدول الصناعية في العالم أن تنظر باعتزاز إلى المستويات المعيشية التي تتمتع بها شعوبها. ولكن، كما قال أحد أسلافي المتميزين ذات مرة: ”إن أولئك الذين لديهم أقل الحظوظ في الحياة، ينبغي أن يكون لديهم أكثر الحظوظ من حيث القانون“.

إن هذا المبدأ الأساسي للعدالة الاجتماعية، هو التحدي الإنساني الأكثر أهمية في زماننا أيضا. فيجب أن تصبح ثروة الأمم أداة للمضي بالعالم قدما، على امتداد المسار المستقيم والصحيح للتراحم والمسؤولية المجتمعية. والرسالة واضحة: هناك من هم بحاجة إلى المساعدة، والتصرف بتراحم نحوهم هو استجابة إنسانية وضرورية. وقد نودي بهذه الفكرة طوال عقود، ولكن مكافحة عدم المساواة تبقى أحد أعظم تحديات زماننا. فلا بد من ردم التفاوت بين الأقوياء والضعفاء، وبين الموسرين والمعدمين. وقد أظهر القرن الماضي بعبارات صارخة أن ما أوحى بإنشاء هذه المنظمة، هو أنه حين يشتبك الأقوياء، ينتهي الأقل حظا مسحوقين. وهذا صحيح حيثما يوجد الصراع، وصحيح حيثما توجد الأسواق؛ وهو صحيح في بلدنا وصحيح في السياق الدولي.

ومفهوم الضعف وعدم المساواة شديد الوضوح في الجهد العالمي لمعالجة تغير المناخ. فأولئك المعرضون لخسارة الكثير، إذا لم يكن كل شيء، نتيجة آثار الظروف المناخية التي يتسبب بها الإنسان، هم أولئك الذين فعلوا القليل مما يسببها. ومراعاة لمسألة العدالة، هناك حاجة هائلة إلى ضمان مساعدة البلدان، ولا سيما البلدان الضعيفة منها، في جهودها للتكيف مع الكوارث والحد من خطرها، وإلى تزويدها بالموارد الضرورية لبناء مجتمعات قادرة على التكيف مع آثار تغير المناخ. وينبغي أن يتم ذلك بالتوازي مع التزامات طموحة من جانب الاقتصادات الكبرى بخفض انبعاثات غاز الدفيئة بشكل بارز.

قد يقول كثيرون منكم إنكم أعطيتم الكثير من مواردكم فعلا، لكننا بالتأكيد لا نحتاج إلى فيضان أو مجاعة

لتذكيرنا بأن هناك الكثير مما يجب إعطاؤه، لأن هناك المزيد ممن يستحقون الأمل بحياة أفضل.

ومحور التعاون المباشر على نحو أكبر والمطلوب منا اليوم، هو أن نضمن جماعيا أن الجميع سيحققون الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية في السنوات الخمس المتبقية. وهذه مهمة كبيرة، ونحن جميعا ندرك أنه يتعين تكملة العزيمة الوطنية بتعاون ثنائي وإقليمي ومتعدد الأطراف.

ويتطلب الارتقاء إلى مستوى تحديات عصرنا نظاما قانونيا معززا في كل بلد من بلداننا. وهذا لا يعني حكومة تدخلية مزعجة، وإنما حكومة تسمح للمشاريع الخاصة بالازدهار، بينما تضمن بقاءها واعية لمسؤولياتها الاجتماعية، وتمكنها للاضطلاع بتلك المسؤوليات بدورها. وهناك حكومات عديدة تتصدى لهذا التحدي، بما فيها حكومة الفلبين. وتتعهد إدارتنا بتوجيه أية مكاسب نجنيها من الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص إلى الخدمات الاجتماعية، ومنها الصحة والتعليم والحد من الفقر.

والمعركة ضد عدم المساواة تتطلب نهجا متوازنا عبر الحدود من أصحاب السلطة. وينبغي لنا أن نكون واعين بمسؤولياتنا تجاه شعبنا، ولواجباتنا تجاه المناطق والعالم. ونحن نشهد فعلا إعادة التفكير في النماذج التقليدية، أي تحويل تركيزنا نحو ضمان عدم إقصاء النظام العالمي لأي أحد.

وبينما يواصل بلدي الاستفادة من تعاطف أولئك القادرين على المساعدة، فإن هذا لا يعني أننا أو أن أصدقاءنا في العالم النامي سنكون معتمدين اعتمادا كاملا على سخاء العالم المتقدم. ولن نكون شركاء سلبيين في سعينا إلى التنمية. ويبقى بلدي عضوا فعالا في مجموعة الـ ٧٧، وفي الجهود الأخرى الهادفة إلى تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، وإلى توضيح مصالحنا الاقتصادية الجماعية وتعزيزها.

هذا ما وضعنا شعبنا في السلطة من أجله. وهذا ما يتوقعه العالم منا بصفتنا قادة، أن نكون نماذج لما يعنيه أن نكون أناسا متعاطفين وطلائع أمل لإنسانيتنا المشتركة. أليس هذا الأمل الذي يوحدنا بصفتنا بني البشر؟ إنه الأمل نفسه الذي يتيح لنا أن نهدم جدران الريبة، التي تتخذ شكل التعصب أو الخوف أو العنف. إنه الأمل نفسه الذي يقودنا إلى الالتقاء في هذه القاعة، كما فعل أسلافنا. إنه الأمل نفسه الذي سيمنح جيلنا من القادة القوة للارتقاء بهذه الجمعية العالمية إلى موقع تكون فيه دول العالم قادرة جماعيا على إيجاد السبل للتمكن من بناء حياة أفضل للجميع.

لقد كانت هناك مناسبات عديدة في تاريخنا، أثبت فيها شعبي أنه قادر على تحقيق المستحيل وهو موحد. ونسمي ذلك ”قوة الشعب“. وأملي صادق بأن نسخر طاقات الحوار والتضامن والمسؤولية المجتمعية، بحيث يمكن تحقيق ”قوة شعب“ عالمية نحو تقدم متكافئ، ولما فيه المصالح الكبرى للبشرية.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية الفلبين على الخطاب الذي ألقاه لتوه.

اصطحب السيد بينينو سيميون أكينو الثالث، رئيس جمهورية الفلبين، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد فيليب فويانوفيتش، رئيس الجبل الأسود

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس الجبل الأسود.

اصطحب السيد فيليب فويانوفيتش، رئيس الجبل الأسود، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة

السيد فيليب فويانوفيتش، رئيس الجبل الأسود، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس فويانوفيتش (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أخاطب هذا المحفل المتميز الذي ما فتئ يجمع أكثر الناس إحساسا بالمسؤولية والتزاما بتحقيق وحماية الخير العام والسلام والاستقرار. ويجيء اجتماعنا هذا تأكيدا لدور الأمم المتحدة الذي لا بديل له في المجتمع الدولي وللاحترام الذي تتمتع به المنظمة.

في أعقاب الإسهام القيِّم الذي قدمه رئيس الدورة السابقة للجمعية العامة، السيد علي عبد السلام التريكي، أود أن أرحب بانتخاب جوزيف ديس رئيسا للدورة الخامسة والستين وأن أتمنى له التوفيق كله. كما أوجه تحية خاصة إلى الأمين العام بان كي - مون على جهوده المثابرة لتأكيد مكانة الأمم المتحدة بوصفها عنصرا لا غنى عنه في حل المسائل الحيوية المطروحة منذ زمن طويل على جدول أعمال الأمم المتحدة التي أصبحت أكثر تعقيدا وإلحاحا من أي وقت مضى.

لقد برهن الجبل الأسود، بوصفه أحدث أعضاء الأمم المتحدة عهدا، على أنه شريك موثوق في مهمة الأمم المتحدة وسعيها من أجل عالم ينعم بالسلام والأمن والرخاء للجميع. وفي الوقت نفسه، وبفضل دعم الأمم المتحدة، عزز الجبل الأسود بشكل ملموس موقعه في المنظمات الدولية تزامنا مع إجراء إصلاحات ذات مغزى في دولته ومجتمعه. إن التحسن الحالي في الأوضاع المالية في العالم، على ضآلته، يدل على مدى أهمية دور الأمم المتحدة، بجانب الدور الحيوي الذي تضطلع به البلدان الأكبر والأكثر ثراء، سيما مجموعة الدول الثمانية ومجموعة العشرين، في التدابير التي تتخذ لكفالة استقرار الاقتصاد العالمي.

يؤيد الجبل الأسود عملية الإصلاح الواقعية القائمة في الأمم المتحدة. كما نرحب باتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤ مؤخرا بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، ومبادرة رئيس الجمعية جوزيف ديس، التي جاءت في أوانها، لجعل موضوع المناقشة العامة هذا العام تأكيد الدور المركزي للأمم المتحدة في الحوكمة العالمية.

لا تزال مسألة صون الأمن والاستقرار الدوليين محط اهتمام الجمعية العامة. إن الجبل الأسود، إيمانا منه بأن التقدم والاستقرار لا يتحققان بدون السلام والأمن، يؤيد جهود الأمم المتحدة في هذا الصدد ويسهم فيها، تأكيدا منه للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة بشأن التسوية السلمية للتراعات عن طريق القنوات الدبلوماسية.

إدراكا منا لأولويات سياستنا الخارجية في مجال التكامل الأوروبي والأوروبي - الأطلسي فإن الجبل الأسود يقوم، كلما دعت الضرورة إلى اتخاذ تدابير ملموسة في مناطق التراع في إطار الأمم المتحدة، بتنسيق سياسته مع السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي مع الأخذ في الحسبان لمصالحه الوطنية.

إن أفضل ما نقدمه من إسهام هو الاضطلاع بدور بناء كعنصر من عناصر الاستقرار في المجتمع الدولي، وبخاصة في غرب البلقان وجنوب شرق أوروبا.

نؤيد بقوة جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ونرحب بالمطالبة بتكثيف أنشطة إعداد وصياغة معاهدة في إطار الأمم المتحدة تتعلق بالإرهاب الدولي. ويؤمن الجبل الأسود بأن القضاء على الإرهاب العالمي لن يتأتى إلا عن طريق بذل جهود متسقة من قبل المجتمع الدولي. كما نؤيد مختلف صكوك الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الفساد والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات والاتجار بالبشر.

يلتزم الجبل الأسود التزاما كاملا بتنفيذ الصكوك القانونية الدولية التي تعزز نزع السلاح وتحديد الأسلحة. كما نؤيد كل مبادرة جديدة تهدف إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل خفض جميع أنواع الأسلحة والأسلحة المميتة والقضاء عليها.

يثمِّن الجبل الأسود عاليا الدور الهام الذي تضطلع به بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بوصفها أداة فريدة لإرساء السلام وحفظه ولبناء السلام في مناطق النزاع. إن تجربة عمليات حفظ السلام خلال عقود من الزمن تؤكد صلاحية هذا المفهوم والسياسات الاستراتيجية للأمم المتحدة. لقد نجحت عمليات حفظ السلام في تخفيف حدة التداعيات السلبية للنزاعات ومنع تصعيدها وزعزعة السلام والاستقرار والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

إن الجبل الأسود، على صغر حجمه وحداثة عهده بعضوية الأمم المتحدة، يتحمل مسؤوليته عن صون السلم والاستقرار كما تدل على ذلك إسهاماتنا التي نعززها باستمرار. وسنقدم إسهامات أخرى تتماشى مع تقاليدنا إذ سبق لإمارة الجبل الأسود، حينما كانت دولة ذات سيادة، أن شاركت في بعثة لحفظ السلام في عام ١٨٩٧.

يؤمن الجبل الأسود بالأهمية الحيوية لإعلان الألفية (القرار ٥٥/٢) ولبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. نحن واثقون بأن ذلك الهدف سيجد دفعة إلى الأمام في تبادل وجهات النظر الذي سيجري في الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية والتوصيات التي ستصدر عنه، كما يؤيد الجبل الأسود جميع استراتيجيات وبرامج ومبادرات الأمم المتحدة ذات الصلة في هذا الصدد. إن الأزمة قد جعلتنا نستوعب ضرورة تحقيق مزيد من التنمية المستدامة، الأمر الذي يقتضي توازنا بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية البيئة. ولبلوغ تلك الغاية، سنظل أوفياء لقرارات الأمم المتحدة ولجنة التنمية المستدامة التي ترِد أيضا في إعلان الألفية لعام ٢٠٠٠.

يؤيد الجبل الأسود جهود الأمم المتحدة القائمة في أفريقيا وما توليه المنظمة من اهتمام للتحديات التي تواجه القارة. وتحقيقا لهذه الغاية، ثمة أهمية قصوى لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ جميع وثائق الأمم المتحدة، بما فيها قرارات قمة الألفية.

إن الجبل الأسود، بوصفه بلدا منخرطا في عملية التكامل الأوروبي، يؤيد علاقات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا وكذلك الجهود المبذولة لمواجهة تحديات التنمية والقضاء على الفقر في القارة الأفريقية.

في سياق تغير المناخ وتداعياته السلبية، نلتزم التزاما تاما بإيجاد استجابة مشتركة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. إننا ملتزمون بعمق بتحقيق هذه الغاية نظرا لآثار الكوارث الطبيعية التي وقعت العام الماضي مسببة خسائر فادحة في الأرواح وأضرارا كبيرة للممتلكات، لا سيما زلزال هايتي وفيضانات باكستان. لذلك، المطلوب استجابة وعمل على الصعيد العالمي وليس العمل الإنساني وحده، فالجهود الرامية إلى تخفيف آثار الكوارث الطبيعية وإعادة الإعمار وزيادة تنمية المناطق والبلدان المتأثرة أيضا أمور ضرورية.

من أجل أن نتصرف بمسؤولية إزاء مسألة تغير المناخ التي تتسم بالتعقيد، أنشأنا، بالتعاون مع بلدان مجاورة وبلدان أخرى من المنطقة، منتدى إقليميا في الجبل الأسود يعنى بالوقاية من تغير المناخ والتحديات ذات الصلة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

يعمل الجبل الأسود بإخلاص تام على تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع وحمايتها عالميا. ونؤيد بقوة أنشطة مجلس حقوق الإنسان ومكتب المفوض السامي

لحقوق الإنسان، بما في ذلك تفاعلهما الوظيفي المكثف مع الجمعية العامة واللجان ذات الصلة.

نحن نؤمن بإمكانات الأمم المتحدة وقدراتها الكامنة خاصة حين تعززها المشاركة الفعالة من جميع الدول الأعضاء، ومساهماتها الكبيرة لإيجاد الاستجابات الملائمة واتخاذ التدابير الهادفة إلى مواجهة التحديات العالمية المتعاظمة على الدوام. وبوصفها مؤسسة تعمل على خدمة الأفراد والبشرية مجتمعة وتثابر على تحقيق السلام والرخاء، فإن الأمم المتحدة تظل قيمة عالمية لا بديل لها، والجبل الأسود فخور بالانتماء إليها.

إنني أؤكد للجمعية أن الجبل الأسود سيظل على دعمه القوي لتعزيز وتوطيد الأمم المتحدة بحيث تتمكن من تحسين كفاءتها وإحساسها بالمسؤولية واستعدادها للاستجابة لاحتياجات جميع الدول الأعضاء.

الرئيس بالنيابة: بالنيابة عن الجمعية العامة أشكر رئيس الجبل الأسود على خطابه الذي ألقاه لتوه.

اصطحب السيد فيليب فويانوفيتش، رئيس الجبل الأسود، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد يوري كاغوتا موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس جمهورية أوغندا.

اصطحب السيد يويري كاغوتا موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة: بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد يويري كاغوتا موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): لم أتمكن من المشاركة في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية لأنني لم أكن قد وصلت بعد إلى نيويورك. ومع ذلك، أود أن أبلغ الجمعية العامة بأن أوغندا ستحقق بكل تأكيد ما يلي من الأهداف الإنمائية للألفية: الهدف ١ المتعلق بالقضاء على الفقر والجوع؛ الهدف ٢: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي؛ الهدف ٣ المتعلق بتمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين؛ الهدف ٧ تحقيق الاستدامة البيئية؛ والهدف ٨ إنشاء شراكات عالمية من أجل التنمية.

إن مجال صحة الأم والطفل قد يكون المجال الوحيد الذي سنعجز فيه عن تحقيق الأهداف المرسومة بحلول عام ٢٠١٥. بيد أننا في أوغندا وضعنا خريطة طريق وطنية لتسريع جهود خفض وفيات وأمراض الأمهات والأطفال وهي استراتيجية شاملة تحدد بوضوح أولوياتنا الوطنية في ذلك المجال. في هذه الاستراتيجية، أعطينا الأولوية لأربعة أنواع رئيسية من التدابير هي الرعاية الفعالة قبل الولادة، والإشراف على الولادة بواسطة قابلات ماهرات، والرعاية في حالات الطوارئ للنساء المعرضات لتعقيدات في الولادة، وتنظيم الأسرة. كما أعطينا الأولوية إلى إنشاء البنى التحتية التي تعزز وتقوي نظام الرعاية الصحية.

فيما يتعلق بالهدف ٦، بذلت أوغندا جهودا مضنية في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكافحته. إننا الآن بصدد تحديد جهودنا للتصدي لتحديات وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

تجدر الإشارة إلى أنه تم تصنيف أوغندا مؤخرا ضمن البلدان ذات الأداء المتوسط إجمالا، بحسب مؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. غير أننا في أوغندا لم نؤمن قط بالاستجابات المرتكزة على المانحين بوصفها حلا مستداما لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ينبغي أن ترتكز الاستجابات للأهداف الإنمائية للألفية على نمو اقتصادات البلدان المستهدفة وتحوّلها. لذلك يسعدني أن بدأت سحابة التشاؤم الأفريقي تنقشع. إن آراء المتشائمين بشأن أفريقيا قد وضعت حيث تنتمي دائما – في مزبلة التاريخ.

بعض الجماعات في الغرب، حيث كثُر التشاؤم الأفريقي في الماضي، بدأت الآن في الكلام عن الأسود الأفريقية وهي بدون شك تساوي، حسب رؤيتها، بين أداء الاقتصادات الأفريقية ونمور الأمس الآسيوية. بدأت جماعات مثل معهد ماكينزي العالمي في تصنيف الاقتصادات الأفريقية – التي سجلت مجتمعة معدل نمو بلغ ٤,٩ في المائة لإجمالي الناتج المحلي في سنوات الكآبة التي نتجت عن الركود العالمي الأخير، مقارنة بمجرد نسبة ٢ في المائة التي سجلتها بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في ذات الفترة – في أربع فئات. وتلك الفئات هي: الاقتصادات التنوعية، والاقتصادات المصدّرة للنفط، والاقتصادات الانتقالية، والاقتصادات التي تمر بالمرحلة قبل الانتقالية. ووُضعت أوغندا في مجموعة الاقتصادات الانتقالية.

وعلى رغم أن مجموعة مكنزي تحتاج إلى تحسين قاعدتها الإحصائية وبعضٍ من أفكارها، فهي من بين المجموعة الغربية التي تدرك أننا نحن – الذين ما فتئنا نعالج المسائل الأفريقية لمدة طويلة، ونتناول الأهداف التي نضعها ليجري تحقيقها في السنوات التي تعقب الاستقلال – نعلم منذ وقت بعيد ما هو ممكن: جعل أفريقيا تنتقل من العالم الثالث إلى العالم الأول، على حد قول لي كوان يو، رئيس وزراء سنغافورة السابق.

وعلى رغم وجود ٥٣ اقتصاداً في أفريقيا تدير السلطات الوطنية كلاً منها، يجري في بعض الأحيان تشاطر الاتجاهات والأفكار المتعلقة بالإصلاح. وتقدر مجموعة مكنزي أن مستوى الاستهلاك في أفريقيا الذي بلغ ٨٦٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٨، سينمو إلى ١,٤ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٢٠.

وما يحتاج المرء إلى إضافته هو أن تلك الاقتصادات أصبحت كالأسود المزمجرة على رغم البنية التحتية المتخلفة إنمائياً. ماذا سيحدث عندما يجري حل الاختناقات في البنية التحتية؟ هذا هو السؤال الذي ينبغي للمرء أن يسأل نفسه. ماذا سيحدث عندما تصبح الكهرباء رخيصة ومتوافرة، والنقل على الطرق رخيصاً، والنقل بالسكك الحديدية رخيصاً؟ تلك المجالات باتت مهملة لمدة طويلة. وأظهرت الدراسة التي أجرتها مجموعة مكنزي العالمية أن هناك اليوم ٣١٦ مليون مشترك جديد في الهاتف الجوال في أفريقيا منذ عام ٢٠٠٠، أي أكثر من مجموع السكان في الولايات المتحدة. بعبارة أخرى، يوجد في أفريقيا الآن هواتف جوالة يفوق عددها عدد الشعب الأمريكي الذي يعيش في الولايات المتحدة.

وهناك ٦٠٠ مليون هكتار من الأراضي غير المزروعة في أفريقيا وإنما هي صالحة للزراعة. وإذا أمكن لشركائنا التركيز على المساعدة في تنمية الهياكل الأساسية، فإن انتقال أفريقيا سيصبح أسرع بكثير. ومع ذلك، فإن بلداً مثل أوغندا يمر بفترة انتقالية. ومساعدة القطاعات ذات الصلة مرحب بها، ولكن حتى من دون مساعدة نحن ماضون قدماً.

إنني أعلم أن موضوع المناقشة العامة هو ”إعادة تأكيد الدور المركزي للأمم المتحدة في الحوكمة العالمية“. لم أتكلم مباشرة عن ذلك في خطابي القصير. بدلاً من ذلك، تكلمت عن عودة النهضة الاقتصادية في أفريقيا كالأسد المزمجر. هل كان كلامي خارجاً عن الموضوع؟

لا أعتقد ذلك. إن تلك المداميك القوية هي التي ستعزز الأمم المتحدة.

لقد كانت أفريقيا الحلقة الضعيفة في سلسلة الكفاح لتحسين الحكم في العالم طوال السنوات الخمسين الماضية. فالأداء الاقتصادي المحسّن في أفريقيا هو، بالتالي، أمر جيد للقارة، وجيد أيضاً لبقية أنحاء العالم.

الرئيس بالنيابة: بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية أوغندا على الخطاب الذي ألقاه للتو.

اصطحب السيد يويري كاغوتا موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد كومالي سياسوني، رئيس جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

اصطحب السيد كومالي سياسوني، رئيس جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة: بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد كومالي سياسوني، رئيس جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس سياسوني (تكلم باللاوية؛ ووفر الوفد الترجمة الفورية): في البداية، أود أن أتقدم بتهانئي الصادقة إلى معالي السيد جوزيف ديس على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. وإنني على ثقة تامة بأنه سيتمكن من قيادة هذه الدورة صوب إحراز النجاح الكبير نظراً لما يتحلى به من خبرة واسعة. وأود أيضاً أن أشيد بمعالي السيد علي عبد السلام التريكي، رئيس الجمعية في دورتها الرابعة والستين، على قيادته الفعالة. وأود كذلك أن أشيد بالأمين العام بان كي - مون على قيادته في الوفاء الفعّال بمختلف المهام والأعمال لمواجهة التحديات والقيود البازغة حاليا.

إن الوضع العالمي يشهد اليوم تغيّراً سريعاً وأخذ يصبح أكثر تعقيداً، وهو يوفر الفرص ويسبب التحديات على حد سواء. فالسلام والأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي يتعرضان للخطر بفعل الصراعات والمواجهات المسلحة. وأصبحت الكوارث الطبيعية الحادة وغير المسبوقة ظاهرة اعتيادية يتعين علينا أن نتعايش معها. والمآسي التي تسببها الكوارث الطبيعية، من قبيل المآسي التي وقعت في هايتي والصين وباكستان وغيرها، أخذت تصبح أكثر حدة، مقرونة بالأزمة الاقتصادية التي نواجهها بالفعل.

ولا يمكن لأحد أن ينكر أن تلك الكوارث والتحديات هي في الغالب نتيجة عملنا نحن البشر. والتحديات الوطنية تجاوزت الحدود الوطنية وأصبحت مسائل تبعث على القلق الدولي، مسائل لا يمكن لبلد بمفرده أو حتى مجموعة بلدان بمفردها التغلب عليها. لذلك، فإن المسؤولية الكاملة عن التصدي لها تقع على عاتق المجتمع الدولي بأسره.

وإزاء ذلك، آن الأوان لنا كي نوفي وفاء كاملاً بجميع الوعود والالتزامات التي قطعناها على أنفسنا. وعملية إصلاح الأمم المتحدة، التي ما فتئت عالقة طوال العقود الماضية، ينبغي أن تستمر بطريقة أكثر واقعية بغرض كفالة المنافع المتبادلة لجميع الدول الأعضاء. وينبغي للإصلاح أيضا أن يسعى إلى ضمان دور هام وفعال للأمم المتحدة بوصفها الهيئة العالمية الوحيدة التي تتصدى للتحديات العالمية. وتحقيقا لتلك الأهداف، من المهم جدا أن تعزز جميع الدول الأعضاء التعاون بطريقة مخلصة وجديرة بالثقة وأن تتحاشى استغلال إحداها الأخرى.

إن أسلحة الدمار الشامل لا تزال تهدد السلام والاستقرار، وخاصة الأسلحة النووية. ونتائج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة الذي انعقد في أيار/مايو من هذا العام لم تف بتوقعاتنا في تناول مسألة عدم انتشار الأسلحة النووية ليصبح عالمنا خاليا من الأسلحة النووية. ولم يتم التوصل إلى توافق في الآراء نتيجة الريبة وعدم الثقة الواضحين. لذلك حان الوقت لبناء الائتمان والثقة من أجل تهيئة بيئة دولية تمكينية من أجل إقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

مما لاشك فيه أن استخدام وانتشار الأسلحة بجميع أشكالها يتركان أثرا طويل الأجل على حياة الناس ويعيقان جهود التنمية الوطنية الاجتماعية والاقتصادية. ولا تزال جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تعاني بشدة من عواقب الحرب التي انتهت منذ عدة عقود.

إن إرث الحرب الهند الصينية يتضمن كميات ضخمة من المخلفات والذخائر غير المتفجرة التي ما برحت تقتل وتجرح الناس الأبرياء. تلك عقبة رئيسية أمام إمكانية عيش أبناء شعب لاو حياة يومية طبيعية. وأكثر من ٣٠ في المائة من أراضي لاو ملوثة بشدة بالذخائر غير المتفجرة، الأمر الذي يمثل صعوبة وتحديا كبيرين أمام جهود البلد لتحقيق الأهداف الوطنية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إن اتفاقية الذخائر العنقودية التي دخلت حيز النفاذ في ١ آب/أغسطس ٢٠١٠ جاءت نتيجة التعاون الوثيق والالتزام المشترك من جانب المجتمع الدولي لإنهاء الأثر الخطير للقنابل العنقودية، ومن ثم تحرير الشعوب من ذلك الخطر. وبوصف جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بلدا تأثر تأثرا شديدا جدا بالألغام غير المتفجرة، ولا سيما الذخائر العنقودية، من دواعي فخرها الكبير أن تقوم بدور فعال في عملية أوسلو التي أدت إلى اعتماد هذه الاتفاقية. وسوف نواصل التعاون عن كثب مع المجتمع الدولي لنكفل تنفيذها تنفيذا كاملا.

وفي ذلك السياق، أنه لشرف كبير لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن تستضيف الاجتماع الأول للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية في فيينتيان، في الفترة من ٨ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وسيمثل ذلك الحدث معلما هاما لعملية أوسلو ويوفر فرصة للمجتمع الدولي ليؤكد من جديد تصميمه الشديد على التصدي للتحديات الناشئة عن الذخائر العنقودية. وعقد أول اجتماع للدول الأطراف سيتيح لنا فرصة ممتازة لكي نرسم رؤيا واضحة ونعتمد آليات مناسبة لكفالة تنفيذ الاتفاقية تنفيذا فعالا. وبصدد تلك الملاحظة، أود مرة أخرى أن أقدم دعوة حكومتي إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية للمشاركة في المناقشات والقيام بدور نشط فيها وضمان خاتمة ناجحة للاجتماع.

إن السلم والأمن الإقليميين ما برحا على جانب عظيم من الأهمية لضمان السلم العالمي. ونتشاطر القلق العام إزاء الحالة في الشرق الأوسط والتي تسببت بمعاناة كبيرة وخسائر جسيمة في الأرواح والممتلكات في المنطقة، ولا سيما بالنسبة للشعب الفلسطيني. ويحدوني وطيد الأمل بأن يفضي استئناف محادثات السلام بين إسرائيل وفلسطين، بمشاركة الولايات المتحدة، إلى حل وتحقيق رؤية الدولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن وداخل حدود معترف بها دوليا، كما نصت على ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن جمهورية كوبا دولة ذات سيادة ومستقرة سياسيا وما برحت تتمتع بالسلم والأمن لعدة عقود. ومع ذلك

ما فتئ الشعب الكوبي منذ أكثر من نصف قرن يعاني من حظر اقتصادي وتجاري ومالي فرضته عليه الولايات المتحدة. وفي الحقيقة أن هذا الحظر يشكل انتهاكا واضحا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. لذلك استجابة للمصالح المشروعة للبلدين والشعبين – كوبا والولايات المتحدة – ينبغي رفع الحظر الآن.

إن التعاون فيما بين بلدان جنوب شرق آسيا يتوسع باستمرار. ورابطة أمم جنوب شرق آسيا وضعت هدفا لعام ٢٠١٥ يتمثل في بناء مجتمعنا على ثلاث ركائز، ألا وهي المجتمع السياسي والأمني للرابطة والمجتمع الاقتصادي للرابطة والمجتمع الاجتماعي – الثقافي للرابطة. وتحقيقا لتلك الغاية، أرست الرابطة أساسا اقتصاديا واجتماعيا هاما، يتضمن منطقة التجارة الحرة فيما بين بلدان الرابطة وإقامة مناطق تجارة حرة بين الرابطة والصين، والرابطة وجمهورية كوريا، وبين الرابطة واليابان، وبين الرابطة وأستراليا – نيوزيلندا.

وعلاوة على ذلك فإن الخطة العامة للرابطة بشأن الاتصال ستعتمد في القمة السابعة عشرة للرابطة المزمع عقدها في هانوي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ لدعم منطقة التجارة الحرة للرابطة. والتعاون الناجح داخل الرابطة أسهم في الجهود الرامية إلى تضييق الفجوة الإنمائية داخل الرابطة وبين الرابطة والبلدان الأخرى. وساعد البلدان الأعضاء في الرابطة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وبينما يواجه العالم أزمة مالية واقتصادية تقترن بصعوبات طبيعية عديدة، فإن البلدان الأقل نموا والضعفاء في المجتمع الأكثر تأثرا جراء ذلك. والهدف الرئيسي للمجتمع الدولي من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية هو ضمان تحسين حياة الفقراء والمحرومين وتخفيض عدد البلدان الأقل نموا. فذلك من شأنه أن يظهر أن بوسعنا تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي ذلك السياق، تتجلى أهمية استعراض فترة العشر سنوات لتنفيذ برنامج عمل بروكسل للبلدان الأقل نموا الذي سيعقد في ٢٠١١. وسوف نقيم ما إذا تم الوفاء بالالتزامات السبعة التي قطعناها معا في عام ٢٠٠١. وسوف نقيم ما إذا كانت الالتزامات السبعة التي قطعناها معا في عام ٢٠٠١ قد تحققت. وفي ذلك الصدد، أشيد بالأمين العام على تشكيل فريق مؤلف من شخصيات مرموقة معني بأقل البلدان نموا لإسداء المشورة بشأن تقديم الدعم للبلدان الأقل نموا.

إن عام ٢٠١٠ يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.وقد فرغ بلدنا من تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية السادسة لفترة السنوات الخمس، وقد بدأ بالفعل التحضير للخطة السابعة، للفترة ٢٠١١-٢٠١٥. وخلال السنوات الماضية حققت تنميتنا الاجتماعية والاقتصادية تقدما مضطردا. فقد نما الاقتصاد بمعدل سبعة في المائة سنوياً واستمر الفقر في الانخفاض، وقد تحسن تدريجيا مستوى المعيشة لشعب لاو المتعدد القوميات.

يعود الفضل لكل ذلك النجاح إلى السياسة الرشيدة والتدابير التي اتخذتها الحكومة في الوقت المناسب. أما العامل الحاسم في تهيئة بيئة تمكينية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية فيتمثل في الاستقرار السياسي والنظام الاجتماعي اللذين تمتعت بهما دولتنا طيلة العقود الثلاثة الماضية.

ومع ذلك، لا تزال جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، إلى حد ما، تواجه تحدي الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، مما يسهم في انخفاض نمونا الاقتصادي. وإزاء هذه الخلفية،

اعتمدت الحكومة تدابير فورية ساعدت في التخفيف من أثر الأزمة.

ومهما يكن من أمر، بالنظر إلى حالة عدم اليقين التي يشهدها الاقتصاد العالمي اليوم، فإن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، شأنها شأن بقية البلدان النامية، لا تزال ضعيفة ومن ثم تحتاج إلى المساعدة والدعم من لدن المجتمع الدولي لمعالجة أثر الأزمة في الأجل الطويل. وهذه المساعدة سوف تساعد البلد في التغلب على أي مشكلة في المستقبل تنجم عن الأزمة الحالية، وتمكننا من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وفي نهاية المطاف نتحرر من وضع أقل البلدان نموا في عام ٢٠٢٠.

وتكرر جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية التأكيد مرة أخرى على التزامها الراسخ واستعدادها للتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي لبناء عالم السلم والعدالة في ظل نظام جديد أكثر ديمقراطية، وعلى أساس التعاون مع جميع البلدان بغية التصدي لمختلف التحديات العالمية التي نواجهها. وإنني لعلى اقتناع بأننا لن نتمكن من كفالة عالم يسوده الأمن والسلام والازدهار إلا من خلال الشراكة الحقيقية.

الرئيس بالنيابة: أود باسم الجمعية العامة أن أشكر رئيس جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد شومالي سایاسون، رئيس جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ماركوس ستيفن، رئيس جمهورية ناورو

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية ناورو.

اصطحب السيد ماركوس ستيفن، رئيس جمهورية ناورو إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة: يشرفني باسم الجمعية العامة أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ماركوس ستيفن، رئيس جمهورية ناورو، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس ستيفن (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعبر عن تهانيّ القلبية لرئيس الجمعية العامة على تولي رئاسة هذه الهيئة في دورتها الخامسة والستين. وأود كذلك أن أشيد بسلفه، معالي السيد علي عبد السلام التريكي، على قيادته المقتدرة خلال الدورة الرابعة والستين.

يكتسي هذا الأسبوع أهمية حيوية بالنسبة لدولتنا الجزرية ناورو وللدول الجزرية الصغيرة النامية عموما. ففي هذا الأسبوع، سننتهي من الاستعراض الرفيع المستوى للأهداف الإنمائية للألفية ولاستراتيجية موريشيوس، وهما برنامجان رئيسيان بالنسبة لآفاق التنمية في بلدي.

إننا نجتمع هنا في هذه المناسبة لكي نؤكد من جديد على الدور الرئيسي للأمم المتحدة في الحكومة العالمية. وفضلا عن ذلك، يجب أن يستند الدور المركزي لمنظومة الأمم المتحدة إلى قدرتها على المساعدة في تحقيق نتائج إيجابية لجميع أعضائها. وفي هذا الصدد، فإن تقييم سجل آداء الأمم المتحدة متفاوت.

ومع أن هذه الهيئة وغيرها من الهيئات قد وجهت الاهتمام إلى أوجه الضعف الفريدة والخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، فإنها لم تنجح دائما في تحقيق فوائد ملموسة. فهناك عدد كبير من خطط العمل العالمية ولكن هناك ندرة في العمل. ولذلك، اعتمدت ناورو على مؤسساتها المحلية والشركاء الثنائيين أكثر من اعتمادها على الحلول التي تقدمها الحكومة المتعددة الأطراف.

وقد اجتازت ناورو منعطفا هاما في عام ٢٠٠٥ عندما اعتمدت استراتيجيتها الوطنية للتنمية المستدامة. وفي إطار تلك الخطة، حققنا تقدما كبيرا في معظم القطاعات.

وقد أصبح نظامنا المالي أكثر شفافية وأصبحت الحكومة خاضعة لقدر أكبر من المساءلة. والأمر الأهم، أننا استعدنا قدرا من الأمان لمواطنينا: برامج صحة عامة أوسع نطاقا، ومدارس جديدة ومرممة، ومناهج دراسية منقحة، وعدد أكبر من المدرسين. وأصبحت الطاقة لدينا موثوقة بشكل أكبر وصار استخدامها أكثر فعالية. واستعدنا تسيير السفر المنتظم جوا وبحرا، وشهدنا تحسنا كبيرا في نظام الاتصالات.

وقد تحققت معظم تلك المكاسب خلال الأعوام الخمسة الماضية نتيجة لجهودنا الخاصة والمدعومة إلى حد كبير من قبل الشركاء الإنمائيين الذين يستهدفون خطتنا الوطنية. ولكن مسيرتنا لم تنته بعد. وترسم خطتنا الوطنية مسارا واضحا نحو الاستقلالية عن المعونة على أساس ظروفنا وقدراتنا. والمعالم المتوسطة والطويلة الأمد في الخطة متفقة تماما مع الأهداف الإنمائية للألفية وبرامج استراتيجية موريشيوس ومكملة لها. ويحدوني الأمل أن تتمكن الأمم المتحدة من أداء دور أكبر في المرحلة المقبلة من تنميتنا.

وبعد مرور خمس سنوات على تقديم طلبنا الأولي، يسعدني أن الأمم المتحدة قد فتحت مكتبها المشترك في ناورو. وآمل أن يمكن ذلك وكالات الأمم المتحدة من تعزيز درايتها بما نواجهه من تحديات فريدة واستجابتها لاحتياجاتنا.

إن مستقبل جميع أبناء شعبي يعتمد على فعالية منظومة الأمم المتحدة، غير أن مستقبل الشباب يعتمد عليها أكثر من سواه. وقبل فترة غير طويلة، تعرض بلدي لأزمة اقتصادية مدمرة. وقد أعقبها الارتفاع المهور لأسعار الوقود والأغذية، ثم حدث بعد ذلك الهبوط الاقتصادي العالمي، الذي ما زال الكثيرون منا يتلمسون طريق الخلاص منه حتى اليوم. وقد تفاقمت حدة تلك الأزمات بالنسبة لناورو لأنها جزيرة صغيرة ومعزولة في وسط المحيط الهادئ. وكبلد، سوف نتغلب على ذلك. ولكننا سنظل تحت وطأة الآثار لفترة أطول من غيرنا.

ولعل أفظع مخلفات الأزمة الاقتصادية علينا هي آثارها على الشباب الذين ترعرعوا في ظل تلك الفترة العصيبة. إن الامتيازات التي كانت من الأمور المسلّم بها بالنسبة لجيلي – كالتعليم الجيد، والرعاية الصحية الأساسية، وفرص العمل الوفيرة – لم تعد متاحة ببساطة للكثيرين من شبابنا خلال فترة حاسمة من حياتهم. وانعدام تلك الامتيازات وإساءة استعمال المخدرات، والأمية، وجنوح الأحداث، والأمراض المتعلقة بأسلوب الحياة أصبحت ظواهر شائعة. وإذ نتقدم بوصفنا دولة، يجب أن نكفل عدم التخلي عن أي فئة من مجتمعنا. ولن نضمن مستقبلنا الجماعي ما لم نستثمر في مجتمعنا وفي قادة أعمالنا التجارية في المستقبل.

ولهذا السبب، تقدر ناورو أهمية السنة الدولية للشباب، التي بدأت في آب/أغسطس ٢٠١٠. وقد بدأ هذا التقليد من تقاليد الأمم المتحدة قبل ٢٥ سنة، حيث أقرت هذه الهيئة الدور البالغ الأهمية الذي يجب أن يؤديه الشباب في وضع نظام اقتصادي دولي جديد على أساس المساواة والعدالة.

وقد وضعت حكومتي مهمة الاستثمار في الشباب على رأس أولوياتها. وناورو على المسار الصحيح لبلوغ هدف توفير التعليم الابتدائي للجميع بحلول عام ٢٠١٥. ونحن نحقق النجاح على الرغم من النقص في المعلمين ذوي التأهيل العالي من ناورو.

ومن المهم على نحو مماثل لتطوير نظامي التعليم الابتدائي والثانوي ضرورة تطوير التدريب الفني والمهني والإقرار بالمهارات والتصديق عليها، والحاجة أيضا إلى التدريب الموجه لشغل الوظائف. ولا يمكن إعداد الجيل

القادم من أبناء ناورو لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين إلا من خلال مواصلة الاستثمار في تطوير الموارد البشرية.

وقد شهد قطاعنا الصحي كذلك تحقيق مكاسب في الخدمات العلاجية وفي البرامج الصحية الوقائية. ومع ذلك، فإن قرابة ٧٥ في المائة من السكان في المحيط الهادئ يعانون من أمراض غير معدية، وهذا أمر ينبغي ألا يستمر. فالاستثمارات في الصحة العامة يجب أن تقترن باستثمارات لتحسين الأمن الغذائي. وسيكون من الصعب تغيير تلك الإحصائية الباعثة على القلق إلى الأفضل ما لم يحصل شعبنا على إمداد مأمون من الأغذية المغذية وبأسعار معقولة. كما أن التربية الصحية يجب أن تحظى بمزيد من التركيز في برامجنا التعليمية.

ومن البديهي أن التعليم والصحة العامة مجالان أساسيان لرفاه شبابنا، غير أن هذا لا يكفي. يجب أن تتاح الفرصة لشبابنا أيضاً لاستخدام مهاراتهم بطرق منتجة، وإلا سوف تذبل تلك المهارات. ولذلك، نحتاج إلى اقتصاد نامٍ، والاقتصاد النامي يقتضي منا أن نتوجه إلى شركائنا في التنمية والمؤسسات المتعددة الأطراف طلباً للمساعدة.

وينبغي استخدام المعونة بطريقة تكفل بناء أساس للتنمية المستدامة في جميع القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك البنية التحتية الأساسية، التي لم تشهد حتى اليوم تقدماً يضاهي ما تحقق في الصحة والتعليم. وإعادة إنشاء الخدمات المصرفية والمالية ما زالت بعيدة المنال رغم كل جهودنا الملحة للحصول على المساعدة. ويجب أن يمضي بناء الأمة وتنمية الشباب جنباً إلى جنب إذا كان لأحدهما أن ينجح. والاستثمارات في البنية التحتية ستمكننا من توسيع قاعدتنا الاقتصادية وزيادة الصادرات وخفض تكلفة الواردات أيضاً.

ولا بد من تعزيز منظومة الأمم المتحدة لتجنب أخطاء الماضي. وهذا هو ما يدفعنا للانضمام إلى الآخرين في المطالبة بإنشاء فئة رسمية للدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار منظومة الأمم المتحدة.

ما فتئ المجتمع الدولي يعترف بالهشاشة التي تنفرد بها الدول الجزرية الصغيرة النامية، إلا أن هذا الاعتراف لم يترجم إلى عمل فعال. وتبين من خلال الأعمال التحضيرية للاستعراض الخمسي لاستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية أن هشاشة تلك الدول ما زالت قائمة وأن التقدم صوب التنمية المستدامة أقل بكثير من التوقعات. ومن الواضح أن استمرار العمل بالصورة المعتادة لم يعد مجدياً وأن اعتماد نهج جديد قد تأخر كثيراً.

إن إنشاء فئة جديدة للدول الجزرية الصغيرة النامية سيجعل الأمم المتحدة أكثر استجابة للاحتياجات الخاصة للجزر الصغيرة. وينبغي أن تقترن هذه الفئة الجديدة بإنشاء آليات دعم هيكلية في مجالات المساعدة الإنمائية والدعم المالي والتجارة. فمعالجة هشاشة الدول الجزرية الصغيرة تتيح الفرصة الواقعية الوحيدة لكي تحقق تلك الدول نمواً اقتصادياً مستداماً.

ولعل أهم اختبار لالتزامنا إزاء شبابنا هو حالة العالم الذي سنتركه لهم. لقد أدركنا منذ وقت طويل الأزمات البيئية التي تواجه محيطاتنا ومناخنا في الوقت الحاضر، لكننا لم نفعل الكثير لمعالجتها. وبدون عمل دولي فوري وفعال على كل من الجبهتين، سنترك لأطفالنا عالماً أفقر بكثير من ذلك الذي سكنّاه.

إن ناورو تأخذ هذه التهديدات مأخذ الجد الشديد، الأمر الذي دعا بلدي، مع بلدان جزرية أخرى في المحيط الهادئ، إلى تعزيز اتفاق ناورو مؤخراً. وهذا الاتفاق المتعدد

الأطراف بشأن إدارة المحيطات يمثل خطوة رئيسية في تعزيز نظام فعال لإدارة وحماية الأرصدة الإقليمية من أسماك التونا. فحفظ ذلك المورد أساسي للأمن الغذائي لمنطقتنا ولتنميتنا الاقتصادية. وللأسف، فإن استدامة الأرصدة من أسماك التونا وغيرها من الموارد البحرية التي نعتمد عليها تهددها أعمال تخرج عن نطاق سيطرتنا. فالصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم والمفرط من جانب دول الصيد الكبيرة منتشر في المحيط الهادئ، ونحن نفتقر إلى الموارد الكافية للاستجابة لذلك النشاط الإجرامي. وبذلك، يُسرق من أطفالنا، بالمعنى الحرفي للكلمة، ركن من أركان مستقبلنا الاقتصادي.

أما فيما يتعلق بتغير المناخ، فإن جزيرتنا والكثير من الجزر الأخرى مثلنا تواجه تهديداً لبقائها يتجاوز بكثير قدرتنا على التكيف. فارتفاع مستوى سطح البحار وتطرف الطقس قد يحيلا بيتي يوماً ما إلى مكان يتعذر السكن فيه. ولكن أي جزيرة يمكن أن تموت قبل وقت طويل من اختفائها تحت مياه البحر. وكل المطلوب هو ألا نحرم شبابنا من الأمل. فما هو الحافز الذي يدفعهم إلى الاستثمار في بيت لن يكون هناك عندما يكبرون؟ أمامنا فرصة لتغيير المسار في وقت لاحق من العام الحالي في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ الذي سيعقد في كانكون. ويجب أن نتصرف كما لو أن مستقبل أطفالنا يتوقف على القرارات التي نتخذها.

وتغير المناخ قضية عالمية وتتطلب المشاركة الكاملة من الجميع. لذلك، نطالب بإدراج تايوان فوراً في عملية الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ. ويجب أن ندرك أيضاً أن تغير المناخ يشكل تهديدات عديدة – تهديدات أمنية – لم تعالج في إطار تلك العملية. ولهذا السبب، تقدمت الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ بمشروع قرار في الجمعية العامة بشأن تغير المناخ وتداعياته الأمنية المحتملة (القرار ٢٨١/٦٣). ويجب أن يضطلع مجلس الأمن بدوره أيضاً، بصفته الهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة المكلفة بصون السلم والأمن الدوليين.

أخيراً، علينا أن نضمن إدراج آراء وتصورات جميع الأمم والشعوب في عملية صنع القرارات في منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. وفي هذا السياق، تؤيد ناورو بقوة حملة تايوان من أجل مشاركة فعالة في المنظمة الدولية للطيران المدني.

وأود أن أختتم بتوجيه الشكر إلى شركائنا في التنمية على التزامهم الطويل الأمد تجاه ناورو، ولا سيما الشركاء الرئيسيين – أستراليا وتايوان والاتحاد الروسي ونيوزيلندا والاتحاد الأوروبي واليابان – وكثير من الشركاء النشطين الآخرين، ومن بينهم كوبا وإيطاليا والهند وجمهورية كوريا وإسرائيل. كما نعرب عن تقديرنا للمنظمات الدولية والإقليمية التي ما انفكت تقف إلى جانبنا في فترة عصيبة من تاريخنا. وإنني أتطلع إلى استمرار تعاوننا.

أود أيضاً أن أثني على الأمم المتحدة لبدء عملية صعبة للتأمل والإصلاح كيما يمكنها أن تستجيب للتحديات العالمية التي نواجهها جميعاً بفعالية أكبر. وناورو تتطلع إلى المشاركة في هذه المناقشة الهامة حتى يتسنى للأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بدور مركزي في الإدارة العالمية.

فليبارك الرب جمهورية ناورو، وليبارك الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية ناورو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد مار كوس ستيفن، رئيس جمهورية ناورو، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد فالديس زتلرز، رئيس جمهورية لاتفيا

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية لاتفيا.

اصطحب السيد فالديس زتلرز، رئيس جمهورية لاتفيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة: بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فالديس زاتلرز، رئيس جمهورية لاتفيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس زاتلرز (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي في البدء أن أهنئ السيد ديس على توليه منصب رئيس الجمعية العامة في دورتها الحالية. إنني أتعهد له بدعم لاتفيا الكامل.

قبل خمسة وستين عاما، أُنشئت الأمم المتحدة فوق رماد أكثر الحروب الدموية في تاريخ البشرية لتكون منتدى عالميا تلتقي فيه جميع الأمم على قدم المساواة، بنِيَّة التصدي للتحديات الدولية والوقاية من ويلات الحرب. ومنذ ذلك الوقت، أصبحت أوسع الهيئات تمثيلا للدول، مركِّزة جهودها على تعزيز الأمن والسلم والرخاء في جميع أنحاء العالم.

يصادف هذا العام أيضا الذكرى السنوية العشرين لاستعادة لاتفيا حريتها بعد ٥٠ عاما من الاحتلال والقمع والظلم السوفياتي. ويؤكد تاريخ لاتفيا أن القيم المكرسة في الميثاق قيم كونية وأن تلك القيم، بفضل مثابرة الشعوب ورؤاها المشتركة، قادرة على أن تتحول إلى حقيقة حتى وإن اقتضى الأمر عقودا من الزمن. كما يُظهِر أن بالإمكان تجاوز أعمق الخلافات. ويُظهِر أيضا أننا في الوقت الذي نكون فيه أوفياء لتاريخنا نستطيع مد يد التعاون والتطلع إلى المستقبل بأمل.

ثمة مسائل عالمية عديدة تستدعي انتباها حقيقيا منا وتتطلب عملا عاجلا. قبيل أيام، جدّدنا في الاجتماع العام الرفيع المستوى المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية التزامنا بالتنمية. في حين تمت تحسينات هامة على الصعيد العالمي، لم يكن كافيا ما أُحرز من تقدم نحو تحقيق تلك الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. إذا كنا صادقين في رغبتنا في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي لنا أن نبدي مزيدا من الالتزام والعمل.

لقد بدأت حالة وعي جديدة تظهر على السطح نتيجة إدراك الآثار السلبية لتغير المناخ. إن تغير المناخ حقيقة واقعة. إننا نشهد أعدادا متنامية من الأعاصير، وهطولا مفرطا للأمطار، ودرجات حرارة غير طبيعية تؤدي إلى الفيضانات وحرائق الغابات وفشل المحاصيل الزراعية. كل تلك الكوارث لها ثمن مادي باهظ وتؤدي إلى فقدان الكثيرين لأرواحهم، الأمر الذي يتطلب التعاطي معها بوصفها خطرا جديا على الأمن. ينبغي أن تكون الاستجابة ذات شقين. يجب أن نتكيّف مع التغيرات الواقعة بالفعل ومع تلك التي سنواجهها خلال العقود القادمة. والأهم من ذلك، ينبغي لنا اتخاذ تدابير وقائية مثل خفض الانبعاثات.

أمامنا طريق ينتظرنا في مسألة تغير المناخ ومن واجب جميع البلدان أن تسهم في ذلك إذا أردنا لعملنا أن يكلل بالنجاح. في إطار اتفاق كوبنهاغن، تقدم لاتفيا، ضمن دول أخرى أعضاء في الاتحاد الأوروبي، مساعدات إلى البلدان النامية، من جملة المساهمات المالية المقدمة من جهات رئيسية أخرى، لتعينها على التصدي لتغير المناخ. يجب أن نخطو الخطوة المقبلة في كانكون. وينبغي أن نتفق على مجهود عالمي للتصدي لتغير المناخ. إن مستقبل الجيل القادم معرض للخطر.

فيما نعمل من أجل بلوغ الأهداف الطويلة الأجل، علينا أيضا أن نتصدى للأزمات الراهنة حيثما طرأت. لقد تصدى المجتمع الدولي بقيادة الأمم المتحدة للاحتياجات الإنسانية في أعقاب الفيضانات المدمرة التي اجتاحت

باكستان وألحقت الضرر بأكثر من ١٤ مليون شخص. شهدنا هذا العام أيضا زلزالا رهيبا في هايتي. لقد استطاعت لاتفيا، على الرغم من التحديات الاقتصادية التي تواجهها، الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية الدولية تلك من خلال صندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ عن طريق تبرعات إضافية بمبلغ ١٥٠ ٠٠٠ يورو لإنعاش هايتي. سنواصل دعمنا للبلدان المتضررة من مثل تلك الكوارث المأساوية.

لقد ظلت لاتفيا دائما تؤيد تعزيز الأمم المتحدة بوصفها المنظمة الدولية الوحيدة ذات الطابع العالمي حقا. غير أن الحاجة إلى الإصلاح حقيقة لا هروب منها في زمن العولمة والتنمية السريعة. ينبغي لنا إذاً أن نسعى باستمرار إلى تحقيق أقصى قدر من الكفاءة والفعالية في عمل الأمم المتحدة بحيث تتمكن من تحقيق نتائج تليق بالمنظمة. إن جعل مجلس الأمن متوائما مع حقائق القرن الحادي والعشرين سيكون خطوة ذات مغزى في الطريق نحو أمم متحدة أكثر فعالية. إننا نأمل صادقين أن تتم عملية الإصلاح بوتيرة أسرع.

نحيي عمل الأمم المتحدة في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين ونرحب بإنشاء الكيان الموحد الجديد للمسائل الجنسانية. أود أن أهنئ الرئيسة الجديدة لكيان الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، السيدة ميشيل باتشيليت، الرئيسة السابقة لشيلي، على تعيينها وأن أتمنى لها التوفيق كله في هذا المنصب الهام.

نحتفل هذا الخريف أيضا بالذكرى السنوية العاشرة لصدور قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. ونرى في ذلك فرصة مؤاتية لاستعراض مدى تنفيذ القرار بغية تحديد أفضل الممارسات وكذلك التحديات، سيما فيما يتعلق بمشاركة النساء على قدم المساواة في عملية صنع القرار والقضاء على جميع أنواع العنف القائم على نوع الجنس وبخاصة في حالات النزاع.

أمامنا في هذه الدورة مهمة بالغة الأهمية، ألا وهي استعراض عمل مجلس حقوق الإنسان. لقد أبرز المجلس بالفعل قدرته على التصدي لكثير من الحالات المتعلقة بحقوق الإنسان وعلى الدفع إلى الأمام بتلك الحقوق. وأود أن أسلط الضوء بشكل خاص على العمل المستقل الذي يتم في إطار الإجراءات الخاصة واستحداث آلية الاستعراض الدوري الشامل. ومع ذلك لا تزال هناك حاجة إلى التحسينات. إنني لعلى ثقة بأن عملية الاستعراض، بفضل حسن النوايا ومشاركة الجميع وإسهاماتهم، ستؤدي إلى تعزيز المؤسسة بإضفاء مزيد من المصداقية عليها وزيادة تأثيرها على تحسين حقوق الإنسان.

تضع لاتفيا حقوق الإنسان دائما في طليعة أولوياتها. لذا قدمنا ترشيحنا لعضوية مجلس حقوق الإنسان لعام ٢٠١٤.

لا بديل لدور الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين. يجب علينا أن نعمل بكل ما نملك من وسائل لإنشاء عالم أكثر استقرارا. وتثمِّن لاتفيا الزخم الإيجابي الناتج عن مؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عُقِد في وقت سابق هذا العام. إن تحقيق استقرار وتعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مسؤولية مشتركة على عاتق جميع أعضاء الأمم المتحدة. وبوصفها عضوا في المجتمع الدولي، فإن لاتفيا تعرب عن أملها في أن تُستغل جميع الفرص الدبلوماسية لإيجاد تسوية شاملة وطويلة الأجل للمسألة النووية في إيران وكوريا الشمالية.

إن المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي تعطي

نموذجا مؤثرا ومشهودا لما ينبغي أن تكون عليه الخطوات الفعلية لخفض مخاطر الأسلحة الاستراتيجية ولإقناع الدول الأخرى بتحقيق أهداف معاهدة عدم الانتشار. وتؤيد لاتفيا بقوة المناقشة التي أطلقها الرئيس أوباما بشأن الأمن النووي. لقد أثّرت الإشارات الواعدة في جدول الأعمال الدولي تأثيرا إيجابيا على الأمن الأوروبي وشجعت الحوار بشأن الأسلحة التقليدية في أوروبا. أمامنا خريطة طريق طموحة وعلينا أن نتحرك سويا إلى الأمام نحو تعزيز الأمن في جميع أنحاء العالم.

لا يزال تحقيق الاستقرار والأمن في كثير من المناطق مدرجا في جدول الأعمال الدولي. في الشرق الأوسط، ينبغي للمجتمع الدولي أن يحث الأطراف على المضي قدما لتقديم تنازلات حقيقية تؤدي إلى تسوية شاملة للنزاع. والجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع الدولي، بما في ذلك المجموعة الرباعية، ووحدة الدول العربية أمران حاسمان لكفالة استمرار عملية السلام ذات الهدف الواضح جداً وهو إنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة والديمقراطية والقابلة للبقاء، التي تعيش جنباً إلى جنب بسلام مع دولة إسرائيل.

ونرحب بإطلاق المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، ونشيد بجميع الشركاء المعنيين على جهودهم. فالحلول المستدامة والمعمِّرة لغزة، والمصالحة الفلسطينية، وتمديد الوقف الاختياري للمستوطنات، أمور حاسمة لعملية بناء الدولة الفلسطينية. ويحدونا أمل صادق أن تستمر المفاوضات بطريقة بنّاءة، وأن تستكملها المفاوضات على المسارين الإسرائيلي – السوري والإسرائيلي – اللبناني صوب تحقيق السلام والاستقرار الشاملين في الشرق الأوسط.

قبل أسبوع، صوّت الشعب الأفغاني لانتخاب برلمان جديد. وأظهرت الانتخابات أن الأفغان عاقدو العزم على بناء بلد مسالم ومزدهر، يعيش بسلام مع جيرانه. ونشيد بالعمل الذي قامت به اللجنة الانتخابية المستقلة. ولقد جرت الانتخابات في بيئة أمنية وسياسية صعبة. ومن الأهمية القصوى بمكان أن تصحح حكومة أفغانستان الأخطاء التي حصلت نتيجة البيئة القاسية.

إن المجتمع الدولي يؤدي دوراً كبيراً في تنسيق الجهود المدنية المبذولة في أفغانستان. ولا بد من الإشادة بالعمل الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام. وتقرير منتصف العام ٢٠١٠ الصادر مؤخراً بشأن حماية المدنيين في الصراع المسلح يبعث على القلق، ويبيّن مقدار العمل الذي لا يزال يتعين القيام به لتحسين الحالة.

وبغية إحراز النجاح في أفغانستان، على المرء ألاّ ينسى الجانب الإقليمي للمسألة. وتحقيق الاستقرار في آسيا الوسطى عامل هام للنجاح في أفغانستان.

ونشعر بالارتياح لرؤية أن عملية كابل قيد التنفيذ، وأن حكومة أفغانستان عاقدة العزم على العمل من أجل استعادة ثقة الشعب الأفغاني، وجعل مساعدة المجتمع الدولي تتماشى مع أهداف التنمية الوطنية. ومن الضروري بذل جهود منسقة جيداً لمتابعة التزامات كابل، بغية أن تتمكن حكومة أفغانستان في عام ٢٠١٤ من تحمّل المسؤولية الكاملة عن الحكم في البلد. لذلك، تزيد لاتفيا من تشديدها على تدريب قوات الأمن الأفغانية، الجيش والشرطة على حد سواء. وفي حزيران/يونيه، نفّذت لاتفيا مشروعاً لتدريب الشرطة الأفغانية في ميدان التحقيق الجنائي.

وثمة عمل هام آخر يكمن في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان. ويمكن للتعاون الإقليمي أن يكون مفيداً جداً في ذلك الجهد، وخاصة في ما يتعلق بالطاقة والبنية التحتية للنقل. وتتوخى لاتفيا إقامة عدة ممرات للنقل تصل أفغانستان بالمنطقة المجاورة لها، وبأوروبا أيضاً.

وأود أن أشير إلى الاتحاد الأوروبي بوصفه شريكاً هاماً للأمم المتحدة. فالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي يتشاطران القيم الأساسية ذاتها – الحرية، والديمقراطية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والمساواة، والتسامح. ومن واجبنا أن نعمل معاً لكفالة ألاّ تكون تلك القيم مجرد كلمات، وإنما أمور يتمتع بها كل إنسان في الحياة اليومية.

لقد تغيّر الاتحاد الأوروبي من خلال معاهدة لشبونة. ونأمل لذلك التغيير أن يوفر صوتاً أوضح للاتحاد الأوروبي في العلاقات مع جيراننا، بما في ذلك الأمم المتحدة. ويحدوني الأمل أن يتم قريباً التوصل إلى ذلك الاتفاق الذي يكفل مشاركة الاتحاد الأوروبي بفعالية في عمل الجمعية العامة.

أخيراً، أود أن أتناول البطء الاقتصادي في الاقتصاد العالمي خلال العامين الماضيين. لقد كانت لاتفيا أحد البلدان التي تضررت من الأزمة أشد الضرر. أمّا الآن، فيظهر اقتصاد لاتفيا دلائل على التعافي. ونحن نشهد اتجاهات إيجابية في مؤشرات الاقتصاد الكلي منذ بداية العام. وإننا ماضون صعوداً على الطريق الصحيح.

ويعود سبب تعافينا إلى التكيّف المالي الشديد الذي أبدته لاتفيا منذ عام ٢٠٠٨. وإنني على يقين من أن بلداناً أخرى تحتاج قريباً إلى توحيد ميزانياتها إلى حد كبير. وتبيّن تجربتنا أن ذلك ممكن، ولكن بالتفهم والدعم الكاملين من الشعب. ولقد أجرت لاتفيا إصلاحات واسعة النطاق، ونحن على استعداد لتشاطر خبرتنا مع الآخرين. ذلك هو أحد الأسباب التي دعت لاتفيا إلى التقدم بترشيحها إلى انتخابات المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا العام.

إن التبصّر عنصر رئيسي لمنع الأزمات الاقتصادية في المستقبل، ولكنه ليس العنصر الوحيد. وثمة عنصر آخر هو الإدارة المالية العالمية. وتشيد لاتفيا بالدور والقيادة اللذين تضطلع بهما بلدان مجموعة العشرين. وينبغي للإدارة المالية أن تكون عالمية، ونحن نقدّر عالياً المبادرات التي تقوم بها بلدان مجموعة العشرين والمؤسسات المالية الدولية، والمنتديات الأخرى تحقيقاً لذلك الغرض.

ويدخل العالم في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وهناك تحديات تواجه الأمن والسلام والازدهار. ولا يمكن التصدي لها إلاّ ببذل جهود مشتركة وبوحدة البشرية. وأتمنى لنا جميعاً الحكمة والشجاعة للحفاظ على أسمى منفعة للصالح العام. وتتطلع لاتفيا إلى أن تكون الدورة الخامسة والستون للجمعية العامة دورة مثمرة.

الرئيس بالنيابة: بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية لاتفيا على الخطاب الذي ألقاه للتو.

اصطحب السيد فالديس زاتلرز، رئيس جمهورية لاتفيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد جورج إيفانوف، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

اصطحب السيد جورج إيفانوف، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة: بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جورج إيفانوف، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس إيفانوف (تكلم بالمقدونية؛ ووفر الوفد نصاً بالإنكليزية): إنه لامتياز وشرف كبير لي أن أخاطب اليوم هذا المنتدى الفريد من نوعه الذي تتكلم فيه الدول الكبيرة والصغيرة، والقوية والأقل قوة، بصوت واحد؛ المنتدى الذي

نتوقع منه، بلا شك، الحوار والقيادة بغية التصدي للتحديات التي تواجه السلام والأمن، والجوع والتنمية، وحقوق الإنسان وتغيّر المناخ. ولن يمكن إحراز تقدم إلاّ بالتغلب على المصالح الفردية. وأنا على اقتناع اليوم أكثر من أي وقت مضى، بأن لدى كل واحد منا ولدينا كلنا معاً الأسباب لتحويل أقوالنا إلى أفعال.

اسمحوا لي أولاً أن أهنئ السيد جوزف ديس على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين، وأن أؤكد له على استعداد وفدي للتعاون معه أثناء مدة ولايته. وأهنئ كذلك الرئيس السابق، السيد التريكي، على ترؤسه الجمعية في دورتها الرابعة والستين بنجاح. وفي الوقت نفسه، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأنوّه بعمل الأمين العام، السيد بان كي – مون، وجهوده لتعزيز دور منظمتنا.

أود في البداية أن أقول بضع كلمات عن آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وسوف أشير بوجه خاص إلى دور الأمم المتحدة في هذا السياق.

إن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية هددت بعكس مسار التقدم الذي أحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والجهود الرامية إلى إحلال السلام في جميع المناطق. واعتقد بأننا جميعا، نحن الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة بشكل عام، نتصدى لها بنجاح. فقد تم إيجاد حلول مشتركة وملائمة للمشكلة وجاءت في أوانها. وبُدء بعمليات للتخفيف من آثار الأزمة ومن إمكانية مواجهة أزمة في المستقبل. واتخذت الإجراءات اللازمة لمساعدة البلدان الأشد تأثرا بها، وفقا لخطط العمل المتفق عليها وبتقديم الدعم المناسب والتعاون، وكثيرا ما تفضي تلك إلى نتائج ناجحة. علينا ألا ننسى أن الأمن الاقتصادي والمالي والاجتماعي هو الأساس الذي ترتكز عليه التنمية المستدامة والأمن الوطني والعالمي والازدهار. تبقت خمس سنوات على الموعد النهائي للتنفيذ وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولا يزال الهدف أمامنا – وهو هدف يجب ألا نستسلم الآن لأي صعوبة تقف أمام تحقيقه، على الرغم من الإبطاء الذي يكتنف وتيرة التنفيذ. فنحن جميعاً ندرك الأخطار الكبيرة والفوائد المحتملة. أرحب بالوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية الذي انعقد في الأسبوع الماضي عندما تعهدنا جميعا بتعزيز جهودنا لتحقيق الهدف النهائي.

إن جمهورية مقدونيا كسابق عهدها، لا تزال ملتزمة بقوة بتحقيق الأهداف على الصعيد الوطني كما تجسدت في استراتجية الحكومة للتنمية الاقتصادية المستدامة وفي التشريعات الوطنية التي تتكيف مع الالتزامات الحالية النابعة من المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

ومن الجهة الأخرى، يمثل تغير المناخ العالمي تهديدا خطيرا لكوكبنا وبقائنا. لقد بيَّنت الكوارث الطبيعية المتكررة والنكبات الإنسانية أن الطبيعة ترد على الموقف غير المسؤول الذي تتبعه نحوها البشرية. ولكن الكفاح من أجل الحافظ على الطبيعة لا يجب أن يكون مسألة إعلانات؛ بل يجب أن يحظى بقيادة عالمية وأن يتجلى في كل بلدة صغيرة وكل دولة، مع التقيد الصارم بالاستراتيجيات الوطنية. ويجب تحويل المعادلات الناجحة إلى نضال عالمي مشترك للحفاظ على طريقتنا في الحياة، بالاقتران مع احتياجات الكوكب.

إن جمهورية مقدونيا مستعدة للمساهمة على النحو المناسب في الجهود العالمية. وقد اتخذت العديد من المبادرات. ونركز حقا على استخدام أفضل الأسلحة الممكنة في هذا النضال، أي إثارة الوعي والتثقيف بشأن تخفيض استخدام الكهرباء والاستعاضة عن ذلك باستخدام مصادر طاقة بديلة وتخفيض في الانبعاثات الكربونية المضرة. وبوصف بلدي طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ منذ أكثر من عقد، فإنه يعمل بهمة لتحقيق أهداف الاتفاقية.

ومن سوء الطالع أن العالم لم ينعم حتى الآن بالعيش في ظل السلام والازدهار المنشودين. ومن سوء الحظ، ما برحنا نشهد كل يوم زعزعة للسلم والأمن في بعض مناطق العالم، ويتبدى ذلك في الصراعات القديمة والمجمدة على السواء، وفي ظهور توترات جديدة في عدة مناطق من العالم وإذا كان الهدف المؤسسي الرئيسي والغاية الجوهرية لهذه المنظمة إنقاذ البشرية من المعاناة والحروب والصراعات، يتعين علينا إذاً أن نسأل أنفسنا عما إذا كانت جهودنا كافية لضمان السلام والازدهار. والجواب كلا على الصعيدين العالمي والإقليمي.

إن عواقب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والسير ببطء نحو تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية تركت آثارا شديدة على جوهر الصراعات، وفي أحيان كثيرة وذلك بسبب الافتقار للعمليات الديمقراطية وسيادة القانون في بعض المناطق. ولا يمكن لنا أن نجعل العالم مكانا عادلا للعيش فيه إلا إذا عملنا على تعزيز السلام وحقوق الإنسان وسيادة القانون من خلال الحوار والتسامح.

وفي سياق ما قلته من فوري، أرحب بأهمية موضوع هذه الدورة التي ينبغي أن تساعدنا في إيجاد ردود فعالة على الأزمات العالمية واستعادة دور الأمم المتحدة في الحوكمة العالمية. وينبغي استعادة الرؤيا الحقيقية لمؤسسي الأمم المتحدة. فلقد تركوا لنا إرثا.

إن جمهورية مقدونيا تؤيد بقوة الجهود المشتركة التي تُبذل من أجل تعضيد التماسك العام في منظومة الأمم المتحدة. واعتقد أننا نتفق جميعا بأنه كان ولا يزال من الضروري إعادة تعريف وظيفة منظومة الأمم المتحدة للاستجابة إلى مطالب وأولويات الدول الأعضاء بأفضل وأنجع طريقة ممكنة. وينبغي لنا أن ننشئ منظمة للحوكمة العالمية تعمل بكفاءة عالية من دون تداخل لديها في الولايات، ولكنها تحقق أكبر الأثر من خلال الاستخدام المناسب والشفاف للموارد المتوفرة.

إن جمهورية مقدونيا ومنذ نيلها الاستقلال ما فتئت ملتزمة التزاما كاملا بالقيام بإصلاحات كبيرة في جميع المجالات الرامية إلى إعلاء شأن الديمقراطية وتحسين مستويات المعيشة لمواطنيها بناء على التقاليد التاريخية المتمثلة في احترام التعايش المتعدد الأعراق والحوار والتفاهم المتبادل.

إن منجزاتنا في هذا السياق ثبتت صحتها واعُترف بها دوليا. لذلك تتوقع جمهورية مقدونيا عن حق تحديد موعد للبدء بالمفاوضات بشأن انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي وتلقي دعوة للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي. وقد عملنا على إنفاذ الإصلاحات اللازمة للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي وما برحنا منذ خمس سنوات بلدا مرشحا للانضمام للاتحاد الأوروبي، وتلقينا في العام الماضي توصية إيجابية بالبدء بالمفاوضات مع الاتحاد الأوروبي. ومن سوء الطالع أن مواطنينا لم يلمسوا حتى الآن الفوائد الكاملة لذلك. ومع ذلك فإن الإصلاحات التي جعلتنا نقف على الأبواب الأمامية لهذه المنظمات لم تكن سهلة أبدا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بلدي ملتزم بنشاط بالتعاون الإقليمي وبناء علاقات حسن جوار. ومقدونيا تقبل الحوار وتعمل على تعزيزه بوصفه الآلية الوحيدة لحل جميع القضايا المعلقة في المنطقة.

وجَّهت جمهورية مقدونيا جميع قدراتها ومواردها المتوفرة نحو تنفيذ أهداف سياستنا الاستراتيجية الخارجية: الاندماج في عضوية الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي. وأود أن أذكر الجمعية بأنه قبل ١٥ عاما تم التوقيع، هنا في نيويورك، على اتفاق مؤقت مع جيراننا في الجنوب، وافقت فيه اليونان على عدم عرقلة عضوية بلدي وإدماجه في المنظمات الدولية والإقليمية. ومع ذلك لابد لي من القول

بأن بلدي لا يزال ينتظر على أبواب هاتين المنظمتين بسبب أفعال جارتنا في الجنوب، مما يتنافى مع الالتزامات المقطوعة في الاتفاق المؤقت في عام ١٩٩٥.

إن جمهورية مقدونيا ملتزمة التزاما كاملا بعملية حل خلافاتها مع اليونان في إطار آلية أنشأتها قرارات الأمم المتحدة. إن سمعتنا تتأرجح في كفة الميزان وكذلك حقنا في الهوية الذاتية والكرامة الإنسانية. لقد عملنا أقصى ما بوسعنا لتعزيز علاقات وثيقة وودية مع جارتنا اليونان وشعبها. ولا يمكن التوصل إلى حل إلا باحترام ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة والقانون الدولي ومبادئه التي يرتكز عليها النظام الدولي.

إن جمهورية مقدونيا ومواطنيها يستحقون التمتع بمنافع عضوية حلف شمال الأطلسي والبدء بمفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

بالأمس، هنا في الأمم المتحدة، اجتمعت مع رئيس وزراء اليونان والتمست من ذلك الاجتماع بناء مناخ من الثقة والتفاهم المتبادلين. وآمل ذلك، بوصفنا بلدين متجاورين ما برحنا نعيش، وسنعيش مع بعضنا البعض، سنتمكن من إيجاد حل مقبول بصورة متبادلة. وسيمثل هذا خطوة كبيرة ليس بالنسبة لنا فحسب، ولكن أيضا للوفاء برؤيتنا المشتركة من أجل المنطقة بأسرها.

لا بد لي من القول أن الحالة في منطقتنا تحملني على الشعور بالتشجيع. فكلما تكثفت الاتصالات وجهود التعاون، سيتحسن التفاهم والاحترام. ومن خلال قبول الحوار بوصفه السبيل الوحيد للتغلب على المشاكل الموروثة والمسائل المعلقة، فإننا نهيئ بيئة جديدة. وكان البرهان على ذلك هو المنتدى الثاني لقادة البلقان، المعقود في نيويورك قبل عامين. وببطء، ولكن بثقة، تستعيد منطقة البلقان كرامتها المجروحة. وتتطلع منطقة البلقان مرة أخرى إلى أن تصبح جزءا من الفضاء الأوروبي، حيث تحترم القيم والمعايير والمبادئ الأوروبية. وقد كانت منطقة البلقان في أوروبا، وستبقى في أوروبا.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على أن جمهورية مقدونيا تؤمن بالأمم المتحدة وبالمبادئ الأساسية التي تستند إليها. وأؤمن بأن الأمم المتحدة قادرة على صون الاستقرار والنظام الدولي والعلاقات الدولية وعلى التصدي للتحديات العالمية الحالية والقادمة. وجمهورية مقدونيا على استعداد لمواصلة الإسهام البناء في تنفيذ وتحقيق هذه الأهداف.

الرئيس بالنيابة: أود باسم الجمعية العامة أن أشكر رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد خورخي إيفانوف، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدوا الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد جيلبر فوسون هونغبو، رئيس وزراء جمهورية توغو

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية توغو.

اصطحب السيد جيلبر فوسون هونغبو، رئيس وزراء جمهورية توغو إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة: من دواعي سعادتي الغامرة أن أرحب بدولة السيد جيلبر فوسون هونغبو، رئيس وزراء جمهورية توغو، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

السيد هونغبو (توغو) (تكلم بالفرنسية): أود، بادئ ذي بدء، أن أتقدم بالتهاني أصالة عن نفسي ونيابة عن شعب توغو إلى السيد جوزيف ديس على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين، وأن أتمنى له كل نجاح في الاضطلاع بمهمته الجليلة. ولن يدخر وفدي جهدا في العمل إلى جانبه من أجل إنجاز ولايته بنجاح. وعلى غراره، نحن على اقتناع راسخ بأن القيم التي تكمن في صميم الأمم المتحدة لا تزال صالحة اليوم للتصدي بنجاح للتحديات التي تواجه البشرية.

كما أود أن أهنئ سلفه على جهوده القيمة خلال فترة ولايته للنهوض بجدول أعمال الجمعية العامة في العديد من المجالات المتنوعة والمختلفة، وبخاصة مجالات السلام والأمن، وحقوق الإنسان وتنمية دولنا.

وأود أن أجدد دعمي الشخصي ودعم بلدي للأمين العام بان كي - مون على ما أبداه من حيوية على مدى السنوات الأربع الماضية على رأس الأمم المتحدة. كما أود أن أهنئه على التقرير الهام عن أعمال المنظمة (A/65/1) الذي عرضه علينا بالأمس.

إن الموضوع الرئيسي الذي اقترحه رئيس الجمعية العامة للدورة الحالية، ”التأكيد مجددا على الدور المركزي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجال الحوكمة العالمية“، يعبر ببلاغة عن تطلعات دولنا، وعلى وجه الخصوص البلدان النامية. وهذا الموضوع الرئيسي يوحي ضمنا بأن الأمم المتحدة يجب أن تظل في محور تعددية الأطراف، وأن مؤسسات منظمتنا يجب، بالتالي، أن يعاد النظر فيها، ابتداء من إصلاح مجلس الأمن، الذي انتظرناه طويلا، من أجل تحقيق المزيد من الديمقراطية والمساواة، وفوق كل شيء، من أجل الاستجابة بشكل أكثر فعالية لتحديات عالمنا المتعددة.

إن بلدي توغو، في سعيها لتحقيق حوكمة أرشد ورفاه أفضل لشعبنا، واصل بدون كلل وبلا هوادة، مسيرته نحو ترسيخ الديمقراطية والحرية والعدالة في ظل بيئة من السلام والاستقرار. وفي مسعاه ليطوي بصورة نهائية صفحة تلك السنوات المظلمة التي عانينا فيها من نقص الديمقراطية، أرسى رئيس الدولة سياسة الانفتاح. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٦، أدت تلك المبادرة الحميدة إلى توقيع الاتفاق السياسي الشامل فيما بين الأطراف السياسية الفاعلة الرئيسية في توغو، ومن ثم إلى تشكيل حكومة الوحدة الوطنية وإجراء الانتخابات التشريعية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، التي اعتُرف بها عالميا كانتخابات حرة وشفافة، وجرت، للمرة الأولى، بدون عنف. وتلك الانتخابات، التي أسست جمعية وطنية تعددية، مثلت بلا شك شعارا لنهضتنا الديمقراطية.

ومنذ ذلك الوقت، شرعت الحكومة في إجراء الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي أفضت إلى اعتماد النظام الأساسي للمعارضة، وقانون تمويل الأحزاب السياسية، والتعيين بتوافق الآراء لأعضاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، وتأسيس قوة أمنية للانتخابات الرئاسية، التي يتم تدريب أعضائها وفقا للمعايير المعترف بها عالميا، وقد حافظت على الأمن بطريقة نموذجية طوال فترة العملية الانتخابية. وبطبيعة الحال، سمحت جميع تلك الجهود لتوغو بإجراء انتخابات رئاسية في ٤ آذار/مارس ٢٠١٠، وكانت تلك الانتخابات ديمقراطية وسلمية وحظيت بالثناء الواسع النطاق من المجتمع الدولي.

وأود أن أؤكد مجددا، في هذا السياق، مدى امتنان حكومة وشعب توغو العميق لجميع شركائنا، وللمؤسسات الدولية والإقليمية، وللبلدان الصديقة التي دعمتنا طوال فترة العملية الانتخابية، مما جعلها تتكلل بالنجاح وتشكل مثالا يحتذى. إننا نعبر عن امتناننا للأمم المتحدة على الأشكال

العديدة من الدعم الذي قدمته إلينا خلال جميع مراحل إرساء الديمقراطية وتوطيدها.

كما أود أن أشجع الأمم المتحدة على الاستثمار أكثر في الديمقراطية الوقائية، من خلال البدء، في جملة أمور أخرى، بتصور الآليات التي تدفع جميع الأطراف إلى قبول نتائج الانتخابات، التي يعترف المجتمع الدولي بأنها كانت موثوقا بها وشفافة. هذا تحد لا بد من مواجهته، لا سيما في ديمقراطياتنا الفتية، وبالأخص الديمقراطيات الأفريقية، حتى لا تمثل فترة ما بعد الانتخابات حلماً مزعجاً أو مصدر انقسام بين سكاننا المسالمين بعد الآن.

ورغم الانتصار الكبير الذي حققه الرئيس فوري غناسينغبي ووفائه لسياسته بالانفتاح على معارضيه، فقد دعا كل الأشخاص ذوي النوايا الطيبة إلى المشاركة في بناء الأمة التوغولية. وفي هذا الإطار، تم التوصل إلى اتفاق سياسي تاريخي في أيار/مايو بين الأغلبية الرئاسية واتحاد قوى التغيير، وهو حزب المعارضة الرئيسي في توغو، وله سبع مناصب وزارية، وقد انضم إلى الحكومة لأول مرة بعد ٤٠ عاماً من النضال السياسي.

وفضلاً عن ذلك، فإن لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، التي تسعى إلى النهوض بالمصالحة بين الشعب التوغولي بتسليط الضوء على العنف السياسي الذي شهدته توغو في الفترة بين عامي ١٩٥٨ و ٢٠٠٥، هي في طور سماع الإفادات حالياً. وسيعمل بلدي بلا كلل لترسيخ إنجازات الديمقراطية والسلام، مع تكريس المزيد من الجهد والطاقة لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية بغية تحقيق التنمية البشرية والتنمية المستدامة للسكان قاطبة. والآن، بعد أن تصالحت توغو مع نفسها، فإنني أثق بقدرتنا على التجديد الكامل لعلاقاتنا مع جميع شركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف، وفتح آفاق جديدة في هذا المجال الرحب للتضامن، وأعني التعاون الدولي.

وعلى الرغم من وجود بعض الدلائل الإيجابية على تعافي الاقتصاد العالمي، فإننا لا نغالي بالقول إن الطريق إلى استقرار الأوضاع والتغلب على الآثار المزعجة للأزمة لا يزال طويلاً ومحفوفاً بالمخاطر وعدم اليقين.

إن المشكلة الجديدة المتمثلة في تغير المناخ قد جلبت في أعقابها عددا من الكوارث المرتبطة بظاهرة هطول الأمطار، مثل الفيضانات والجفاف والانهيارات الأرضية. وما من شك في أن جميع هذه الظواهر سيكون لها أثر سلبي على النمو الاقتصادي العالمي عموماً، وسيكون أثرها مأساوياً، بوجه خاص على أقل البلدان نمواً خصوصاً. وبالرغم من هذا الخطر، ما زلنا نتردد في التوصل إلى اتفاق، وهو ما اتضح مؤخراً من خلال مؤتمر كوبنهاغن، بشأن الاستراتيجيات الإبداعية والاستباقية لتخفيض كبير لانبعاثات الغاز والاحتباس الحراري، من جهة، ومواصلة المناقشات لاعتماد جدول زمني في أسرع وقت ممكن لإبرام اتفاق جديد خلفاً لبروتوكول كيوتو، من جهة أخرى. لقد انتهى وقت الكلام، وحان الآن وقت العمل.

إن الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدناه هنا للتو بشأن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية قد كشف مرة أخرى عن الصلة الوثيقة بين المعونة والتنمية، من ناحية، وبين التنمية والإرادة السياسية، من ناحية أخرى، وذلك على المستويين الوطني والدولي على السواء. والنتائج المتواضعة التي أحرزها بلدي فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية كان يمكن أن تكون أفضل وربما كنا أكثر اقتراباً من إنجازها في المواعيد المحددة لو لم نحرم لسنوات طويلة جداً من المساعدة الثمينة التي توفرها معونات التنمية.

والمناخ السياسي السلمي الذي ينعم به بلدي سيمكننا أيضاً من السعي بشكل فعال إلى تحسين إدارة ماليتنا العامة لكي يتسنى لنا تكريس المزيد من الموارد المحلية لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، فإن نجاح الجهود التي تضطلع بها البلدان الفقيرة لتوطيد أسس التنمية المستدامة لن يكون حقيقياً إلا إذا قدمت لها البلدان المتقدمة النمو مختلف أشكال المساعدة وأوفت بالتزاماتها. ينبغي لنا ألا نغمض أعيننا عن هذه الحقيقة. إننا نحتاج إلى معونة أفضل من حيث الكمية والنوعية.

وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي قد يرحب بانخفاض عدد الصراعات المسلحة في العالم، فلا يمكن أن يغيب عن بالنا أن العديد من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ما زالت قائمة. وهذا دليل لا سبيل إلى إنكاره على أننا ما زلنا بعيدين عن مثال الأمن والسلام الدوليين الذي توخاه الآباء المؤسسون للأمم المتحدة. فما زالت الحروب الأهلية والإرهاب سبباً لمعاناة العديد من الأسر في جميع أنحاء العالم. والإرهاب، أكثر من الحرب، هو اليوم أكثر أنماط العنف فتكاً بالبشر، لأنه يهاجم عشوائياً، فيقتل الأطفال والرجال والنساء والمسنين. واجتثاث شأفة الإرهاب بجميع أشكاله مهمة طويلة الأمد ومسؤولية تستوجب تضامن جميع الدول والمجتمع الدولي بحثاً عن أفضل السبل لمكافحة هذه الظاهرة. وفي هذا الصدد، فإن الوقاية والحماية والمقاضاة والعقاب، إلى جانب التعاون الدولي، لا بد أن تبقى بؤرة التركيز الرئيسية في عمل الدول.

وبينما تسعى الدول الأعضاء جاهدة لإيجاد تعريف للإرهاب بغية مكافحته على نحو أفضل، فإن هذه الآفة تؤثر على عدد متزايد من البلدان بسبب الدعم الذي يتلقاه الإرهابيون، لا سيما من شبكات الاتجار بالمخدرات. وفي غرب أفريقيا، بات جميع القادة يدركون الخطر الذي يشكله الاتجار بالمخدرات، وقد انخرطوا في قتال حتى الموت ضد هذه الظاهرة. وإنني أهيب بالدول الغنية أن تقدم يد المساعدة لمكافحة الاتجار بالمخدرات في منطقتنا الإقليمية للحيلولة دون أن تصبح منطقة غير مستقرة للعنف المنفلت.

إن الأهداف والمبادئ التي أنشئت الأمم المتحدة من أجلها أهداف ومبادئ سامية، ولكن بعد ٦٥ عاماً من مولدها، فإن العمل الذي ما زال يتعين إنجازه ضخم للغاية، لأن الحالة الاجتماعية لسكان الكوكب لا تتبع التطور الذي حققه عالمنا دائماً. فالفقر والعوز ليست مجرد كلمات؛ بل حقائق صارخة نكابدها كل يوم. وهما يؤديان إلى العنف وعدم الاستقرار والنزاعات وغيرها من الويلات التي لا نكافحها اليوم بنجاح. والتضامن الدولي وحده هو الذي سيسمح لنا بالتغلب على شرور هذا العالم.

الرئيس بالنيابة: بالنيابة عن الجمعية العامة، أشكر رئيس وزراء الجمهورية التوغولية على الخطاب الذي ألقاه لتوه.

اصطحب السيد فوسون هونغبو، رئيس وزراء الجمهورية التوغولية، من المنصة.

خطاب السيد إيميل بوك، رئيس وزراء رومانيا

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء رومانيا.

اصطحب السيد إيميل بوك، رئيس وزراء رومانيا إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة: يسعدني أن أرحب بدولة السيد إيميل بوك، رئيس وزراء رومانيا وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد بوك (رومانيا) (تكلم بالفرنسية): أتشرف بالكلام هنا اليوم وبالمشاركة للمرة الأولى في مناقشة الجمعية العامة. وتزيد أهمية هذه اللحظات بالنسبة لنا لأن رومانيا

تحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والخمسين لانضمامها إلى الأمم المتحدة. إن بلدي وشعبه كانا دائما مؤمنين إيمانا راسخا بمبدأ تعاون البلدان فيما بينها في العمل من أجل تحقيق السلام والرخاء وحياة أفضل للإنسانية.

(تكلم بالإنكليزية)

نيكولاي تيتوليسكو، أحد عظماء رومانيا في القرن العشرين، قال ذات مرة إن المعاناة تنشئ الأخوة الصادقة بين الأمم. قال تلك الكلمات في أيلول/سبتمبر ١٩٣١ فيما كان رئيسا لعصبة الأمم في وقت أزمة. واليوم تُثقل كاهلنا مرة أخرى تحديات هائلة وعلينا أن نرتفع إلى مستوى المسؤوليات الجسام التي تضعها على عاتقنا الأجيال الحالية والمقبلة. إن المجتمعات في مختلف أنحاء كوكبنا تواجه مخاطر متصاعدة، وكثيرا ما تكون متداخلة. فتغير المناخ يفاقم الإحساس بغياب الأمن الغذائي وأمن الطاقة، ومسائل الصحة والسكان تزيد من الهجرة فيما يمارس الفقر ضغوطا على الأمن والاستقرار الإقليمين.

في الوقت نفسه، يُثلِجُ صدورنا أن نرى التزاما متزايدا من دول العالم بالعمل بصورة جماعية لتقاسم الرؤى وقوة الإرادة بغية التغلب على الصعاب.

ينبغي أن نجعل من تغير المناخ قضيتنا التعبوية الجديدة، وألا نسمح لخلافاتنا وتعقد المصالح بتحديد مسارنا. إن مفاوضات كانكون وما بعدها ينبغي، تأسيسا على اتفاق كوبنهاغن، أن تمهد الطريق لاعتماد اتفاقية شاملة وملزمة قانونا لمرحلة ما بعد كيوتو. ورومانيا، خاصة بوصفها رئيس لجنة التنمية المستدامة، ستقدم دعما واهتماما غير محدودين للجهود الدولية الرامية إلى التخفيف من المخاطر البيئية التي يتعرض لها كوكبنا.

في الوقت الذي سيصيبنا تغير المناخ بعنف متزايد، تعرّضنا أيضا لتوِّنا لركود اقتصادي عالمي. وقد كشفت الأزمة عن نواقص نُظُمِنا المالية والاقتصادية على الصعيدين الدولي والوطني. كما أصبح واضحا أن النظام المالي العالمي لم يعد متوائما مع واقع المنافسة العالمية، بل لم يعد قادرا على التصدي لإساءة استغلال مبادئ حرية السوق. حقا أن ذلك النظام يحتاج إلى تنقيح.

يمكن أحيانا تحقيق التنمية بسرعة إذا توفرت الموارد الملائمة. غير أن التنمية قد لا تكون دائمة إذا لم يصاحبها حكم رشيد. لا يمكن لبلد لا يتمتع مواطنوه بالمساواة والكرامة أن يكون ثريا على الأخلاق. من تاريخها الذاتي، تدرك رومانيا جيدا ما يخلفه غياب الديمقراطية الحقة وحقوق الإنسان والحرية من أثر سلبي على فرص التنمية على المدى البعيد. لذا ينبغي أن نضع نصب أعيننا دائما تلك الوثيقة التي تشكل علامة فارقة – الإعلان العالمي لحقوق الإنسان – الصادرة عن نفس هذه الجمعية قبل ٦٢ عاما في باريس. إن المبادئ والقيم والمُثُل النبيلة المكرسة في الإعلان ينبغي أن تظل أساس جهودنا في مجال الحوكمة. وتضطلع رومانيا بدور فعّال في تعزيز تلك القيم الأساسية في الجزء الذي نعيش فيه من أوروبا وفي أي مكان آخر تكون فيه خبرتها مطلوبة وذات جدوى.

ينبغي على المرء أن يتذكر دائما أن الديمقراطية تبدأ بخطوة أساسية هي: انتخابات حرّة ونزيهة. ويمكن تحسين العملية الانتخابية حتى في أكثر البلدان تطورا. إن على الدول أن تقبل فكرة أن التحسينات ضرورية أحيانا وأن تصغي لنداء التغيير النابع من مجتمعاتنا أو من خارجها وأن تتفهمه.

إن التصويت خارج البلد، بما في ذلك بلدي، أمر حساس وعسير. وتعمل رومانيا بالتعاون مع شعبة المساعدة الانتخابية التابعة للأمم المتحدة، والمؤسسات الأوروبية، ومجتمع الديمقراطيات، لتطوير المعارف وتقنين أفضل الممارسات في مجال التصويت خارج البلد. إننا نأمل

أن تنتشر نتائج الحلقة الدراسية الأولى التي تستضيفها رومانيا هذا الصيف حول هذا الموضوع وأن تستفيد منها بلدان ومناطق عديدة.

من أولويات عالمنا اليوم منع نشوب النزاعات وبناء السلام. ولا يمكن عزل أيّهما عن الجهود المبذولة من أجل تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في المناطق والمجتمعات المتضررة بالصراعات. إن تطبيق ذلك الإطار المفاهيمي بنجاح يتطلب مكمِّلا يتمثل في إنشاء أداة تنفيذية موحَّدة بالأمم المتحدة تساهم فيها الدول الأعضاء كافة بأقصى طاقاتها. لأجل ذلك، تهتم بلادي اهتماما صادقا بالبعثات المدنية والعسكرية تحت راية الأمم المتحدة وتقدم لها مساهمات كبيرة، كما شرعت في تطوير قدرات مكرسة، ذات طابع مدني، في مجالي تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع.

استضافت بوخارست قبل بضعة أسابيع مؤتمرا دوليا بمناسبة الافتتاح الرسمي للمركز الروماني للتدريب على إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. سيكون المركز مفتوحا للمشاركة الدولية، ونأمل أن نطور تعاونا متناميا مع مكتب الأمم المتحدة للشراكات.

تشعر رومانيا اليوم بالفخر والاعتزاز لإسهاماتها المتواصلة، عن طريق التعاون الدولي، في إدارة عدد من حالات النزاع والمناطق غير المستقرة. إنني أعرب عن احترامي العميق للرجال والنساء الرومانيين الذين فقدوا أرواحهم، ومن يخاطرون بها في مناطق النزاعات، وكذلك لجميع أفراد الجيش والشرطة والدرك والأفراد المدنيين الذي يعملون في جميع أنحاء العالم على استتباب السلم والأمن.

يجب أن نؤكد من جديد عزمنا على الوفاء بالالتزامات التي قطعناها على أنفسنا منذ بداية البعثة الدولية العاملة في أفغانستان بتكليف من الأمم المتحدة. إننا، في الوقت الذي نرحب فيه بنتائج مؤتمري لندن وكابول الأخيرين، ونسجل فيه التقدم الذي أُحرز في تحقيق الاستقرار والأمن والتنمية في ذلك البلد الذي شهد ابتلاءات مريرة، نتطلع إلى اللحظة التي ستكون فيها السلطات الأفغانية قادرة على تولي جميع المسؤوليات الملقاة على عاتقها.

تؤيد رومانيا تأييدا راسخا استمرار انخراط الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في إعادة اعمار العراق، وتقف على أهبة الاستعداد للاستمرار في تقديم مساعدتها. إن نجاح التنمية في ظل السيادة العراقية رهين بتحقيق المصالحة الوطنية وإقامة علاقات ودية مع دول الجوار.

فيما يتعلق بمسألة كوسوفو، لا تزال رومانيا على تأييدها سياسيا وعمليا لولاية الأمم المتحدة هناك، وكذلك لدور الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي في تحقيق التقدم والاستقرار والأمن في المنطقة. ومع احترامها لفتوى محكمة العدل الدولية، فإن رومانيا ترى أن تلك الفتوى قد تجاهلت النظر في أساس الموضوع وهو مدى شرعية إنشاء دولة جديدة مزعومة. وتتمسك رومانيا برأيها القائل إن الانفصال من جانب واحد غير ممكن في إطار القانون الدولي. وعليه، تتمسك رومانيا بموقفها القاضي بعدم الاعتراف بإعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد.

لا يزال يساورنا القلق حيال النزاعات المستفحلة في المنطقة الواسعة للبحر الأسود وجنوب القوقاز. في الوقت الذي يجري فيه استشراف الحلول لتلك النزاعات وفق الأنماط المتفق عليها، ينبغي أيضا أن تتمكن عضوية الأمم المتحدة بمجملها من رصدها كوسيلة لتشجيع الحوار ولكفالة أن تبقى التطورات في حدود ما يقبله القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

في جورجيا، وهي ضمن الأولويات الرئيسية لرومانيا، ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل اضطلاعها بدورها الهام بجانب الجهات الفاعلة الأخرى مثل الاتحاد الأوروبي الذي يسهم إسهاما كبيرا في استقرار المنطقة عن طريق بعثة الرصد التابعة له.

وعلاوة على ذلك، نؤيد عملية السلام في الشرق الأوسط على أساس مبادئ وأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخارطة الطريق. ونعرب عن أملنا بأن تقود المباحثات المباشرة القائمة إلى تحقيق هدف وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. ونأمل أيضا أن تتمكن إسرائيل وسورية وإسرائيل ولبنان من تحديد الوسائل المطلوبة لإيجاد حلول لتحسين العلاقات في ما بينها.

وبالنسبة إلى الدور الحاسم للأمم المتحدة في مجال نزع السلاح، وعدم الانتشار، وتحديد الأسلحة، أود أن أبرز الحاجة إلى تعزيز أهمية القانون الدولي وتنفيذه بالكامل على حد سواء.

وترحب رومانيا بالمعاهدة الجديدة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي المعنية بتخفيض الأسلحة النووية، وباعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، التي تتضمن إجراءات ملموسة للنهوض بالتعاون الدولي في ميدان نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار، والاستعمال السلمي للطاقة النووية. وإن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيّز النفاذ والمفاوضات المستقبلية لإبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هما مسألتان لا تزالان تتصفان بأهمية عليا لبلدي.

والجهود التي ذكرتها في خطابي تتطلب تعددية الأطراف النشطة التي تكون الأمم المتحدة في جوهرها. وهذا يقتضي بدوره علاقات عملية محسنة بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى التي تعمل على الصعيد العالمي أو الإقليمي.

وأدوار الاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، والاتحاد الأفريقي، والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية وغيرها في العمل المشترك مع الأمم المتحدة في الميدان وفي المقر يجب دعمها وتعزيزها من جانب كل الدول الأعضاء. وفي الوقت نفسه، إن العملية الواسعة النطاق لإعادة تصويب الأمم المتحدة مع هيئاتها وإصلاحها يجب أن تحافظ على الوتيرة ذاتها.

وفي ذلك السياق، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بإنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، باعتباره خطوة هامة صوب إصلاح الأمم المتحدة. ونهنئ السيدة ميشيل باتشيليت، رئيسة شيلي السابقة، على تعيينها رئيسة لذلك الجهاز، ونتمنى لها كل النجاح. وفي الوقت نفسه، أود أن أثني على الأمين العام بان كي – مون والمنظمة بأسرها لتفانيهما في النهوض بالمرأة والتزامهما به على نحو رائع.

وتوفر لنا الدورة الخامسة والستون للجمعية العامة عاماً آخر يجب أن نسرع فيه تجديد الجمعية، ونتخذ قرارات تاريخية بشأن إصلاح مجلس الأمن. وتتشاطر رومانيا الرأي في أن الهدف الأعلى لإصلاح مجلس الأمن يجب أن يتمثل في إنشاء هيئة أكثر فعالية وشفافية وتمثيلاً، وسوف يشارك بلدي في أي تحرك براغماتي في هذا الاتجاه. ونعتقد اعتقادا قويا أن مجموعة دول أوروبا الشرقية تستحق تمثيلاً أفضل في مجلس الأمن أيا كان الشكل الموسع.

واسمحوا لي أن أختتم كلامي بالقول إن دورنا وموقعنا في الشؤون العالمية لا تحددهما أعظم إنجازاتنا، وإنما كيفية استعمالنا لتلك الإنجازات بغية تقوية الذين

هم الأضعف بيننا. هذه كانت وستظل أنبل مهمة ودعوة للأمم المتحدة، ولنا جميعا.

الرئيس بالنيابة: بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء رومانيا على البيان الذي ألقاه للتو.

اصطحب السيد إميل بوك، رئيس وزراء رومانيا، من المنصة.

خطاب السيد ستيفنسون كينغ، رئيس وزراء سانت لوسيا

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء سانت لوسيا.

اصطحب السيد ستيفنسون كينغ، رئيس وزراء سانت لوسيا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة: يسعدني سعادة كبيرة أن أرحب بدولة السيد ستيفنسون كينغ، رئيس وزراء سانت لوسيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد كينغ (سانت لوسيا) (تكلم بالإنكليزية): في خطابي المتعلق بإنجازات وجوانب تقصير سانت لوسيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أكدت على أن جميع مكاسبنا تكون عديمة الفائدة إن لم نستطع مواجهة التهديد الناجم عن تغيّر المناخ الضار. وثمة العديد من الدول التي أبرزت تلك المسألة الملحة، وآمل أن تحظى أصواتنا الجماعية باهتمام الذين هم أكثر قدرة على العمل.

لذلك، سأركز على اثنين من أهم العوامل في تنميتنا كدول جزرية صغيرة نامية: أولاً، التأثيرات التي يسببها تغيّر المناخ العالمي، وثانيا الأزمة الاقتصادية والمالية المتقلبة.

وتحيط سانت لوسيا علما بالمفاوضات الجارية قبل المؤتمر السادس عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، الذي سينعقد في كانكون، المكسيك، في موعد لاحق من هذا العام. وعقب المؤتمر الخامس عشر للأطراف، الذي فشل في تحقيق توافق الآراء على إطار ملزم قانوناً لمواجهة تغيّر المناخ، تدرك سانت لوسيا الأهمية الحاسمة للمحادثات الحالية في إرساء أساس صلب لإحراز نتيجة أكثر مؤاتاة في كانكون، نتيجة تفي حقا بغرض الاتفاقية وتساعد على كفالة استمرار الجنس البشري.

ومنذ مناقشتنا الأخيرة بشأن تغير المناخ، ننتقل إلى مناقشة حدة تأثيراته على دول ومناطق العالم. ويجري الاعتراف بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية في العالم، بما فيها سانت لوسيا، هي من أشد الدول ضعفاً أمام تغير المناخ، وتهدد تلك الظاهرة بعض دولنا الجزرية بالبقاء. هذا على الرغم من أن البلدان الجزرية الصغيرة النامية تساهم، مشتركة، بنسبة جزء من واحد في المائة في انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي.

لقد بدأنا هذا العام بخبر الزلزال الكارثي الذي ضرب هايتي. فهمت الأمم المتحدة متضامنة مع الجزيرة الشقيقة لنا، وتعهدت بتقديم مساعدات بقيمة ١,٥ بليون دولار. ويفيد تقرير المسؤولين في هايتي بأنهم لم يتسلموا من التبرعات حتى اليوم سوى ١٠ في المائة فحسب. ويبدو أن الشيء نفسه صحيح بالنسبة إلى معظم المناشدات المتعلقة بالقضايا الإنسانية. ونحن نأمل أن يكون مؤتمر إعلان التبرعات لباكستان، وهي آخر بلد تعرض لكارثة، أكثر نجاحاً.

إن مواجهة الآثار الإنسانية للكوارث وحالات الطوارئ التي تحصل اليوم تظل أولوية للأمم المتحدة. ونشكر الذين وفوا بتعهداتهم، بينما نشجع الآخرين الذين أبدوا نوايا طيبة لكنهم لم يقرنوا الأقوال بالأفعال حتى الآن، على القيام بذلك بشيء من الاستعجال.

لتلك الأسباب، ولصاح البشرية جمعاء، وفي الواقع لصالح جميع المخلوقات، تلتزم سانت لوسيا، على غرار جميع

الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، ببذل جهودها لإبرام اتفاق طموح وعادل وملزم قانوناً يحقق هدفنا المتمثل في مواجهة تغيّر المناخ في الوقت المناسب وبنجاح.

وبمناسبة الكلام عن العدل، لا يمكن مواجهة تغيّر المناخ بنجاح إلا إذا أقدمت البلدان التي تتحمل مسؤولية أكبر على اتخاذ الخطوات اللازمة لتخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وتوفير الموارد المالية الكافية لتطوير التكنولوجيا المتعلقة بالتكيّف مع تغيّر المناخ والحد منه، ونقلها إلى أشد البلدان تضرراً.

إن قلة من البلدان النامية تمتلك الموارد المالية والبشرية الكافية لمواجهة التأثيرات الحالية والمتوقعة، بما يكفي، لتغيّر المناخ على الصعيد العالمي. ووفقاً لتقديرات البنك الدولي، فإن مجمل التأثير السنوي المحتمل لتغيّر المناخ على جميع بلدان الجماعة الكاريبية يمكن أن يبلغ ٩,٩ بليون دولار بأسعار عام ٢٠٠٧ من ناتجنا المحلي الإجمالي، أو حوالي نسبة ١١,٣ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي. وذلك يعني أنه لا خيار لدينا سوى أن نحوّل الأموال الهامة عن برامجنا المعدة للتخفيف من حدة الفقر في محاولة لحماية بلداننا من هذا التهديد المخيف.

ومما لا شك فيه أن التمويل المستقر الطويل الأجل هام جدا بالنسبة للبلدان النامية ولا يمكن التقليل من شأنه. ونحن بأمس الحاجة إلى زيادة الموارد الجديدة والإضافية ومصادر التمويل لدعم الجهود الرامية إلى التخفيف من حدة الأزمة. ولا يمكننا الاتكال على المساعدة الإنسانية وحدها إذ إنها لا تعالج إلا ما تفرزه هذه الأحداث.

ونعرف أن شركاءنا الإنمائيين جادون في القيام بعمل مُجدٍ للتخفيف من حدة آثار الأزمة، لذلك ندعو إلى التزام جماعي راسخ بتوفير موارد جديدة وإضافية. فلنتوقف عن نكث الوعود المقطوعة، حيث لا يمكن للدول النامية أن تمضي وحدها، ولا يجوز معاقبتها على أفعال البلدان الصناعية. وندعو إلى شراكة متفهمة في معالجة المسائل الملحّة التي تهدد بابتلاع عالمنا.

على الرغم من توزيعنا الجغرافي، فإن البلدان الجزرية النامية الصغيرة تعمل معا بدأب حيال الشواغل المشتركة من خلال الشبكات الإقليمية والدولية، وأشهرها تحالف الدول الجزرية الصغيرة. ونقر بأن استعمال الوقود الهيدروكربوني التقليدي غير مستدام ولذلك نتطلع إلى تسخير مصادر الطاقة البديلة المتوفرة لدينا. واستعمال الطاقة المائية، وطاقة الرياح، والطاقة الشمسية، ومصادر الطاقة الحرارية الأرضية، وتحويل الفضلات إلى طاقة، كلها وسائل يمكننا بها تقليص اعتمادنا على الطاقة وتخفيض العجز التجاري وتوليد العمالة. ولكن تلك تتطلب استثمارا في البحوث والتنمية والهياكل الأساسية.

والعامل الآخر الأهم في تنميتنا هو الإسراع في عودة الاقتصاد العالمي إلى النمو المستدام. والأخبار الأخيرة عن تدهور الأحوال الاقتصادية والهبوط في بيع المنازل في الولايات المتحدة أذكت نيران المخاوف حول كساد مضاعف. وفي الأسابيع القليلة الماضية، هبطت توقعات النمو في الأجل الطويل في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان على خلفية البيانات الاقتصادية التي صدرت مؤخرا والتي كانت أدنى من التوقعات.

إن آفاق الانتعاش الاقتصادي في أوروبا تقلصت جراء الأزمة التي حدثت في بعض البلدان في أوائل هذا العام، غير أن تجدد الثقة برز مؤخرا وحفز عليه الأداء الذي كان أقوى من المتوقع في الاقتصاد الألماني في الربع الثاني من عام ٢٠١٠. ولكن آفاق النمو في أوروبا لا تزال يكتنفها عدم اليقين، بالنظر إلى تدابير التقشف التي يمكن أن تشكل خطورة على النمو ووتيرة الانتعاش.

وقد ذكرت تلك النقاط لأن اقتصادات الولايات المتحدة وأوروبا والاتحاد الأوروبي تشكل مصادر سياحية كبيرة بالنسبة لنا، والتجارة الزراعية، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات المالية التي تشكل الشريان الرئيسي في اقتصادنا. لذلك نحث على أن ينصب التركيز على الحفاظ على الانتعاش الاقتصاد العالمي من أجل مصلحة المجتمع العالمي.

إن سانت لوسيا بوصفها دولة جزرية نامية صغيرة ذات اقتصاد مفتوح بدرجة عالية، سددت لها آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية ضربة شديدة. وشأنها شأن معظم البلدان الجزرية النامية الصغيرة فقد أدت الأزمة إلى تدهور في اقتصاد سانت لوسيا، مما نجم عنه انكماش في الناتج القومي الإجمالي وزيادة في مستوى البطالة وضعف في المركز المالي للحكومة.

إن الانخفاض في النشاط الاقتصادي نجم بصورة رئيسية عن انخفاض في أعداد السواح الوافدين الماكثين، وانخفاض إنتاج القطاع الزراعي وهبوط حاد في مشاريع البناء. ويعود الانخفاض في أعمال قطاع البناء إلى هبوط في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث أضر تجميد الائتمان الدولي في تمويل عدد من مشاريع تشييد الفنادق في سانت لوسيا. ويعود السبب في ذلك أيضا إلى انخفاض في التحويلات المالية الذي ساعد في السابق على استدامة قطاع الإسكان المحلي.

وعلى الرغم من الانخفاض في تحصيل الإيرادات، ازدادت النفقات، مما نجم عن ذلك تدهور الموقف المالي. وقد أدت تلك النتيجة إلى توسيع العجز المالي العام لدى الحكومة إلى ٤,٨ في المائة في الناتج القومي الإجمالي في السنة المالية ٢٠٠٩-٢٠١٠، بالمقارنة مع عجز بنسبة ١,٩ في المائة في الناتج القومي الإجمالي في العام السابق. وارتفع الدين العام، كنسبة مئوية في الناتج القومي الإجمالي، من ٦٦ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٧١ في المائة في عام ٢٠٠٩ نتيجة الزيادات في الإقراض لتمويل عجز الميزانية.

إن الآثار المالية لمزيج من الصدمات العالمية والإقليمية حملت حكومة سانت لوسيا على تنفيذ عدد من التدابير التي تستهدف التخفيف من أثر التحديات الاجتماعية والمالية والتنظيمية للأزمة. وقامت الحكومة للتخفيف من آثار صدمات ارتفاع الأسعار، بتنفيذ عدد من التدابير لحماية أضعف الناس في القطاعات السكانية لدينا.

إن هذه التدابير تضمنت استحداث برامج عمالة طويلة الأجل، وتعليق الرسوم الجمركية والضرائب على المستوردات من المواد الأساسية للمستهلك، وفرض الرقابة على تسعير مواد التجزئة وهوامش الربح فيما يتعلق بنفس المواد الغذائية الأساسية، وتوفير الدعم لتحديد أسعار السلع الأساسية بالنسبة للمجموعات الضعيفة.

إن حكومة سانت لوسيا في معرض ردها الاستراتيجي على الأزمة وإرساء أساس للنمو، وضعت استراتيجية إنمائية متوسطة الأجل للفترة ٢٠١١-٢٠١٦. وسوف تعمل الخطة على استكشاف مصادر نمو جديدة ناشئة، من قبيل الدخل المتأتي من التعليم للطلاب الوافدين من الخارج، ومن قطاعات الصحة، والسياحة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات العالية الجودة، وتوسيع القطاعات القائمة الهامة جدا، من قبيل السياحة والزراعة والتصنيع.

إن توقيع اتفاق الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٨، وتنفيذ السوق والاقتصاد الموحدين للجماعة الكاريبية والوحدة الاقتصادية التابعة لمنظمة دول شرق البحر الكاريبي يفرضان مجموعة متنوعة من التحديات ويوفران فرصا جديدة لسانت لوسيا. وتتمثل الأولوية الاستراتيجية للحكومة في تطوير شراكات مجدية مع القطاع

الخاص للصمود أمام التحديات واغتنام الفرص المتاحة. وستعزز قدرة القطاع الخاص لاغتنام الفرصة التي توفرها هذه الترتيبات التجارية.

ومهما يكن من أمر، تقر الحكومة بأن هذا سوف يتطلب طائفة من التحسينات العامة في بيئة الأعمال التجارية، بما في ذلك تعزيز مناخ الاستثمار، وتوسيع قاعدة المهارات، وتعزيز التكيف مع الابتكار والتكنولوجيا، وتحسين خدمات النقل الدولي وغير ذلك من الهياكل الأساسية. وكل تلك المسائل ستقتضي قدرا كبيرا من رأس المال.

وفي حين ردت الحكومة على التحديات بتطوير برامج ومشاريع محددة لتحسين مناخ الأعمال التجارية في سانت لوسيا، من المهم للغاية دور المؤسسات المالية الدولية وهيئات من قبيل مجموعة العشرين في استقرار الاقتصاد العالمي واستعادة النمو في البلدان النامية الصغيرة، على شاكلة سانت لوسيا. وحيث تنصب جهود الانتعاش العالمي على إرساء أساس لنمو مستدام ومتوازن، تعمل سانت لوسيا، من خلال سياستها الجديدة على إعداد توجيهات وبرامج، من أجل الاستفادة من توقعات النمو في الاقتصاد العالمي.

وفي هذا الخصوص، ندعو إلى استعراض ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدات إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، وعلى وجه الخصوص، من أجل تعزيز التدابير للتصدي لأوجه الضعف لدى جميع البلدان الجزرية الصغيرة النامية ولإيجاد الدعم داخل منظومة الأمم المتحدة لفئة خاصة. إن أغلبية البلدان الجزرية النامية لا تتلقى حصة منصفة من المساعدات لأننا مدرجون في فئة البلدان المتوسطة الدخل. غير أن كوننا بلدانا متوسطة الدخل لا يقلل من أوجه ضعفنا. وهناك حاجة أكبر للدعوة ولدور تعبئة الموارد للدول الجزرية الصغيرة النامية بموجب استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للبلدان الجزرية الصغيرة النامية.

وعليه، فإن دعم المجتمع الدولي ضروري إذا كان لسانت لوسيا وللدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى أن تحقق أهداف التنمية المستدامة وأن تحسن بالتالي مستوى معيشة سكانها وتبلغ جميع الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

وأود أن أشير الآن بإيجاز إلى بيئتنا الأخلاقية. ومن بين الكوارث التي نواجهها حاليا، نستطيع أن نتقبل أن بعضها حوادث طبيعية، ولكن البعض الآخر نحن من يتسبب فيه. فالصراعات الناجمة عن الخلافات من حيث الأيديولوجية أو المعتقدات السياسية، والظروف الدينية والاقتصادية، أفرزت تحديات للسلم والأمن العالميين، بما في ذلك العديد من الفظائع الجسيمة التي شهدها العالم. وعلى الرغم من العديد من أوجه التقدم في التكنولوجيا والتعليم والصحة وزيادة التقدم المادي، يبدو أن العالم يعاني من قلق واستياء ذهني. ويبدو أننا لم نعثر على صيغة لحفظ السلام وبناء السلام داخل الدول حتى بعد ٦٠ عاما من السعي.

إن حفظ السلام وبناء السلام عنصران أساسيان للتنمية المستدامة في كل أرجاء العالم. ولكن حفظ السلام يتجاوز بكثير نطاق الصراع الأهلي. ويسرنا أن هناك حاليا قبولا للعلاقة بين مسائل الأمن غير التقليدية كالفقر والصحة، من ناحية، والصراع من ناحية أخرى. ولعل الفهم الجديد سيساعدنا على إيجاد الحل.

إننا ندرك أن الأمم المتحدة غير قادرة على حل كل المسائل الخلافية في العالم وأن أفضل الحلول هي الحلول المستنبطة محليا. ولكن هناك مجالات محددة تستطيع الأمم المتحدة أن تحدث فيها تغييرا إلى الأفضل. وفي مثل تلك الحالات، يتعين علينا أن نقوي دور الأمم المتحدة في تعزيز

السلام والتنمية. وفي هذا الصدد، ومع مراعاة وضع أهداف واقعية، نتطلع إلى إصلاح مجلس الأمن. فنحن بحاجة إلى نظام دولي قائم على المساواة وإلى اتباع نهج أكثر توازنا حيال الأمن الدولي.

إننا نقر بأن الدول تبقى المسؤولة الرئيسية ولا يمكنها التخلي عن تنفيذ السياسات، وسن التشريعات الوطنية ورعاية البيئة المؤاتية التي يتمتع الجميع في ظلها بحقوق الإنسان. وحينما لا يتم التمتع بتلك الحقوق، يؤدي ذلك إلى إعاقة النمو الاقتصادي وإلى الشلل في التنمية. ومن بين الأدوار الرئيسية للأمم المتحدة كفالة تحول النمو الاقتصادي إلى تمتع الجميع بحقوق الإنسان على نطاق أوسع. فبدون حقوق الإنسان، لن نكون قادرين على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولن نتمكن من النهوض بالبشرية. وحينما نتوقع من الأمم المتحدة أن تحمي حقوق الإنسان، فإننا نتوقع الأمر ذاته من أنفسنا. ففي نهاية المطاف، نحن الأمم المتحدة.

والأمن البشري، كذلك، جزء لا يتجزأ من مسألة حقوق الإنسان. وكأعضاء في الأمم المتحدة، نحن معنيون بالحياة البشرية والتعليم وطول العمر والاندماج الاجتماعي. والأمم المتحدة لم تكن لتقوم لو لم ينشغل بتحقيق الرفاه للوجود الجماعي. وعليه، فإن احترام حقوق الإنسان وحماية الأمن البشري متآزران.

إن أغلبية الناس يريدون السلام والديمقراطية والمساواة الاجتماعية، ونحن نقر بالمسؤولية المتأصلة للدولة عن توفير ذلك لمواطنيها. وإذا كان للحكومات أن تنجح، فيجب أن يشارك الشعب في وضع وتنفيذ استراتيجيات تعزيز القدرة الوطنية على تحقيق هذه الأهداف. ولكن في ظل العولمة، فإن التهديدات المتطورة باستمرار بسبب فشل دولة واحدة في صون نظامها الاجتماعي تؤثر تداعياتها على سائر العالم. وكل دولة تحتاج إلى التعاون الدولي من أجل الحفاظ على أمنها.

إننا في البلدان الكاريبية نأخذ مسألة الأمن على محمل الجد. ونحن نعاني من الانتشار المتزايد للجريمة وأعمال العنف، التي يفاقمها نسبيا الحصول السهل على الأسلحة النارية. وقد زاد عدد عمليات القتل المرتبط بتلك الأسلحة إلى مستويات لا يمكن قبولها، وزاد من تفاقم ذلك تردي الحالة الاقتصادية.

والمأساة الكبرى الأخرى من مآسي عصرنا هي الاتجار غير المشروع بالمخدرات بلا ضوابط. ويجب أن نجد حلا للمشكلتين. ولذلك، فإننا ننظر باستغراب إلى إغلاق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في منطقة البحر الكاريبي. إننا ندعو إلى إعادة تقييم ذلك القرار. كما أننا ندعو إلى إبرام معاهدة شاملة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بموازاة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي بعض أجزاء العالم، يفوق عدد الوفيات بسبب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عدد الوفيات لأسباب طبيعية.

وفي إطار محاولاتنا للوفاء بالتزامنا بالأهداف الإنمائية للألفية، ما فتئنا نعمل مع العديد من الشركاء، بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكندا، ومع جيراننا في أمريكا اللاتينية والهند واليابان وكوريا الجنوبية، على سبيل المثال لا الحصر. بيد أنني أود أن أوجه نداء إلى هذه الهيئة لدعم تطلعات جمهورية الصين في تايوان لكي تسهم في التعاون العالمي عبر عضويتها ومشاركتها الفعالة في هيئات النقل الجوي والصحة وفي مناقشات تغير المناخ، بما في ذلك المنظمة الدولية للملاحة الجوية، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وغيرها من المنظمات ذات الطابع العالمي.

إن إسهام تايوان في مساعدة البلدان التي طلبت المساعدة يضاهي مساعدة أي بلد آخر، وقد فعلت ذلك بدون طلب الكثير في المقابل. وينبغي ألا يُمنع أي بلد من الإسهام من أجل البشرية، لأنها تتشاطر فعلا معنا هذا العالم وإسهاماتها من أجل مسائل الصحة والبيئة لا حدود لها.

كما أن تزايد الشواغل بشأن السلامة الجوية لا يزال يمثل أولوية عالمية. ولذلك، نأمل أن محادثات عبر المضيق الجارية ستفضي إلى حل سلمي. فهذه مشكلة طال أمدها وتستحق حلا عاجلا ومقبولا من قبل الجميع ومتماشيا مع ميثاق ومبادئ الأمم المتحدة، وكذلك مع تطلعات الشعوب إلى التنمية الذاتية والتقدم.

وما زال العالم يشهد بعض الظواهر التي عفا عليها الزمن، ومن بينها الحصار المفروض على كوبا. وقد انتقلنا إلى عالم حلت فيه انعدام اليقين السياسي مكان انعدام اليقين الاقتصادي. وعلى الرغم من ذلك، بقيت الآلية التي وضعت للتعامل مع حالة عدم اليقين السياسي، وهي تستخدم الآن للتعامل مع حالة الاختناق الاقتصادي، حتى مع أننا نناشد الجميع التعاون والتفاهم في المجالات الأخرى. ويجب أن نحترم الرغبات التي يعبر عنها الناس بحرية في منطقتنا وأن نحترم حقهم في تقرير مصيرهم وتحديد الطريق إليه. ومنطقتنا متنوعة، إلا أن تطلعاتنا مشتركة. والاحترام المتبادل وحده هو الذي سيعزز العلاقة الضرورية والحيوية لتنمية منطقتنا.

مرة أخرى، أرجو أن تسمحوا لي بأن أتطرق إلى نقطة أخرى تتعلق بالاحترام. عندما اتخذت منظمة التجارة العالمية قراراً ضد نظامنا التفضيلي الخاص بالموز، قيل لنا أن علينا بالامتثال. والآن، وبعد أن حكمت منظمة التجارة العالمية لصالح جهودنا في قطاع الخدمات – وأتكلم هنا عن الحكم المؤيد الذي حصلنا عليه بشأن نزاع القمار الذي أحالته أنتيغوا وبربودا إلى المنظمة – ثمة امتناع عن الامتثال. إننا لا يمكن أن نكيل بمكيالين. لذلك، نحث جميع الأطراف على الاتفاق بصورة متبادلة على مبادئ يتفق عليها لكي تحكم العلاقات بين الدول، كبيرها وصغيرها، حتى يعامل الجميع بإنصاف.

إن عالمنا في أزمة. ونحن نواجه عالماً متنامياً وأكثر عدوانية ونهماً للموارد، مما أدى إلى تقويض العدالة والإنسانية. والأوقات المضطربة التي نعيشها لا يمكن أن تنتهي إلا بالالتزام المتزايد والمتواصل بالتنمية البشرية. فلنعمل جميعاً لتحقيق ذلك الهدف ومن أجل استدامة التنوع البيولوجي والبشرية.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء سانت لوسيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد ستيفنسون كينغ، رئيس وزراء سانت لوسيا، من المنصة.

الرئيس بالنيابة: نظراً لتأخر الوقت، أناشد جميع المتكلمين أن يلتزموا قدر الإمكان بالوقت المحدد بـ ١٥ دقيقة، حتى يتسنى لبقية المتكلمين الإدلاء ببياناتهم.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد موراي مكولي، وزير خارجية نيوزيلندا.

السيد مكولي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أترأس وفد نيوزيلندا هذا العام. إن افتتاح الدورة الجديدة للجمعية العامة هو خير مثال على قدرة الأمم المتحدة على جمعنا معاً. ومناقشاتنا هنا ستكون متنوعة، إلا أنها ستركز بالضرورة على مسألتين رئيسيتين: الأمن العالمي والتنمية الاقتصادية المستدامة.

إننا نريد أن نجعل عالمنا أكثر سلامة وأمناً وازدهاراً. وهذه الأهداف تتطلب عملاً جماعياً قوياً مع التركيز على النتائج العملية. ونيوزيلندا تغتنم كل فرصة للإسهام. إننا بلد

فتي وصغير ومتفتح الذهن. ونحن نعول على أمم متحدة ذات فعالية ومصداقية.

ونيوزيلندا تعتز بتنوعها. فإلى جانب سكاننا الماوري الأصليين، نحن خليط من البشر من أوروبا وآسيا والمحيط الهادئ. وصلاتنا مع أوروبا قائمة على التاريخ والتقاليد. أما في داخل آسيا، فإننا نطور علاقات اقتصادية وأمنية أقوى على الدوام. ويرتبط مستقبلنا ارتباطاً وثيقاً بكل من هاتين المنطقتين. ونحن نركز بقوة أيضاً على أقرب جيراننا في جنوب المحيط الهادئ. فنيوزيلندا من بلدان المحيط الهادئ. وأوكلاند هي أكبر مدن المحيط الهادئ في العالم، ويعيش في نيوزيلندا من مواطني بعض بلدان المحيط الهادئ عدد أكبر ممن يعيشون في أوطانهم.

إن أمن وتنمية المنطقة هو شاغل رئيسي لنا في نيوزيلندا دائماً. ويقلقنا بشدة أن جنوب المحيط الهادئ يأتي في المركز الثاني بعد منطقة جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية من حيث التخلف عن ركب التقدم صوب تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية. إننا نريد أن نرى الأهداف الإنمائية للألفية وقد تحققت، ونريد أن نرى منطقة المحيط الهادئ الكبرى وقد ازدهرت عن طريق الحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية المستدامة. ولهذا السبب، توزع نيوزيلندا مواردها الإنمائية داخل منطقتها على نحو متزايد، لأن الحاجة تشتد إليها هناك، وحيثما ستكون أكثر فعالية.

وتحديات التنمية في منطقة المحيط الهادئ معقدة للغاية، في ظل اقتصادات هشة وظروف بيئية بالغة الصعوبة. وقد زادت نيوزيلندا من المستوى العام للمساعدات الإنمائية، وستواصل زيادتها، بالرغم من الأوقات العصيبة التي يجتازها اقتصادنا المحلي. وستكرس نسبة أعلى من الميزانية الأكبر لمنطقتنا.

ولكن المال وحده لا يكفي؛ ففعالية المعونة والتنسيق بين المانحين أمر حيوي الأهمية. وسيعتمد التقدم كذلك على الحكم الرشيد داخل المنطقة.

ويصادف العام القادم الذكرى السنوية الأربعين لإنشاء منتدى جزر المحيط الهادئ، وهو الهيئة المركزية للمشاركة الإقليمية في المحيط الهادئ، التي عقدت اجتماعها الأول في نيوزيلندا في عام ١٩٧١. وسوف نستضيف زعماء من جميع أنحاء المنطقة مرة أخرى في نيوزيلندا في أيلول/سبتمبر القادم للاحتفال بإنجازاتنا التي تحققت على مدى أربعين عاماً وتقييم التحديات التي يتعين علينا مواجهتها في المستقبل.

لقد عزز العام الماضي الحاجة إلى إدارة أفضل للكوارث. وقبل ثلاثة أسابيع تحديداً، استيقظ السكان في كرايست تشيرش على أكثر الزلازل تدميراً في نيوزيلندا منذ ٨٠ عاماً. والأمر الأقرب إلى المعجزة أنه لم تقع أي خسائر في الأرواح، إلا أن الأضرار تقدر بـبلايين الدولارات، وتضررت حياة السكان وأرزاقهم. وما زالت توابع الزلزال الكبيرة تؤثر عليهم. ولكن، بعد أقل من شهر، تم إصلاح الطرق وترميم المباني، وعادت البنية الأساسية للسياحة إلى العمل بكامل طاقتها تقريباً، وحياة الناس تبنى من جديد.

لكن الآخرين كانوا أقل حظاً. فالزلازل في هايتي وشيلي والفيضانات الأخيرة في باكستان تذكّرنا بالنطاق المدمر للكوارث من هذا القبيل. وقد تعرض المحيط الهادئ لضربات شديدة أيضاً. وفي هذا الشهر، تحل الذكرى السنوية الأولى لأمواج تسونامي المحيط الهادئ التي أودت بحياة ١٨٤ شخصاً في ساموا وساموا الأمريكية وتونغا.

إن هذه الأحداث وغيرها تدلل على أهمية التأهب للكوارث وإدارتها والتعافي منها. وتجربة نيوزيلندا مع الزلازل الكبيرة علمتنا كيفية التخفيف من الأخطار وإنفاذ مدونات

بناء قوية، وتنفيذ خطط فعالة للتعافي. ولكن، هناك دروس ينبغي أن نتعلمها من التجربة الأخيرة هذه. سنعمل مع منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والوكالات الدولية الأخرى لضمان تشارك تلك الدروس مع الآخرين لمساعدتهم على التأهب.

ومع أن التنمية وإدارة الكوارث أمران أساسيان في سعينا من أجل عالم أكثر أماناً، فإن الأمن هو ما يعززهما. وحفظ السلام مسؤولية أساسية لهذه المنظمة. والواقع أن عملياتها لحفظ السلام هي التي تشكل مفاهيم الأمم المتحدة بالنسبة للعديد من الشعوب في مختلف أنحاء العالم.

ونيوزيلندا تلتزم بدعم الأمن العالمي وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولذلك، فإننا نشارك في عمليات حفظ السلام ودعم السلام منذ أربعينيات القرن الماضي. وجنود نيوزيلندا وأفراد الشرطة ومهندسوها وضباط الجمارك والأطباء وغيرهم من الأفراد يشاركون اليوم في ١٢ عملية على امتداد العالم من أفريقيا وأفغانستان والشرق الأوسط إلى آسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

ويتجلى أوضح الأمثلة الدالة على التزام نيوزيلندا بمبادئ المسؤولية الجماعية في تيمور – ليشتي. فمنذ عام ١٩٩٩، ظلت نيوزيلندا جزءاً من كل بعثات الأمم المتحدة التي عملت في تيمور – ليشتي. وكان لنا دور رئيسي في العمليات العسكرية الدولية التي أذنت بها الأمم المتحدة لإعادة النظام هناك في عام ١٩٩٩، ومرة أخرى في عام ٢٠٠٦. أكثر من ٦ ٠٠٠ نيوزيلندي عملوا في تيمور خلال العقد الماضي – وهو جهد كبير لبلد لا يزيد تعداد سكانه على ٤,٤ مليون نسمة.

وبطبيعة الحال، فإن المساعدة في ضمان السلام والاستقرار في منطقتنا فحسب لا تكفي. كان هناك نيوزيلنديون بين من تضرروا بالإرهاب، حيث لقوا حتفهم في الاعتداءات التي وقعت على مسافة غير بعيدة من هنا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، كما قُتل آخرون في بالي، وفي لندن، وفي جاكرتا.

والحاجة إلى الاستجابة بشكل حاسم لأولئك الذين يرتكبون مثل هذه الفظائع سبب رئيسي وراء قيادة نيوزيلندا لفريق إعادة الإعمار في باميان، أفغانستان، منذ عام ٢٠٠٣. لقد أعدنا نشر قواتنا الخاصة لتعمل جنبا إلى جنب مع الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي لمنع ارتداد ذلك البلد إلى سابق عهده ملاذا آمنا للقاعدة. يجب أن نتصدى للظروف التي يزدهر فيها الإرهاب. إننا الآن بصدد مضاعفة إنفاقنا من أجل التنمية في باميان. كما وضعنا مؤخرا، ولأول مرة، فريق إعادة إعمار المقاطعات تحت إدارة مدنية.

تؤيد نيوزيلندا بقوة أيضا إصلاح عمليات حفظ السلام. لقد كان التوسع في عمليات حفظ السلام منذ عام ١٩٩٠ توسعا هائلا، ولم يسبق أبدا لهذه المنظمة أن نشرت هذا العدد من البعثات في بيئات بالغة التعقيد. وقد فتح هذا التوسع باب المناقشة حول الطريقة التي تدير بها الأمم المتحدة عملياتها لحفظ السلام. ثمة حاجة إلى وضع ولايات واضحة وقابلة للتنفيذ، كما ينبغي رصد ما يُحرز من تقدم على نحو أفضل ورفع مستوى الكفاءة.

كذلك نسهم في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز بناء السلام من الناحية العملية، بما في ذلك الحاجة إلى مشاركة أفضل للنساء في بناء السلام. بطبيعة الحال، لم تكن استجابة الأمم المتحدة للأزمات ناجحة في كل الحالات. لذلك أيدت نيوزيلندا بقوة مفهوم المسؤولية عن الحماية. ويسعدنا أن نسهم في المكتب المقترح للمستشار الخاص المعني بمنع جريمة الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية، ونتطلع إلى مزيد من التطبيق الشامل لمفهوم مسؤولية الحماية عن طريق منظومة الأمم المتحدة.

يتطلب التحقيق الفعال لهذين الهدفين – مكافحة الإرهاب وصون السلم والأمن – عملا جماعيا متسقا. إن الأمم المتحدة هي خير وسيلة لمثل ذلك العمل. لقد كانت نيوزيلندا دائما، وستظل، فخورة بكونها جزءا من المجتمع الذي يقوم بذلك العمل الجماعي. وفي إطار ذلك الالتزام، فإن نيوزيلندا قد رشحت نفسها لمقعد في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. ونحن إذ نفعل ذلك سنتعاون مع الآخرين الذين يرغبون في أن يكون العالم أكثر أمنا ورخاء.

تحققت إنجازات هامة هذا العام في مجال نزع السلاح عالميا. وترحب نيوزيلندا بخطة العمل التي اعتُمدت هذا العام في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبالقمة الرائدة بشأن الأمن النووي، ودخول معاهدة الذخائر العنقودية حيّز النفاذ. تلك كلها نجاحات ملموسة وذات طابع عملي. ولكننا لا نزال نواجه تحديات كبيرة. إن نيوزيلندا قلقة حيال الجمود المستمر الذي أصاب مؤتمر نزع السلاح. ويمثل الاجتماع الرفيع المستوى بشأن نزع السلاح الذي عقده الأمين العام صباح اليوم خطوة هامة نحو الاعتراف بالمشكلة ومحاولة إحراز تقدم.

من الشواغل الكبيرة لنيوزيلندا، بوصفها بلدا يفاخر بإنجازاته في مجال التنمية المستدامة، المسائل العالمية المتعلقة بالبيئة. في الوقت الذي نعمل فيه على الوصول إلى نتائج في كانكون، نشارك أيضا في مشروعات ذات منحى عملي للتصدي لتغير المناخ. أحد تلك المشروعات هو التحالف العالمي للبحث في مجال غازات الدفيئة الناتجة عن الزراعة. إن ١٤ في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة في العالم مصدرها الزراعة. وفي الوقت نفسه، ثمة إسقاطات بأن إنتاج العالم من الغذاء بحاجة إلى زيادة بمعدل ٥٠ في المائة في السنوات العشرين القادمة، وإلى الزيادة إلى الضعف في السنوات الأربعين القادمة لإطعام عالم ينمو باستمرار.

من الواضح أننا بحاجة إلى اختراق علمي ليساعدنا على مواجهة التحدي المتمثل في إنتاج مزيد من الغذاء مع خفض الانبعاثات في نفس الوقت. وقد أنشأت نيوزيلندا ذلك التحالف، الذي يضم الآن ثلاثين بلدا زراعيا، بغية إيجاد الوسائل الكفيلة بالتصدي لتلك المشكلة. ويتواصل العلماء والباحثون في جميع أنحاء العالم الآن في محالة لإقامة التوازن بين الحاجة إلى زيادة الإنتاج الزراعي والحاجة إلى التعاطي مع مشكلة تغير المناخ. هذا مثال واحد على الطريقة التي تتمكن بها البلدان من توحيد صفوفها للتصدي لمسألة تغير المناخ بشكل حقيقي.

حين كنت هنا العام الماضي، كنا نترقب لنرى ما إذا كان العالم سيستطيع الخروج من وهدة الركود الاقتصادي العالمي. لقد تحقق تقدم كبير منذئذ وتشير المؤشرات الاقتصادية الرئيسية إلى الاتجاه السليم بشكل عام. وقد اتسمت الاستجابة الدولية السريعة والمتسقة، بما في ذلك مجموعة العشرين، بالفعالية. كذلك صمد النظام التجاري القائم على قواعد منظمة التجارة العالمية. ولكن نيوزيلندا، مثلها مثل بلدان كثيرة، تشعر بالإحباط لعجزنا عن اختتام جولة الدوحة للتنمية.

خلال الأيام القليلة الماضية، وبخاصة في سياق المناقشة بشأن ما أحرز من تقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، استمعت إلى كثير من الكلمات الطيبة تأييدا للفئات المحرومة. وأنتهز هذه الفرصة لأذكّر أولئك المتكلمين وبلدانهم بأن أكثر التدابير كفاءة على الإطلاق لتحسين أوضاع الفئات المحرومة في العالم يتمثل في إنشاء الإطار الذي يمكّنهم من السعي إلى مستقبل أفضل.

أؤيد بقوة ما ذكره الرئيس أوباما في خطابه بالأمس من أنه لا وجود لبديل مقبول لتسوية نزاع الشرق الأوسط بخلاف التسوية القائمة على وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين،

تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. إننا نؤمن بأن المفاوضات المباشرة التي يجلس فيها الطرفان على المائدة هي السبيل الوحيد لتسوية هذا النزاع. ونهنئ الرئيس عباس ورئيس الوزراء نتنياهو على شجاعتهما بقبول التفاوض في ظروف بالغة الصعوبة. كما ندعو إسرائيل إلى أن تستجيب لنداء المجتمع الدولي من أجل تمديد قرار تجميد بناء المستوطنات وتهيئة الظروف الموائمة لاستمرار المفاوضات المباشرة.

كذلك نتفق مع الرئيس أوباما في أن المسؤولية عن تسوية النزاع في الشرق الأوسط ليست مقصورة على إسرائيل وفلسطين. ينبغي لبلدان المنطقة بشكل خاص، وعلى بقية البلدان أيضا، أن تعمل من أجل إيجاد تسوية في الشرق الأوسط. إن نيوزيلندا، من موقعها كصديق لإسرائيل كما لفلسطين، ستقوم بدورها في هذا المضمار. لقد قمت مؤخرا بزيارة سيناء حيث يتولى ضابط نيوزيلندي قيادة القوة المتعددة الجنسيات والمراقبين. وذُكِّرتُ في تلك المناسبة بالسلام القائم بين إسرائيل ومصر منذ أكثر من ٣٠ سنة وهو أمر ما كان ليخطر على بال في يوم من الأيام. وإذا التزم الطرفان، ووجدا دعما من المجتمع الدولي، فإن باستطاعة إسرائيل وفلسطين أن يتحررا أيضا من النزاع. إن لنا جميعا مصلحة كبيرة في بلوغ ذلك الهدف، وسوف تنزع تسوية المسألة الفلسطينية الفتيل الذي ينذر بإشعال نزاع في الشرق الأوسط وخارجه.

لذلك نحن اليوم نؤيد الرئيس أوباما والآخرين الذين يؤمنون بأن هذا النزاع يمكن، بل يجب، تسويته. ونناشد جميع أعضاء الأمم المتحدة أن يعطوا دعما للعملية في الأسابيع الحرجة القادمة.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أوسور سكارفيدينسون، وزير الخارجية والتجارية الخارجية في جمهورية أيسلندا.

السيد سكارفيدينسون (أيسلندا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي في البدء أن أهنئ سعادة السيد جوزيف ديس على انتخابه رئيسا للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة وأن أؤكد له التعاون المطلق من وفد أيسلندا.

في أول مرة تكلمت فيها من هذا المنبر المتميز العام الماضي، كانت بلادي نهبا لأزمة مالية تسببت في انهيار النظام المصرفي الأيسلندي انهيارا كاملا. وفاقم أزمتنا المالية تزامنها مع ركود اقتصادي عالمي، ولكن من واجبي أن أقول لكم بكل أمانة إنها كانت، إلى درجة كبيرة، من صنع أيسلندا نفسها. لقد كانت الأزمة نتاجا لنظام احتضن وجهة نظر الليبرالية الجديدة القائمة على الرأسمالية النهمة واللوائح التنظيمية المتراخية. كان لا بد من إصدار قوانين طوارئ اقتصادية. وكنا بحاجة إلى يد المساعدة من أسرتنا المباشرة في الشمال، الدول الاسكندنافية، بما فيها جزر فارو وأصدقاؤنا البولنديون في شكل قروض نقدية لمجرد حماية مجتمعنا من الانهيار.

الآن وقد ابتلعنا الدواء المر في شكل تقليص مالي وإصلاح مالي جذري، شرعنا في التعاون الوثيق مع صندوق النقد الدولي. إن أيسلندا قدمت ترشيحها الآن لعضوية الاتحاد الأوروبي وهو أمر سيبت فيه الشعب الأيسلندي في الوقت المناسب عن طريق الاستفتاء.

وثمة مدع عام معين خصيصا يعمل الآن على معالجة قضايا المصرفيين الذين يزعم أنهم خالفوا القانون، ويناقش البرلمان في أيسلندا هذا الأسبوع ما إذا كان سيحاكم وزراء سابقون. فنحن، إذا، اتخذنا إجراءات صارمة وحاسمة.

حسنا، بإمكاني أن أخبركم أن هذا الدواء فعل فعله. فأيسلندا ماضية على الطريق الصحيح. ونحن ماضون على طريق الانتعاش بثبات. إننا ننعم بالكثير من الموارد كالسمك في المحيط، وقوة مساقط مياهنا الغزيرة، وفوارات المياه الساخنة من جوف الأرض، والبيئة الطبيعية النقية التي تدعم

قطاع السياحة المزدهر. فالنمو الاقتصادي آخذ في العودة إلى أيسلندا في نهاية المطاف.

لذلك، يسعدني جدا أن أبلغ الجمعية بأن صندوق النقد الدولي أعلن في هذا الصيف أن الكساد الاقتصادي في أيسلندا، تقنيا، قد انتهى. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الدول الأعضاء على دعمها وتفهّمها.

إن الأزمة فتحت أعيننا على الأمور الهامة في الحياة، القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. ونحن في بلدنا اتخذنا خطوات هامة لتغيير الدستور بغية زيادة سلطة الشعب. ونشعر بالاعتزاز أيضا لأننا كفلنا قانون المساواة الكاملة للشراكات بين الجنس الواحد، ونحث الدول الأخرى بقوة على إزالة كل أشكال التمييز المبني على التوجه الجنسي.

وكما تعلم الجمعية، إن سياستنا الخارجية بيّنت على الدوام الأولوية العليا التي نوليها للمساواة بين الجنسين. ونحتفل في هذا العام بمرور ٩٥ عاما منذ أن نالت المرأة لأول مرة الحق في التصويت، و ٣٠ عاما منذ أن انتخبت امرأة لأول مرة رئيسة لأيسلندا. ومثلما رأى الأعضاء بأم العين عندما تكلمت رئيسة وزراء أيسلندا هنا في هذا الأسبوع، فإن حكومة أيسلندا ترأسها الآن امرأة.

ولدينا السبب للاحتفال في نيويورك أيضا. إن أيسلندا ما فتئت تدعم لسنوات إنشاء كيان جنساني جديد وموحد في الأمم المتحدة، والآن أصبح هذا الكيان حقيقة. إن ما فعلته أيتها الأمم المتحدة أمر جيد، فأنت تستحقين الشكر الكبير على ما لديك من رؤيا وشجاعة. ويمكنني القول إن أيسلندا ستكون داعمة قوية لجهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، تماما مثلما كنا خلال المرحلة الانتقالية.

وأعتقد أن هناك أيضا سببا آخر لتحتفل هذه الجمعية، وهو أننا سنحتفل في الشهر المقبل بالذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). هذه أولوية بالنسبة إلى السياسة الخارجية في أيسلندا. فلتجتمع دول الأمم المتحدة معا للاحتفال عن طريق زيادة مشاركة المرأة في مفاوضات السلام. فتمكين المرأة هو تمكين للمجتمع.

وبالإشارة إلى حقوق المرأة تحديدا، علمنا مع الحزن الشديد بقرار المحاكم الإيرانية القاضية برجم امرأة إيرانية حتى الموت، وهي سكينه محمدي أشتياني. وأطالب الرئيس أحمدي نجاد، نيابة عن شعب أيسلندا، بعدم تعريض أشتياني للرجم.

عندما نواجه الأخطار المحدقة بنا الناجمة عن تغيّر المناخ، فإن حقوق الإنسان هي في خطر أيضا. إن تغيّر المناخ سيطيح بأرواح عدد كبير من الناس. وسيمحو ما حددناه نحن المجتمع الدولي كحقوقهم الإنسانية الأساسية.

اسمحوا لي بأن أسوق ثلاثة أمثلة مختلفة. إن الدول الجزرية الصغيرة في المحيط الهادئ معرضة للخطر بفعل ارتفاع مستوى البحار، إلى درجة أن أممها برمتها قد تجبر على مغادرة أرض أجدادها – كيريباس، على سبيل المثال. والفيضانات التي حصلت في باكستان سببت الموت للعديدين، والدمار لعشرات ملايين الناس. وذوبان الجليد في القطب الشمالي قد يمنع جيراننا، شعب إنويت، من مواصلة نمط عيشهم التقليدي المستند إلى الصيد على الجليد.

وكل هذا يتفاقم بفعل الاستخدام بلا حدود للوقود الأحفوري الذي يعمل بالفعل على الإخلال بالتوازن الدقيق في الطبيعة. ونحن، دول العالم الغنية، ندفع إذا ثمن نوعية حياتنا الجيدة من حقوق الإنسان للآخرين. وإذا لم نتخذ إجراءات صارمة، أكثر صرامة مما اتفق عليه في كوبنهاغن، فسوف تنظر الأجيال المقبلة إلى أجيالنا وكأنها مجرمة تجاه حقوق الإنسان لدى الشعوب المحتاجة.

وفي الوقت نفسه، هناك الملايين من الناس الذين يفتقرون إلى الحصول على مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي. ويتمثل موقف حكومتي الراسخ في أن الحق

في الحصول على مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي الأساسي ينبغي الاعتراف به كحق إنساني وضروري للتمتع الحقيقي والكامل بالحياة، وبجميع حقوق الإنسان الأخرى.

وفي مكافحة تغيّر المناخ، تحاول أيسلندا أن تكون مثالا يحتذى. فنحن نلبي بالفعل ٨٠ في المائة من احتياجاتنا الطاقوية من خلال الطاقة المتجددة، وهذه النسبة تفوق بكثير أية نسبة يمكن أن تعلن عنها أي دولة أخرى. ونجري حملة لإنشاء صندوق عالمي جديد للمناخ بهدف تمويل نقل التكنولوجيا الخضراء إلى البلدان النامية.

لكننا نحن في أيسلندا نريد أيضا أن نساهم بطريقة أخرى. وكما تعلم الجمعية، لم نتمكن في أيسلندا من منع الثوران البركاني المصحوب بغيوم رمادية ضخمة، لكننا تعلمنا كيف نستغل طاقته الهائلة ونستعملها كطاقة حرارية أرضية. والطاقة الحرارية الأرضية بذاتها لن تحل، بطبيعة الحال، جميع مشاكل المناخ، لكن يمكنها أن تحدث فرقا هائلا في بعض أنحاء العالم.

وفي شرق أفريقيا، إن استعمال قدرة الحرارة الأرضية يمكنه أن يحرر الناس في عدة دول من عبودية الافتقار إلى الطاقة. فهم، مع ذلك، يفتقرون إلى الخبرة المتعلقة بالحرارة الأرضية، والأموال اللازمة للبنية التحتية.

وبالتالي، تشارك أيسلندا رسميا في مناقشات مع بعض الدول الكبيرة العاملة، على سبيل المثال، في شرق أفريقيا لإقامة شراكة ترمي إلى دفع استعمال الحرارة الأرضية في البلدان التي لديها قدرة غير مستعملة. وأيسلندا مستعدة لعرض خبرتها، والشركاء لعرض التمويل اللازم. ويمكن لهذه المبادرة أن تمكّن بعض البلدان من تفادي الافتقار إلى الطاقة، والتحول إلى بلدان صناعية بدون انبعاثات لا لزوم لها، والشروع في السير على طريق الازدهار.

لقد استنفدت الليلة كل هذا البيان تقريبا في الكلام عن حقوق الإنسان بشكل أو بآخر، ولا يمكن مناقشة حقوق الإنسان من دون مناقشة محنة الفلسطينيين وشعب غزة. ولدينا الآن النتائج التي أصدرها الخبراء الذين فوّضهم مجلس حقوق الإنسان، والذين استنتجوا أن إسرائيل خالفت القانون الدولي عن طريق مهاجمة أسطول السفن الذي كان يحمل المساعدات الإنسانية إلى غزة في الربيع الماضي.

إن أيسلندا دانت الغارة بشدة. فهي سببت ردة فعل قوية من عموم المجتمع الأيسلندي. ويمكنني القول للجمعية إن الدولة الأيسلندية تتعاطف تعاطفا عميقا مع الفلسطينيين في محنتهم، الواقعين تحت الاحتلال من جانب سلطة الاضطهاد. وفيما أتكلم، لدينا في إسرائيل عمال أيسلنديون يواجهون العقبات في محاولتهم تقديم المساعدة إلى الناس الذين فقدوا أرجلهم في غزة عن طريق تركيب أطراف اصطناعية لهم، الناس الذين هم في أمسّ الحاجة إلى المساعدة. هذا أمر لا يقبله العالم. إنه عمل لاإنساني وجائر، ونحن نحث إسرائيل على عدم منع المساعدة الإنسانية من الوصول إلى المحتاجين إليها في غزة.

واستمعنا يوم أمس إلى الرئيس أوباما يحث على الصبر، ولكننا استمعنا منه أيضا إلى كلمات تحمل في طياتها الأمل. حسنا، نعلم أن الأحلام تتحقق في بعض الأحيان. وفي بعض الأحيان يتحقق ما هو غير متوقع. وحتى في أحيان أخرى تحدث عجائب. ونحن في أيسلندا سوف ندعم بشدة، بطبيعة الحال، استئناف المحادثات المباشرة، ولنأمل ولنتضرع جميعا أن يتم التوصل إلى حل يتيح لنا، في أسرع وقت ممكن، الترحيب بدولة فلسطين المستقلة بوصفها العضو الـ ١٩٣ في أسرة الأمم المتحدة.

في غضون ذلك، ينبغي لنا جميعا أن نستعمل كل طريقة ممكنة ومعقولة لإظهار تضامننا مع الشعب الفلسطيني.

لم يخف بلدي أيسلندا عندما وقف بالنيابة عن شعوب دول البلطيق قبل ٢٠ عاما تقريبا، وكسر الجليد واعترف باستقلالها، وكان أول بلد يفعل ذلك. ونفس الشيء حدث فيما يتعلق بكرواتيا وسلوفينيا، وفيما بعد في الجبل الأسود. واليوم، أيسلندا لا تخشى الدفاع عن الشعب الفلسطيني أيضا. فكل أمة لديها واجب في الدفاع عن حقوق الإنسان، ومن واجب كل دولة أن تحتج. وهذا يصدق على فلسطين، حيث تنتهك حقوق الإنسان كل يوم، وخاصة في غزة.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة لمعالي، السيد بازيل إيكويبي، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد إيكويبي (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): في الوقت الذي نفتتح فيه هذه الدورة للجمعية العامة، يواجه العالم مشاكل تتمثل في السلم والأمن والأزمات، والصراعات، وعدم المساواة فيما بين الدول، والفقر، والجوع والأمراض. وتضاف إلى المشاكل المتكررة تحديات جديدة، من قبيل تغير المناخ والكوارث الطبيعية، والإرهاب، والقرصنة، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار بالبشر، والانتشار النووي، والأزمة الاقتصادية والمالية. كل هذه القضايا العديدة بحكم طابعها تتحدى المجتمع الدولي برمته ليهب للعمل، وتتطلب حلولا عالمية وجماعية ومنسقة.

إن الأمم المتحدة بحكم طابعها العالمي توفر الآن أكثر من أي وقت مضى أفضل إطار لإيجاد حلول دائمة. وتحقيقا لتلك الغاية، نحتاج إلى منظمة قوية ومصلحة وقادرة على تلبية المطالب الجديدة لعصرنا. وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بالكيان الجديدة للمرأة في الأمم المتحدة وبتعيين رئيسة له، الرئيسة السابقة لشيلي ميشيل باتشيليت، وهي امرأة على جانب من الذكاء، وأتمنى لها كل النجاح.

علينا العمل بتصميم لتحقيق الإصلاحات اللازمة لكي تستأنف الأمم المتحدة عملياتها بوصفها منظمة عالمية وأن تجعلها أداة حقيقية للحوكمة العالمية. ويجب أن تستمر عملية إصلاح مجلس الأمن، من حيث عضويته وأساليب عمله. كذلك نود أن نواصل دراسة الكيفية التي يمكن بها تعزيز الجمعية العامة ودورها.

إن الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية الذي انتهى في ٢٢ أيلول/سبتمبر قد بلغ أوجه في الوثيقة الختامية (القرار ١/٦٥) الذي يحضنا على الوفاء بوعودنا. ونرحب به. وفي الحقيقة، يجب علينا أن نتوحد لتحقيق هذه الأهداف. وكما قلت في ذلك الوقت، قبل يومين، إن التزام الكونغو ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، لا يزال التزاما قويا.

وبينما انقضت ١٠ سنوات منذ الإعلان عن الأهداف، فإن النتائج العامة لتحقيقها متباينة، لا سيما في أفريقيا، ومع ذلك، لا يمكن إنكار التقدم الكبير، الذي أحرز في أفريقيا، خلال نفس الفترة في مجالات جوهرية أخرى، كالأمن والديمقراطية. ويزداد خروجها أفريقيا ككل من حلقة الصراعات المسلحة التي حالت بدرجة كبيرة دون تقدمها نحو التنمية والازدهار. واليوم، وبفضل جهود الاتحاد الأفريقي، ومؤازرة المجتمع الدولي، واشتراك القادة الأفريقيين أنفسهم، تم حل الكثير من النزاعات أو أنها في طريقها إلى الحل. وإذ أخذ ذلك في الحسبان، أطلق على عام ٢٠١٠، سنة السلام والأمن في أفريقيا.

على الرغم من الصعوبات التي نواجهها هنا وهناك في الاضطلاع بالعمليات الانتخابية، فما من شك أن الديمقراطية ، بشكل عام، تستوطن حاليا في أفريقيا، وفي غابون وبوروندي على سبيل المثال لا الحصر، عبرت الجماهير عن نفسها بحرية. ونعزز الأمل في الانتخابات

الوشيكة في الشهور المقبلة، خاصة في كوت ديفوار وغينيا والنيجر وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية، بأن تجرى في مناخ يسوده الهدوء والسكينة. وبصورة مماثلة، يراودنا نفس الأمل، بالنسبة للاستفتاء الذي سيجرى في جنوب السودان، كما نص عليه اتفاق السلام الشامل. وفي هذا الصدد، سنطلب من المجتمع الدولي مواصلة دعم تلك العملية حتى تنتهي.

أما بشأن موضوع وسط أفريقيا، فيوشك مكتب الأمم المتحدة على الافتتاح، وسيوفر هذا المكتب أداة إضافية إلى جانب الآليات القائمة حاليا، للنهوض بالحكم الصالح وبناء السلام والتعاون والتنمية. وفي نفس سياق بناء الثقة والسلم في منطقتنا دون الإقليمية، سوف تستضيف برازافيل في الفترة من ١٥ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر الاجتماع الحادي والثلاثين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، وفي تلك المناسبة، سوف تقطع دول المنطقة دون الإقليمية التزاما بمكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بتوقيعها على اتفاقية كينشاسا.

ومنذ الأحداث المأساوية التي وقعت في التسعينيات من القرن الماضي، وفي أوائل الألفية الثالثة وتسببت بمعاناة كبيرة لبلدي، ما برحت الحكومة الكونغولية تستثمر في مسعى السلام والمصالحة الوطنية، وتعمل على الحفاظ على المنجزات النفيسة التي حققتها. وعلاوة على ذلك، فإن سياسة حسن الجوار التي نتبعها، وهي سياسة ننادي بها على الدوام، تمثل إحدى ركائز سياستنا الخارجية. وهذا يتجلى اليوم في الطريقة التي نعالج بها الأزمة الإنسانية الناجمة عن وصول أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ من الرعايا القادمين إلى أراضينا من مقاطعة خط الاستواء الواقعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والتوقيع في ١٠ حزيران/يونيه الماضي، على الاتفاق الثلاثي بين جمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين ينبغي أن يمكن من حل فوري للمشكلة ويسهم في استقرار الحالة في البلد الشقيق لنا الذي بأمس الحاجة إلى السلم والأمن، خاصة عشية الانتخابات التي سيجريها.

أود هنا أن أشكر جميع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، وأخص بالذكر فرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين على كل أشكال المساعدة الكريمة التي قدمت إلينا.

لقد كرسنا لتونا جزءا رفيع المستوى من اجتماعاتنا في هذا العام، ٢٠١٠ للتنوع البيولوجي وأعلن في ذلك الجزء سنة ٢٠١٠ سنة دولية للتنوع البيولوجي. وثمة تحد جديد لعصرنا، ألا وهو أن التنوع البيولوجي بالغ الأهمية للحياة على الأرض، وتوليه الكونغو اهتماما خاصا، كوننا أحد البلدان التي تضم حوض نهر الكونغو، وهو مغيض رئيسي للكربون. وما من شك لدينا، بأن نتائج هذا الجزء سوف يتردد صداها في الاجتماعات المقبلة التي ستعقد في ناغويا باليابان في تشرين الأول/أكتوبر، وفي كانكون بالمكسيك في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر.

إن رئيس جمهوريتنا، دينيس ساسو نغيسو، يعتبر مسألة التنوع البيولوجي ذات أهمية عالمية فائقة، لأن الغابات الاستوائية، تلعب دورا حيويا في تنظيم واستقرار المناخ العالمي، وبصورة عامة، توفر الخدمات البيئية. وفي هذا السياق، فإن اتفاق كوبنهاغن، الذي أخذ في الحسبان عملية خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهورها، المعروف بأداة خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات. وقد مثل هذا الاتفاق قمة الجهود الرئيسية التي قامت بها البلدان التي تضم أحواض الثلاثة للغابات، حوض نهر الأمازون في الجنوب وأمريكا الوسطى، وحوض

نهر الكونغو في أفريقيا الوسطى، وحوض نهر الميكونغ في جنوب شرقي آسيا.

إن جمهورية الكونغو، مع شركائها في الحوار والتعاون في البلدان الأحد عشر ذات الغابات الاستوائية المطيرة، تؤكد مجددا عزمها وتصميمها على التصدي لتحديات الحفاظ على التنوع البيولوجي وتعزيزه. ولا يمكن لذلك الجهد أن يحقق نتائج دائمة إلا إذا دُعم بتمويل إضافي مستدام وقابل للتنبؤ به.

إن مسألة حقوق الإنسان مدرجة أيضا في جدول أعمال هذه الدورة. وتعزز حكومتي حقوق الإنسان لأنها وثيقة الارتباط بالسلام والتنمية. وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، تصرفت الكونغو دائما في إطار عملية الشرعية الدولية. ويتجلى ذلك في الفلسفة التي يستند إليها دستورنا، وفيما نقوم به من أعمال يومية، وفي المشاركة الواسعة النطاق في الصكوك الدولية ذات الصلة.

وعلى الصعيد المحلي، بالإضافة إلى إصدار قانون حماية الطفل في جمهورية الكونغو، سيعتمد برلماننا قريبا قانونا لتعزيز وحماية الشعوب الأصلية، وقد قدمت الحكومة مشروع القانون إلى البرلمان للتو. واتخذت جمهورية الكونغو عددا من المبادرات في هذا الميدان، وبذلك اتخذت خطوات هامة نحو الاعتراف بحقوق الأقليات والدفاع عنها وحمايتها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، سيزور برازافيل المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية. وستتيح الزيارة فرصة مؤاتية للحوار والتشاور بشأن المسائل المتعلقة بالشعوب الأصلية. ويتوقع أن تساعدنا هذه الزيارة أيضا على التعجيل بتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري العالمي، وهو آلية مجلس حقوق الإنسان التي كان بلدي موضوع نظرها في الفترة من ٦ إلى ٨ أيار/مايو ٢٠٠٩ في جنيف.

إن بلدي مرشح لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٤، ونحن نؤكد مجددا التزامنا بالوفاء بالتزاماتنا الدولية وبدعم جهود المجتمع الدولي لتعزيز تلك الحقوق. وعليه، أود أن أغتنم هذه الفرصة لمناشدة الجمعية العامة بدعم ترشيحنا في الانتخابات التي ستجري في أيار/مايو ٢٠١١.

وفي آب/أغسطس ٢٠١٠، احتفل بلدي بالذكرى السنوية الخمسين لاستقلاله. وقد كرس ذلك اليوم لموضوع التذكر، ولكن أيضا وفي المقام الأول، للمسؤوليات والعمل. وفي تلك المناسبة، أعلنت الحكومة عددا من التدابير الاجتماعية والاقتصادية لمنفعة الشعب. وكان اتخاذ تلك التدابير ممكنا من خلال الإفراج عن موارد إضافية عقب التخفيف الجوهري لعبء الدين بسبب انضمام الكونغو لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وتلك التدابير هي جزء من عزم الحكومة على المضي قدما لبلوغ الأهداف الإنمائية للالفية.

إن هذه الحالة المواتية ستسمح لبلدي بأن يرسي أساسا للاقتصاد الناشئ. وفي الواقع، إن رئيس البلد دونيس ساسو نغيسو يطمح إلى جعل البلد دولة حديثة ومزدهرة، تؤدي دورها في أسرة الدول الحديثة. ولكن هذا الطموح، مع أنه مشروع، لا يمكن تحقيقه إلا في عالم أكثر أمانا وعدلا ويحظى بتضامن أكبر.

ويجب علينا الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن نعود إلى المثل التي ألهمت الأجداد المؤسسين لعصبة الأمم والأمم المتحدة. ويجب علينا أن نضع القيم الأخلاقية والتطلعات الكبيرة لشعوبنا في محور عملنا. هذا هو العالم الذي نطمح إليه جميعا. وهذا هو العالم الذي ينبغي لنا أن نسعى إلى بنائه من هذه القاعة.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ماريو كاناهواتي، وزير الدولة للشؤون الخارجية لهندوراس.

السيد كاناهواتي (هندوراس) (تكلم بالإسبانية): أود، باسم شعب وحكومة هندوراس، أن أنوه بالسيد علي عبد السلام التريكي على ما أبداه من روح القيادة خلال الدورة الماضية. وأود، كذلك، أن أهنئ الرئيس جوزيف ديس على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة، وأن أهنئ الأمين العام بان كي – مون على قيادته الحكيمة لمنظمتنا.

وفي بيت شعوب الأمم المتحدة هذا ذاته، حيث عقد مؤتمر القمة العالمي بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، سلط رئيسنا، السيد بورفيريو لوبو سوسا، الضوء على الثقة التي يكنها بلدنا لهذه المنظمة ولميثاقها لأجل تحقيق عالم أكثر سلما وازدهارا وإنصافا (انظر A/65/PV.3). وبوصفه عضوا مؤسسا للأمم المتحدة وبلدا محبا للسلام، فإننا نؤكد مجددا على التزاماتنا. وكما عملنا بدون توقف وبالتعاون مع دول أعضاء كثيرة أخرى منذ ميلاد منظمتنا، فإننا سنواصل العمل من أجل تحقيق المثل المكرسة في ميثاق سان فرانسيسكو.

إن هندوراس – الصغيرة جغرافيا ولكنها كبيرة بروحها وكريمة في مهمتها الديمقراطية والسلمية — قد انخرطت في شؤون العالم، منطلقة من مبادئ المساواة في الحقوق وحق الشعوب في تقرير مصيرها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

إن حتمية تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الدول تدفعنا إلى الإقرار بأن الأهداف الإنمائية للألفية تمثل الخطوة الأولى في الاتجاه الصحيح. ونحن نتفق مع الأمين العام بان كي – مون على أن أهداف الألفية ليست سهلة، ولكنها قابلة للتحقيق. بيد أن مكافحة الفقر تستلزم جهودا إضافية، تسلم بحقيقة أننا نتحمل مسؤولية جماعية عن حماية وتشاطر ما أطلق عليه رئيس هندوراس اسم السلع العالمية المشتركة، بما في ذلك التضامن.

والسلعة العالمية الأخرى ينبغي أن تكون هي الإدارة الحصيفة لاقتصاداتنا. وقد أثبتت الأزمة المالية أن تلك المسؤولية لا تقع على عاتق البلدان النامية وحدها. ومن الأهمية بمكان، حسب البنك الدولي، أن أزمات الأغذية والوقود والمال التي وقعت مؤخرا قد دفعت ٦٤ مليون إنسان إضافي إلى حالة الفقر. وتلك الأزمات تجعل جهود مكافحة الفقر أكثر صعوبة إن لم تحولها إلى مهمة مستحيلة.

كما أن انفتاح نظامي التجارة والمالية يمثلان سلعة عالمية أخرى. فإمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية على نفس القدر من الأهمية، كالمساعدة الإنمائية الرسمية ذاتها، مع أنها ليست بديلا عنها. ويجب أن نبذل جهودا إضافية لتمكين وصول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولنا النامية، والحصول على التكنولوجيا، ولا سيما تلك المتعلقة بالعقاقير الطبية، وتخفيض انبعاث غازات الدفيئة، وعدم انتشار الأسلحة النووية.

إن تحدي بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية قبل عام ٢٠١٥، بطريقة ترقى إلى أعلى مستوى من المسؤولية، يقع واجب التصدي له على عاتق حكومتنا. ونظرا للنتائج التي تحققت حتى الآن، وما تبقى من العمل الذي يتعين القيام به، فقد وجه الرئيس لوبو سوسا نداء من أجل بدء المحادثات في أقرب وقت ممكن بشأن إبرام اتفاق عالمي تسترشد به أعمالنا وأهدافنا بعد عام ٢٠١٥.

إننا نعتقد اعتقاداً قوياً أن الفقر ليس مجرد نقص السلع المادية فحسب، بل هو نقص الفرص أيضاً. ولذلك، نحن ملتزمون باحترام الكرامة الإنسانية والصالح المشترك والدعم والتضامن الإنساني. هذه المبادئ الأربعة ليست مجرد

ضرورة أخلاقية؛ فهي في حالة هندوراس ضرورة وطنية أيضاً.

وفي هذا الصدد، وبعد تشاور واسع مع المجتمع المدني والأحزاب السياسية وقطاعات مستقلة أخرى، اعتمدنا رؤية للبلد وخطة وطنية تحدد أربع جهات اتصال لتحقيق أهدافنا الوطنية، المستلهمة من الأهداف الإنمائية للألفية: هندوراس بدون فقر، سكانها متعلمون ويتمتعون بالصحة، ولديها نظم قوية للرفاه الاجتماعي؛ هندوراس تتطور في ديمقراطيتها، بأمن وبدون عنف، مع احترام مطلق لحقوق الإنسان؛ هندوراس منتجة توفر الفرص والعمل الكريم، وتستخدم مواردها على نحو مستدام وتحد من الهشاشة البيئية؛ دولة عصرية شفافة ومسؤولة وذات كفاءة وقدرة تنافسية، مع استقلال كامل لفروع الحكومة.

وتماسك مجتمعنا ووحدته والمصالحة والحوكمة والتعايش والسلام كلها رهن بتحقيق تلك الأهداف. ولذلك، نقوم ببناء مجتمع شمول للجميع، لأنه ما من بلد فقير يصل به الفقر حداً يمنعه من التضامن مع من هم أشد فقراً.

والتزامنا الأول يتمثل في مساعدة من يعيشون في فقر مدقع عن طريق برنامج ”بونو ٠٠٠ ١٠“، وهو برنامج للائتمان سيعزز اقتصاديات الأسرة بدرجة كبيرة، علاوة على أنه يرتهن بخطوات لتحسين وصول أضعف الفئات في هندوراس إلى التعليم والرعاية الصحية والتغذية من خلال التوسع في مشروع الوجبات المدرسية وغيره من برامج الأمن الغذائي.

ونحن نحرص على تعزيز العمليات اللامركزية وتحسين مشاركة المواطن في صنع السياسات العامة وتنفيذها ورصد تنفيذها وتقييمها. ونعالج انعدام المساواة الاجتماعية من خلال إيجاد الفرص الاقتصادية على المستوى المحلي. والبرامج الإنتاجية، مثل هيئة تحدي الألفية للولايات المتحدة في هندوراس، كان لها أثر هائل على المتلقين، وأسفرت عن زيادة كبيرة جداً في دخل المزارعين المشاركين في البرنامج. وبنفس غرض توليد دخل أكبر للأسر، أطلقنا برنامجاً لتمويل المشاريع التجارية الصغيرة، والفضل في ذلك يعود لبرامج التعاون للاتحاد الأوروبي واليابان وتايوان، إلى جانب البلدان التي تمد يد التضامن لشعبنا.

وفي كل تلك البرامج، تكون المرأة هدفاً خاصاً لجهود الحكومة، لأننا ندرك أنه إلى جانب مكافحة الفقر، علينا أيضاً أن نكافح ضد اللامساواة الجنسانية.

وإضافة إلى عملنا على المستوى المحلي والمجتمعي، تقوم كذلك بتشجيع الاستثمار الخاص. والغرض من ذلك توفير فرص العمل الكريم لأكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ شاب ينضمون إلى سوق العمل سنوياً. وحكومة هندوراس تستند في التنفيذ الناجح لبرنامجها الاجتماعي على اقتصاد السوق الاجتماعي.

وإذ نضع تلك المقدمات نصب أعيننا، فقد أعدت حكومتنا برنامجاً وطنيا لتشجيع الاستثمار للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ في ستة قطاعات رئيسية: الصناعات التي توفر فرصاً أكثر وأفضل للعمل، الإنتاج الزراعي - الغذائي والحرجي، توليد الطاقة النظيف، التنمية السياحية، البنية التحتية لدعم التصنيع، المياه والمرافق الصحية. وسوف نقوم بتطوير تلك البرامج في الإطار الجديد للقانون الخاص بالشراكات بين القطاعين العام والخاص، وقانون العمالة الريفية والحضرية الهامشية، والقانون الجديد بشأن الطاقة النظيفة والقانون الخاص بتشجيع الاستثمارات وحمايتها.

وبهذه الجهود، تدخل هندوراس حقبة جديدةً من خلال تهيئة الظروف لإسهام الأعمال التجارية الخاصة في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام مع المسؤولية الاجتماعية وقيادة البلد نحو الرخاء والاستقرار.

وهندوراس تتهيأ للتعامل مع تحديات الحد من هشاشتها إزاء الكوارث الطبيعية وتغير المناخ على نحو أفضل. والقانون الخاص بإدارة الأراضي سيهيئ لإمكانية الاستفادة من الأراضي وحمايتها بشكل سليم، مع الإدارة المسؤولة للموارد الطبيعية. وفي الوقت نفسه، أطلقنا نظاماً وطنياً لإدارة المخاطر.

إن جهودنا لتحسين الأوضاع الاجتماعية وتعزيز النمو الاقتصادي يجب أن تقوم على أساس قانوني ومؤسسي. فهناك صلة قوية بين الحرية الفردية والاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. وتحقيق معدلات أعلى للنمو الاقتصادي المستدام سيساعد مع مرور الوقت على تهيئة الظروف الاجتماعية للحوكمة وبناء الثقة وتقليص المخاطر السياسية.

لقد كافح شعب هندوراس على مدى ٣٠ عاماً من أجل تطوير مؤسساتنا الديمقراطية. والمجتمع الدولي ساعدنا طيلة هذه العملية. وبنهاية العقد الثالث من ديمقراطيتنا، أصبح لدينا نظام مؤسسي لم يعد حكراً على الفرع التنفيذي، وأصبح تقاسم السلطة بين الأجهزة القضائية والتشريعية والتنفيذية أكثر إنصافا.

وعلى الرغم من ذلك التقدم، واجهنا أزمة سياسية خرجنا منها عندما تدفقت جموع الشعب الهندوراسي بأعداد هائلة يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ للتصويت في انتخابات سجلت أكبر نسبة إقبال وشفافية في تاريخنا الانتخابي. وقد مارسنا نحن شعب هندوراس سيادتنا الشعبية حقنا في تقرير المصير. ووجهنا رسالة قاطعة الدلالة: إننا نحب الديمقراطية ونحب مؤسساتنا، وأننا نفضل الحوار على الصراع. تلك هي رسالتنا التي فهمتها واحترمتها الغالبية العظمى من الأمم الممثلة هنا. ونتمنى أن تعترف بها جميع حكومات العالم.

وبهذه الروح، صادق الرئيس بورفيريو لوبو سوسا على عفو موسع عن الجرائم السياسية وشكل حكومة وحدة وطنية بمشاركة جميع الأحزاب السياسية في البلد.

وعلاوة على ذلك، أصدر الرئيس مرسوما بإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة – وهي هيئة مستقلة تماما لضمان ألا تحصل الأحداث الحرجة. التي وقعت في عام ٢٠٠٩ مرة أخرى على الإطلاق. وعمل اللجنة جار بالفعل، ومن المتوقع صدور تقريرها خلال الربع الأول من العام المقبل. وستُنشر استنتاجات اللجنة على نطاق واسع، وستُنفذ توصياتها.

ونحن مقتنعون بأن المصالحة والوحدة الوطنية تقومان على أساس احترام جميع قطاعات المجتمع بغض النظر عن الموقف السياسي أو الأيديولوجي. أن التسامح أساس الديمقراطية ويجب أن يكون كذلك.

ونحن مقتنعون أيضا بأنه لا بد من احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمواطنين بدون قيود. وقد اقترح رئيس هندوراس على الكونغرس الوطني إنشاء منصب وزير للدولة والعدل لتولي مسؤولية وضع جميع السياسات العامة وتعزيزها والإشراف عليها وتقييمها وتنفيذها وضمان أن تستند تلك السياسات بصورة مباشرة إلى مبادئ حقوق الإنسان.

وحكومتنا إذ تسترشد باحترام كرامة الإنسان، فإنها تدين جميع أشكال التمييز العنصري، وترحب بحماس بالانطلاق القادم للسنة الدولية للمنحدرين من أصل أفريقي. ولكي ننفذ التزامنا بمكافحة التمييز العنصري، تعمل هندوراس على إنشاء هيئة لدعم تنمية الشعوب الأصلية وأبناء هندوراس المنحدرين من أصل أفريقي ووضع سياسة للمساواة بين الأعراق.

وفي إطار تلك الالتزامات، يجب أن يعامل أي سجين بالاحترام المتأصل لكرامته الإنسانية. وتحقيقا لتلك

الغاية، اعتمد الرئيس مرسوما تنفيذيا يرمي إلى الحد من الاكتظاظ في المؤسسات الإصلاحية بتجديد بنيتها التحتية ومعداتها.

ومن ذلك المنطلق، ظلت حكومة هندوراس ولا زالت تدين بقوة انتهاكات حقوق الإنسان وبخاصة انتهاك الحق في الحياة. ونحن ملتزمون التزاما راسخا بمكافحة الإفلات من العقاب وسنواصل بذل كل جهد ممكن لتقديم من ينتهكون ذلك الحق الأساسي من حقوق الإنسان إلى العدالة.

ونحن ممتنون على التعاون الذي تلقيناه حتى الآن للتغلب على الصعوبات في ضمان الأمن لمواطنينا. كما طلب الرئيس لوبو سوسا إلى الأمين العام بان كي- مون أن تنظر الأمم المتحدة في تقديم الدعم لإنشاء لجنة لمكافحة الإفلات من العقاب، من أجل دعم المؤسسات الوطنية وتعزيز قدراتها على القيام بمهامها في التحقيق في الجرائم ومحاكمة مرتكبيها. وفي الوقت نفسه، نعيد تأكيد الدعوة التي قدمتها حكومتنا إلى الوكالات التي تشكل نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، من أجل متابعة الحالة في هندوراس.

وأود أن أعرب عن التقدير الدائم الذي تكنه هندوراس لمنظومة الأمم المتحدة والأمين العام على كل المساعدة المقدمة إلى بلدنا. ونحن نشكر كل من دعموا هندوراس بثبات، لأن شعبنا استفاد مباشرة من ذلك.

وأود تسليط الضوء على التضامن والصداقة القائمين فيما بين البلدان الشقيقة في منطقة أمريكا الوسطى؛ وفي إطار منظومة التكامل لأمريكا الوسطى، سنستمر في المضي قدما حتى يصبح وطننا المشترك أمة كبرى واحدة تتجاوز حدود أمريكا الوسطى التاريخية.

وتدرك حكومتنا الصعوبات والتحديات في هذه المرحلة من التاريخ التي نعيشها، ونحن نتخذ القرارات بناء على ذلك الإدراك. واليوم أستطيع أن أصرح باقتناع بأننا نسير على الطريق إلى الازدهار، لأنني أؤمن بتصميم أبناء شعب هندوراس، وقدرتهم على معالجة الشدائد، وعملهم الشاق، وقوة شكيمتهم وروحهم وأملهم. ونحن نمتلك إرادة لا تثنى؛ ولدينا رأس المال البشري.

لقد حان الوقت لإعادة تأكيد التزامنا والعمل لصالح أفقر أفراد المجتمع. لقد آن الأوان للعمل بتضامن وبعزم بحيث يمكن حماية جميع البشر من التمييز والحاجة. لقد حان الوقت لبناء عالم يسوده التسامح، حيث ينسجم الجميع وتكفل لهم الحرية والأمن. لقد آن الأوان لعولمة العدالة الاجتماعية القائمة على الحرية والديمقراطية.

الرئيس بالنيابة: أشكر وزير خارجية هندوراس على بيانه. لقد استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة العامة لهذه الجلسة. وطلب أحد الوفود ممارسة حق الرد.

قبل أن أعطي الكلمة للممثل الذي طلب ممارسة حق الرد، أود أن أذكّر الأعضاء بأن مدة الإدلاء ببيانات ممارسة حق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول و ٥ دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي الوفود بالبيانات من مقاعدها.

أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد سلسبيلي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): لدي نقطتان أود توضيحهما ممارسة لحق الرد.

النقطة الأولى، هذا الصباح، أشار رئيس وزراء دولة الكويت الصديقة في ملاحظاته إلى الجزر الإيرانية الواقعة في الخليج الفارسي. ويود وفد بلدي أن يوضح أنه لا يوجد أي صراع على الإطلاق على تلك الجزر لأنها تشكل جزءا خالدا من الأراضي الإيرانية وتخضع لسيادة جمهورية إيران الإسلامية. ولذلك، نحن نأسف لاستخدام وصف غير مناسب لهذه الجزر الإيرانية في الخليج الفارسي.

ومن نافلة القول إن جمهورية إيران الإسلامية لا تزال لا تدخر وسعا في تعزيز علاقات حسن الجوار والأخوة مع جميع البلدان المجاورة بما في ذلك الدول المشاطئة للخليج الفارسي.

أما النقطة الثانية، فهي أن وفد بلدي يود أن يذكر ما يلي فيما يتعلق بتصريحات نائب رئيس وزراء المملكة المتحدة، التي أدلي بها هذا الصباح (انظر A/65/PV.14). وأدلى ممثل المملكة المتحدة بتعليقات غريبة على جزء من الخطاب الذي أدلى به رئيس جمهورية إيران الإسلامية أمام الجمعية العامة أمس (أنظر A/65/PV.12). إن الرئيس أحمدي نجاد أثار مجرد عدد من المسائل المتعلقة بأحد الأحداث الرئيسية التي وقعت في العقد الماضي وأثرت على جميع العلاقات الدولية، وانطوت على عواقب واسعة النطاق في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في منطقتي.

ونسلم بأن رد الفعل المتسرع والغريب هذا لا يدل إلا على مستوى متزايد من التعصب وعدم احترام حرية التعبير والرأي بوصفها قيما، من المفارقة أنه يعتبر نفسه المُدافع الوحيد عنها.

يود وفدي أن يؤكد لممثل المملكة المتحدة أن الزمن الذي كانت تملي فيه حفنة من مراكز القوى على الرأي العام العالمي الطريقة التي يفكر بها قد ولى منذ عهد بعيد. وأود أن أذكّر أيضا بأن جمهورية إيران الإسلامية كانت من أوائل الذين أعربوا عن موقف واضح بأن هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ قد شكلت جريمة بشعة وجبانة.

رفعت الجلسة الساعة ٢٢/١٥.